الدكتور خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

التعليم المستقبلي في سلطنة عمان

رؤية القيادة في بناء الإنسان

التّعليم المستقبليّ
في سلطنة عمان
رؤية القيادة في بناء الإنسان

تأليف وإعداد
الدكتور خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

٢٠٢٥م

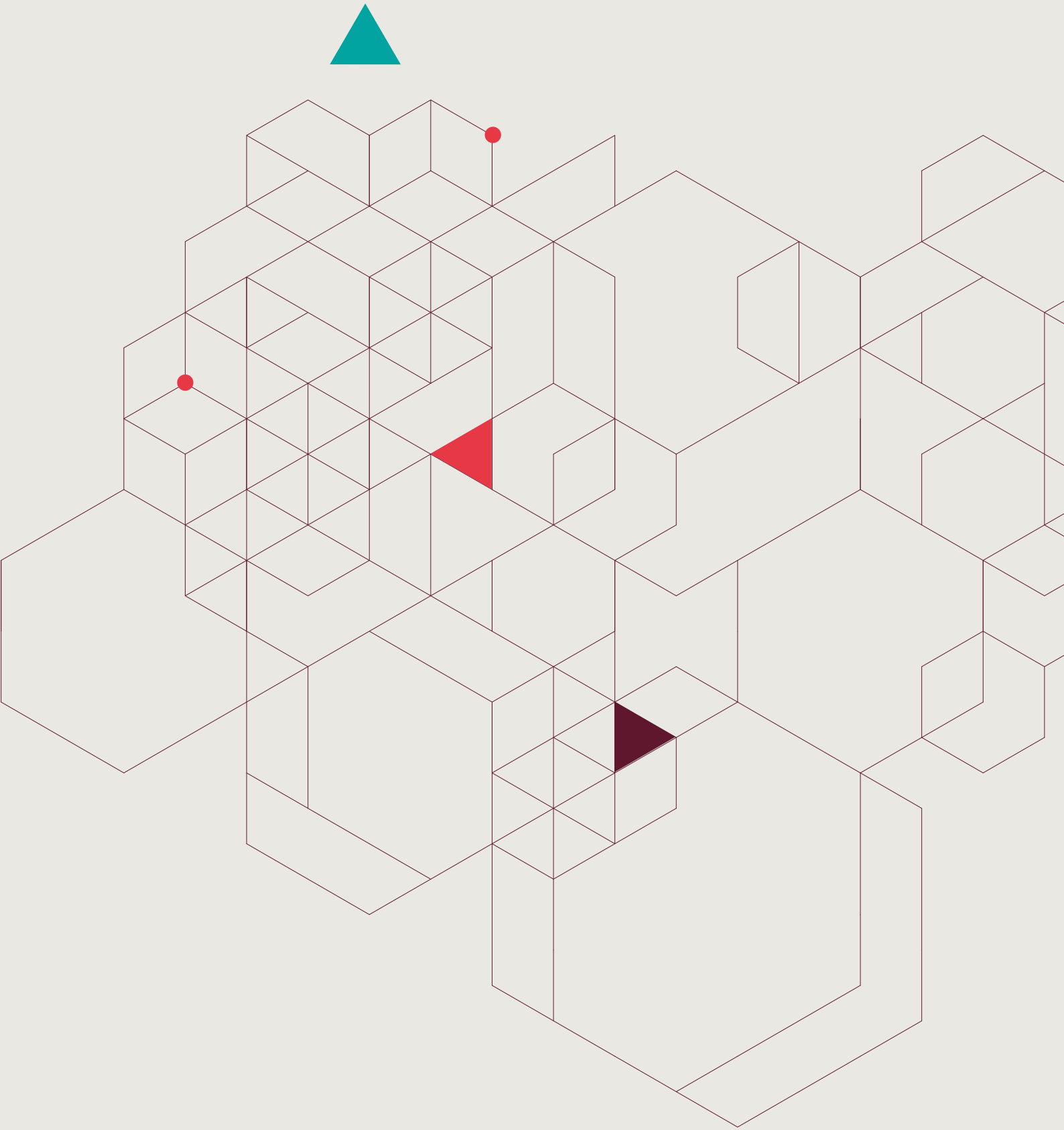

الفهرس

الإهداء ..... و

الشّكر ..... هـ

مقدّمة في استشراف الرّؤى ..... ط

مخطّط الرّؤى القياديّة في بناء الإنسان. ..... م

الرّؤية الأولى: التّعليم بوصفه حجر الزّاوية للتّنمية ١

استشراف الرّؤية الأولى ٤

اللبنات ٦

- تحليل لرؤية جلالة السلطان لدور التّعليم في بناء الإنسان العمانيّ وصقل مهاراته ٦
- استجابة النّظام التّعليميّ ومناهجه لمتطلّبات العصر ١٠
- الإستراتيجيّات المستقبليّة للتّعليم من منظور كلمة جلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه- ١٩

تجذير الرّؤية الأولى ٢٢

الرّؤية الثّانية: الابتكار والبحث العلميّ ٢٩
استشراف الرّؤية الثّانية ٣٢
اللبنات ٣٥
- دور الابتكار كعامل رئيسيّ لتطوير التّعليم ومواكبة التّطوّرات العالميّة ٣٥
- دور المناهج الدّراسيّة في تحفيز الإبداع والابتكار ٣٩
- دعم المشاريع الطّلابيّة لتحويل الأفكار إلى واقع ٤٢
- ريادة الأعمال كمحور أساسيّ في التّعليم المدرسيّ ٤٥
تجذير الرّؤية الثّانية ٤٧

الرّؤية الثّالثة: استثمار طاقات الشّباب ٥١
استشراف الرّؤية الثّالثة ٥٦
اللبنات ٥٩
- تمكين الشّباب العمانيّ وتحفيزهم على الاستفادة من المهارات المكتسبة ٥٩
- التّحدّيات الّتي تواجه الشّباب والفرص المتاحة في سوق العمل الحديث ٦٣
- القطاع الخاصّ والتّعليم: نحو شراكة فاعلة ٦٦
- التّحدّيات الاقتصاديّة وتأثيرها على القطاع التّعليميّ ٧٠
تجذير الرّؤية الثّالثة ٧٤

الرّؤية الرّابعة: متطلّبات التّعليم لعصر جديد ٧٧

استشراف الرّؤية الرّابعة ٨٠

اللبنات ٨٣

- التّقنيّات الحديثة وكيفيّة دمجها في التّعليم ٨٣
- مستقبل التّعليم الرّقميّ وطرق تهيئة المدارس لتكون مراكز من الإبداع والتّعلّم المستدام ٨٦
- التّعليم المهنيّ والتّقنيّ في ضوء المتطلّبات المستقبليّة ٨٩
- الذّكاء الاصطناعيّ والتّعليم: شراكة نحو المستقبل ٩٣
- مسايرة علوم العصر: ضرورة أم اختيار؟ ٩٦
- التّعليم وبناء قادة المستقبل ٩٩
- إستراتيجيّات تعزيز التّواصل الفعّال بين الأسرة والمدرسة ١٠٢

تجذير الرّؤية الرّابعة ١٠٦

الرّؤية الخامسة: التّعليم والقيم الإنسانيّة ١١١

استشراف الرّؤية الخامسة ١١٦

اللبنات ١١٩

- التّعليم وسيلة لتعزيز الانتماء الوطنيّ والهويّة الثّقافيّة والعمانيّة ١١٩
- دور الأنشطة الطّلابيّة في غرس قيم الانتماء والولاء الوطنيّ ١٢٣
- دور المؤسّسات التّعليميّة في تعزيز القيم الاجتماعيّة والإنسانيّة ١٢٦
- البرامج التّعليميّة لتعزيز وعي الطّلبة بالقضايا البيئيّة ١٣٠

تجذير الرّؤية الخامسة ١٣٤

الرّؤية السّادسة: مستقبل التّعليم في سلطنة عمان ١٣٧
استشراف الرّؤية السّادسة ١٤٢
اللبنات ١٤٥
- رؤية عمان ٢٠٤٠ وأهدافها التّعليميّة ١٤٥
- دور التّكنولوجيا المتقدّمة في تحقيق جودة التّعليم ١٤٧
- استشراف المستقبل التّعليميّ من خلال تجارب دوليّة ١٥١
- التّعليم كوسيلة لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة ١٥٤
- مدرسة المستقبل وتجهيزاتها المختلفة ١٥٧
- إعداد المعلم وتأهيله وفقًا لمتطّلبات ومهارات المستقبل ١٦٨

تجذير الرّؤية السّادسة ١٧٢
خارطة طريق نحو المستقبل ١٧٥
الملاحق ١٨١
ملحق (١): النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه - والّتي بنيت الرّؤى عليها ١٨٢
ملحق (٢): شرح بعض المصطلحات والعبارات الواردة في الكتاب ٢٠٨
ملحق (٣): الجداول ٢١٠
ملحق (٤): الأشكال ٢١١
المراجع ٢١٢

الإهداء

إلى كل نفسٍ تؤمن أنّ بناء الإنسان حجر الأساس لنهضة الأوطان...

إلى القادة العظماء الذين يؤمنون بأنّ التّغيير يبدأ بالتعليم...

إلى الوطن العظيم بقيادته، المتفرّد بشعبه، سلطنة عمان الحبيبة...

إلى الحالمين بمستقبل مشرقٍ، وغدٍ أفضل...

إلى السّاعين لرفعة أوطانهم بجهد غير مسبوق...

إلى الجنود المجهولين وراء كلّ تغيير وتطوير...

إلى حملة التّغيير ورائدي المستقبل...

إلى القائمين بأسمى رسالة في الحياة، رسالة التّعليم، المالكين زمام القوة المحدثة للتّغيير...

إلى من تحمل قلوبهم شغفًا...

وعقولهم فكرة ورؤية...

وروحهم شعلة إصرار... للمضيّ دون هوادة نحو آفاق الرّيادة...

لكم جميعًا – صنّاع المستقبل وبناة النّهضة المتجدّدة أهدي هذا الجهد المتواضع..

الدّكتور خميس بن عبيد العجميّ

الشّكر

كلّ الشّكر وأسمى عبارات التّقدير لكلّ من أسهم في إنجاز هذا الكتاب، فكتب عبارة، وأدلى بفكرة، وشغف برؤية، وترك بصمة لا تنسى، وآمن أنّ بناء الإنسان هو أعظم استثمار للأمّة، فكانت جهودهم رؤى متجسّدة وآمالاً متوهّجة، وثقة بأنّ التّعليم قادر على تحقيق الطّموح ليغدو واقعًا....

كلّ الشّكر لكونكم جزءًا من فكر يسعى لرسم طريق نحو التّمكين والتّطوير الإنسانيّ.

دمتم منارة إبداع ومنهل علم، وجعل اللّه هذا العمل في ميزان حسناتكم.

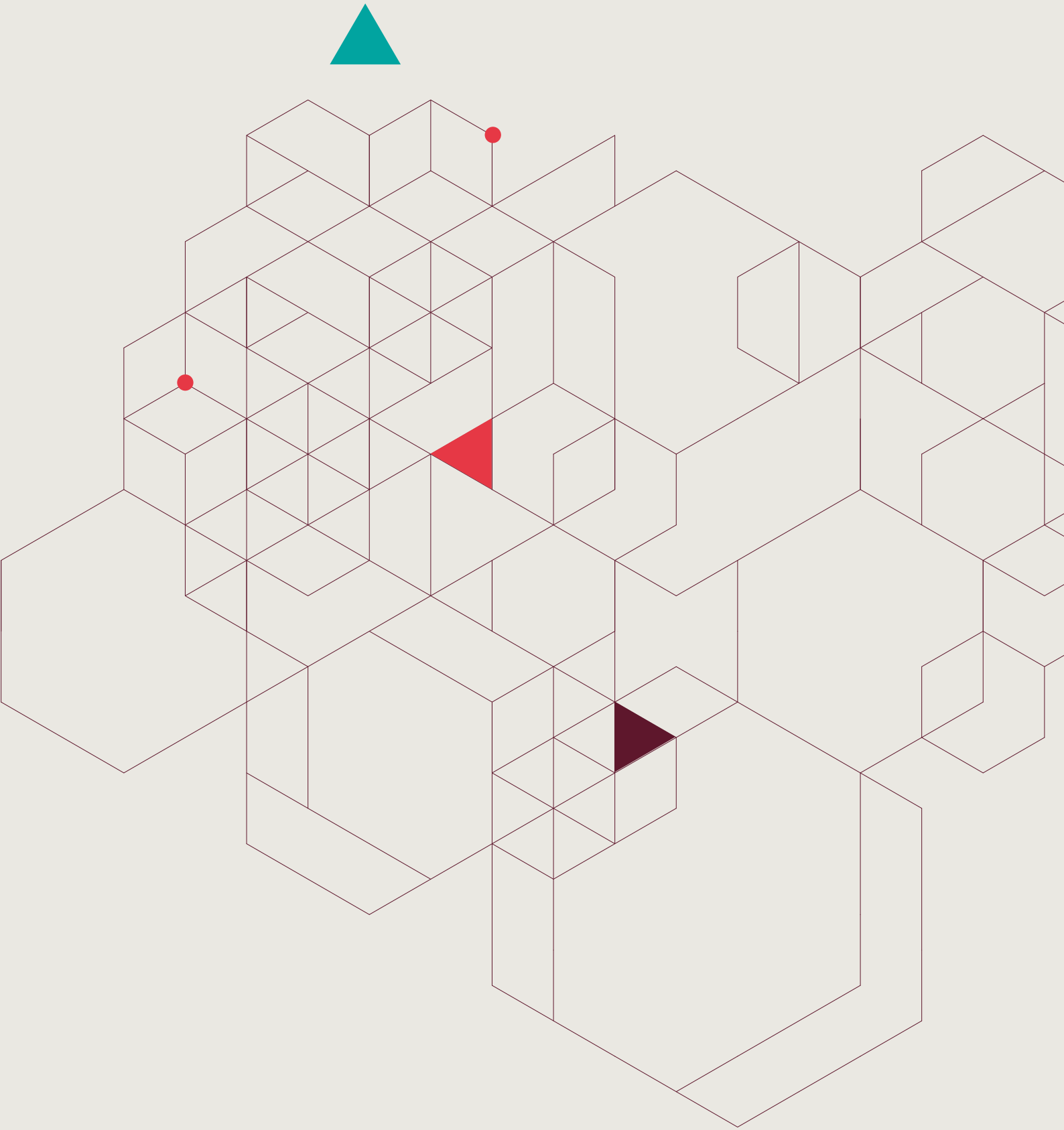

مقدّمة
في استشراف الرّؤى

من وحي نطق سامٍ وجّهه حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه- تستشرف عبارات وتوجيهات ترسم مستقبل سلطنة عمان ومستقبل شعبها، من بداية الكلم إلى نهايته، فمن (بسم الله الرحمن الرحيم) كبدايات إلى نهاية تتوشّح بالدّعاء بالتّوفيق لما فيه خير سلطنة عمان وشعبها، من هنا تصنع البدايات والخطوات المستقبليّة، فقد حملت هذه الكلمات دعوة عميقة الأثر والتّأثير، وتضمّنت العبرة العميقة، والحكمة النّيّرة، فأمكننا تلمّس ما حملته من معادلات لصنع نهضة المجتمعات ورقيّ الأمم، فكانت أولى أطراف المعادلة جهود أبناء المجتمع فيما يقومون به من أعمال لنهضة أوطانهم ورفعتها، وثانيها التّوفيق من الله، ولن يتأتّى ذلك إلا بارتباط العمل بالقيم الإسلاميّة الإنسانيّة، والنّيّة الخالصة لوجه الله في صنع نهضة وتطوير لإحداث الخير للجميع.

ولو طرح السّؤال: ما هي جوانب ومستويات الخير المرجوّ إحداثه لصنع هذه النّهضة المتجدّدة؟ فإنّ الجواب الماثل دون أي مراء أو جدال سيكون متعلّقًا بالخير المنشود إحداثه في صنع أهمّ منظومة منوط بها التّطوّر البشريّ بعمومه، ألا وهي المنظومة التّعليميّة، فيغدو السّعيّ حثيثًا لصنع منظومة تستشرف بآفاقها التّعليميّة قمم الرّيادة والصّدارة لمجتمعات تعمل بها وتؤمن بما تحمله من أسس ومبادئ وقيم، فلا خير في أمّة تجهل علمها ودينها، وتحكم على شعوبها بالتّجهيل والعيش في غياهب النّسيان والتّراجع.

فالنّموذج المنشود من مؤسّسات التّعليم والسّياسات التّعليميّة اليوم، صنع منظومة تعليميّة مستقبليّة، تربأ بأُسسها عن الإستراتيجيّات الرّتيبة القديمة التّقليديّة، ترفض التّلقين والحفظ غير المستند للفهم، وتنسلخ عن التّقييمات البنكيّة الّتي تطلب من الطّلبة إرجاع المعلومات كما هي دون عرضها للنّقد والتّقييم والتّحليل، وترفض النّهايات الشّكليّة الّتي تتوّج العلم لدى الطّلبة بشهادات لا تؤهّلهم لسوق العمل، ولا للحياة العمليّة الواقعيّة، وتمنحهم أدوات قديمة قاصرة لا تحقّق الرؤية المنشودة.

فنجد الطّلبة يتخرّجون بـأدوات لا تناسب العصر وطفرته الرّقميّة، منظومة أسسها استحداث التّعليم القائم على البحث والابتكار، وربط التّعلّم بالحياة من خلال العمل بالمشاريع الواقعيّة، وتفعيل دور الطّلبة إسهامًا في صنع الغد المشرق لهم ولمن يأتي بعدهم، وابتكار أدوات واقعيّة تصنع التّعليم الفاعل، التّعليم الّذي يسطّر بجهوده متطّلبات التّنمية الشّاملة الّتي أطّرتها واستشرفتها رؤية عمان ٢٠٤٠ ويؤسّس للتّعليم المستدام الّذي لا يقتصر على حدود العمر الدراسيّ، بل ويستمرّ لما بعد التّخرّج، تعليم لا تحتضنه جدران المدارس، بل ينطلق من عتباتها ليغدو تعليمًا مستمدًّا من المحيط والمجتمع ككلّ، فمن مدرسة بلا جدران، ينطلق تعليم بلا قيود وقضبان، نحو مجتمعات ترتقي وتتطوّر دون إذعان، بجوهر تعليميّ تمكينيّ يحمل أداوت الرّقمنة ويوظفّها بإتقان.

وأنّى لهذا النّموذج برؤية النّور، وصنع نهضة وإثبات الحضور، إنْ لم تكن هناك جهود عظيمة تنطلق من بوتقة تعليميّة تربويّة مستحدثة تجمع ما بين التّقانة الرّقميّة والمعارف العلميّة والمهارات القياديّة والقيم الإنسانيّة الأصيلة السّامية، فضلاً عن بذل جهود تلمّ بشروط ومعايير إحداث نهضة وثورة تعليميّة مستقبليّة، تستوعب علوم العصر، تربطها بماضيها، وتسقطها على حاضرها، وتستشرف بها مستقبلها، وتكيّفها مع معطيات مجتمعها في مجالاته وأركانه ومستوياته كافّة، جهود تؤصّل المعاصر المستحدث، وتعصّر الأصيل القديم، وما بين هذه وتلك تحدث نتاجات من شأنها دفع عجلة النّهضة المتجدّدة والتّنمية للأمام في مجالات الحياة كافّة.

من هنا يمكن القول بأنّ الرّؤى التّعليميّة التّطويريّة يتحتّم عليها أنْ تستشرف مستقبلاً مبهرًا، ناهضًا بمجتمعاته نحو الرّيادة وصنع التّغيير، وأنْ تتمثّل سمات العصر التّكنولوجيّ وأدواته الرّقميّة بحرص وانفتاح مسؤول وانتماء للأصول العربيّة الإسلاميّة دون اجتثاث لجذورها أو تشويه أو تمادٍ، وأنْ تسعى هذه الرّؤى نحو تمكين الطّلبة من ترك بصماتهم في مجتمعاتهم الآنَ ولاحقًا، ودمجهم للمشاركة دون خوف أو هيبة من التّجربة والمشاركة في صنع القرار أو فرض الاختيار، فتترك لهم مساحات من التّعبير بحرّيّة مسؤولة منضبطة بقوانين وضوابط مستمدة من أسسنا الإسلاميّة والعربيّة والمجتمعيّة.

إنّ هذه الخطابات والرّؤى الّتي نادى بها حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه- تغدو خارطة استشرافيّة لمنظومة تعليم مستقبليّ منشود، وأملاً يضعنا على طريق نهوض لأمّة عملاقة، وتجسيد أفكار لخطابات شبابيّة جديدة قويّة تفرض حضورها بما تمتلكه من مهارات قياديّة وتواصل فاعل فيما بينها، وإفادة من عقول وفكر نيّر قادر على النّهضة والمنافسة مع الدّول المتقدّمة في ركب الحضارة والتّطوّر، وتحقيق النّفع والفائدة من شباب يعكسون نتاجات مثقّفة قويّة تتحلّى بالإرادة والقيادة واليقين والانتماء المسؤول لصنع النهضة المتجدّدة المنشودة ببصماتهم الخّاصة المتميّزة، مترجمين بجهود صادقة رؤية جلالته في الاستثمار في قطاع التّعليم من فئات المجتمع كافّة، معلنين بتلك الجهود يقينًا وانتماء قويًّا وتجسيدًا ماثلاً لإيماننا بأنّنا كلّنا عمان.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب، فكرة تسعى للحضور، وتستشرف الضّياء والنّور، بما استشفّته واستمدّته من خطابات حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم – حفظه اللّه ورعاه –، فقد كان الكتاب تجسيدًا للمضامين الّتي حملتها خطاباته السّامية، وجاءت الرّؤى لتجسّد رؤية القيادة العمانيّة، وتوجّهها نحو ما يصنع مستقبل عمان، وجاءت اللبنات لتؤكّد هذه الرّؤى وتعكسها واقعًا عمليًّا فعليًّا، قابلاً للتّطبيق ودخول حيّز التّنفيذ، فتتآزر الرّؤى مع اللبنات لصنع ما تنشده المؤسّسات المجتمعيّة في سلطنة عمان على وجه العموم، وما تنشده منظومات التّربية والتّعليم على وجه الخصوص، وهو صنع الإنسان العمانيّ المستقبليّ القادر على مواجهة الانفتاحات العالميّة دون خوف أو تردّد، والانغماس في صنع مستقبل ريادي لوطنه، مستقبل كفيل بوضع سلطنة عمان على قمم الرّيادة العالميّة والصّدارة الحضاريّة.

لقد جاء هذا الكتاب في ستّ من الرّؤى الّتي بُني وتأصّل جوهرها من خطابات حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم – حفظه اللّه ورعاه– وقد وضعت هذه الخطابات في نهاية الكتاب ضمن ملحق خاصّ بها، حيث بدأت كلّ رؤية باستشراف تقديميّ لها وهو بمثابة تمهيد لما سيكون فحواها، ومن ثمّ ألحق الاستشراف بتحليل ونظر عميق، فكانت لكل رؤية لبنات خاصّة به تحقّقها وتؤكّدها، وتعمّق ماهيّة وجودها العمليّ على أرض الواقع، فكلّ لبنة تضمّنت فكرة تتكامل مع غيرها من اللبنات لبناء صرح متين لهذه الرّؤية، واختتمت بتجذير لها، وقد قصد به أنْ يكون خاتمة وخلاصة لها وللبناتها، إذ يهدف لتعميق الرّؤية وتأكيد فكرتها، وربط لبناتها ربطًا محكمًا بوشائج تشدّ أزر تحقيق الرّؤية وفقًا لمنهجيّة واضحة لا التباس فيها.

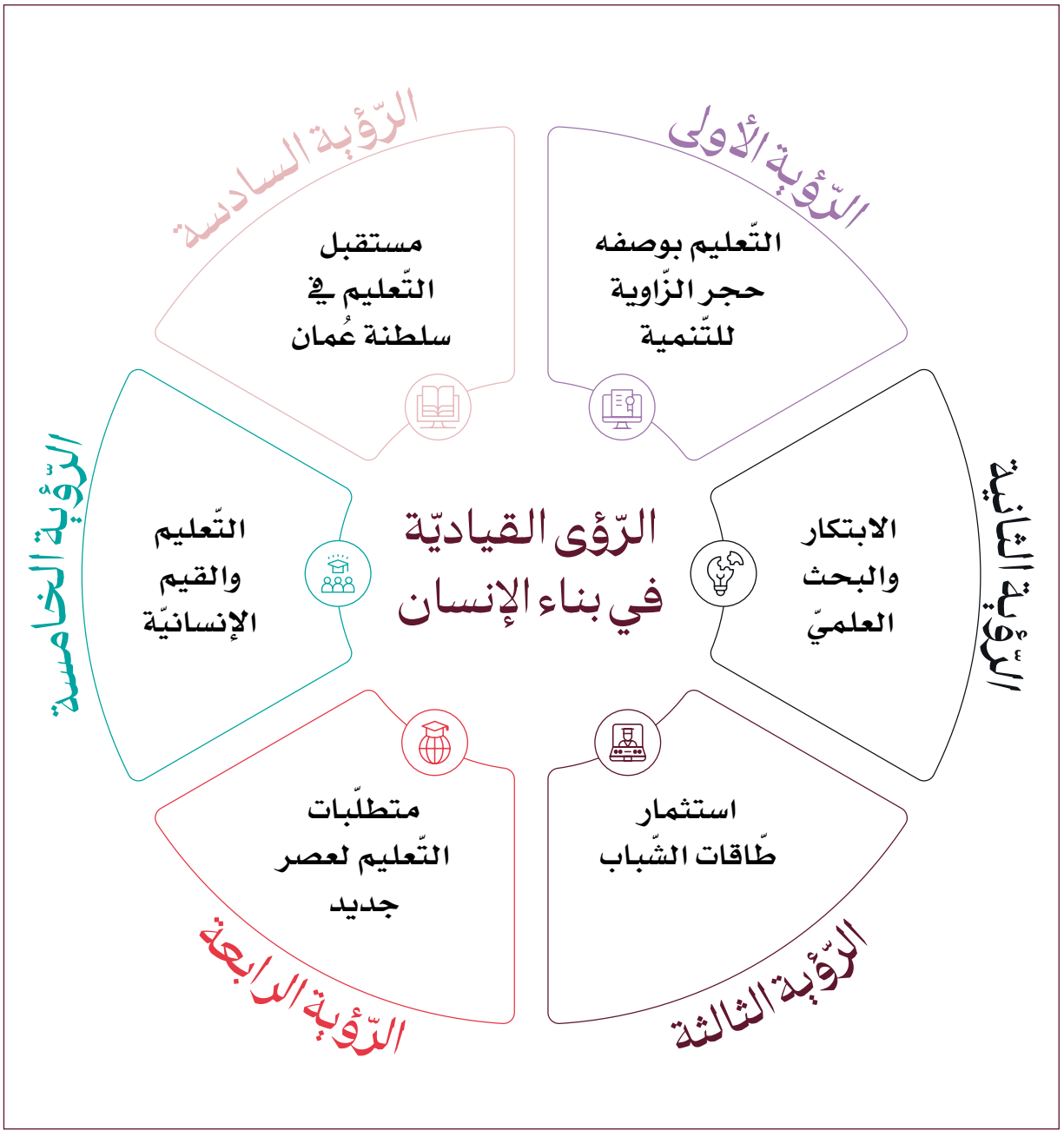

الشّكل (١)

الرّؤى القياديّة في بناء الإنسان

الرّؤية الأولى:
التّعليم بوصفه حجر الزّاوية للتّنمية

استشراف الرّؤية الأولى

اللبنات

- تحليل لرؤية حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه - لدور التّعليم في بناء الإنسان العمانيّ وصقل مهاراته.
- استجابة النّظام التّعليميّ ومناهجه لمتطلّبات العصر.
- الإستراتيجيّات المستقبليّة للتّعليم من منظور كلمة حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-.

تجذير الرّؤية الأولى

> وإنّ الاهتمام بقطاع التّعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وتوفير البيئة الدّاعمة والمحفّزة للبحث العلميّ والابتكار سوف يكون في سلّم أولوياتنا الوطنيّة، وسنمدّه بكافّة أسباب التّمكين باعتباره الأساس الّذي من خلاله سيتمكّن أبناؤنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة المقبلة.

من خطاب لحضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-
٢٣ فبراير ٢٠٢٠

الشّكل (٢)

الرّؤية الأولى: التّعليم بوصفه حجر الزّاوية للتّنمية

استشراف الرّؤية الأولى

يخطّ القلم بتؤدة وعميق فكر، استشرافًا عميقًا في الرّؤى الّتي تضمّنتها كلمة حضرة صاحب جلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه-، إذ تجلّت في عباراته بصيرة عميقة لترسّم روابط ماثلة بقوّة وتكامل بين صناعة التّنمية والتّطوير الوطنيّ، وبناء الإنسان العمانيّ المعاصر، فهو إذ ينظر للتّعليم، فإنّه لا يراه قطاعًا مماثلاً لغيره من القطاعات الخدميّة، ومساهمًا في إحداث النّهوض والتّطور وحسب، بل يراه محرّكًا وعجلة أساسيّة للحراك الإنسانيّ القيميّ الهادف لصنع نهضة حضارة عملاقة، نهوضها مبنيّ على أسس وصفها ب"**متطلّبات التّنمية الشّاملة**"، ونادى بها ورسمها خططًا وإستراتيجيّات ماثلة للعيان للتّطبيق الجادّ.

فقد انتقل حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه- بمصطلح التّعليم ليضعه بعيدًا عن مدلولاته الرّتيبة من عمليات تقديم المعرفة النّظريّة وحسب، إلى كونه لبنة من لبنات إحداث وصنع منظومة التّنمية الوطنيّة الشّاملة، فهو يضع أمامنا ثنائيّة لا انفصال لها، ثنائيّة " **التّعليم والتّنمية**"، النّهضة والتّطوير على أسس العلم والفكر، إذ قد انسلخ التّعليم عن كونه مجرد وسيلة لتحصيل الدّرجات وحمل الشّهادات، ليغدو في جوهره أداة وسلاحًا لبناء الإنسان بفكره وقيمه وعقيدته وجوانبه الوجدانيّة والمعرفيّة والجسديّة والرّوحيّة، بناء إنسان قياديّ يقود وطنه نحو مصاف الدّول المتقدّمة في ركب الحضارات، وهذا ما يتّضح في إشارة جلالته أثناء زيارته مدرسة السُّلطان فيصل بن تركي للبنين بولاية العامرات بمحافظة مسقط للاطّلاع عن كثب على سير العملية التربوية والتعليمية في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥ بقوله: "**ما تحتاج إليه من جهد إنسانيّ ومساهمة سيقدّمها طلبة هذه المدرسة وغيرهم من شباب عمان**" .

فما للعلم من معين في هذه المرحلة الفاصلة لدوره الحيويّ سوى الاستزادة والتّبحّر بعمق في كُنه التّقنيّات والتّكنولوجيا الرّقميّة، والغوص للكشف عن أعماقها لاستخراجها وصقلها وتكييفها بما فيه نفع الوطن ووقود نهوضه وتنميته وصولاً للغاية المنشودة، إذ يقول جلالته – أعزّه اللّه–: "**معرفة بعلوم العصر من تقانة وقدرة على استيعابها واستعمالها وتسخيرها لدوران عجلة التّنمية في كلّ مجالات الحياة**".

لقد حملت رؤية جلالة السّلطان المعظّم –حفظه اللّه ورعاه–، بعدًا عميقًا للتّكامل العضويّ فيما بين سياسات التّعليم وأبعاده ومتطلّبات التّنمية الوطنيّة ولبناتها، إذ إنّ التّعليم يحمل المصدر الوحيد للمعرفة المغذّية للتّنمية، وبه تبنى المهارات القياديّة، وتغرس القيم الإنسانيّة اللازمة لتحقيق التّنمية بمفهومها الإنسانيّ العميق الأصيل ودعمها.

ولاستشراف هذه الرّؤية وتأكيد أنّ ما حملته من فكرة تؤكّد أنّ التّعليم ليس مجرد عمليّة نقل للمعرفة، بل هو عمليّة بناء شاملة للإنسان العمانيّ القادر على قيادة التّنمية والإسهام في تحقيق التّقدّم الوطنيّ، أو بمعنى أعمق وأدقّ " **التّعليم حجر الزاوية في بناء التّنمية الشّاملة والمستدامة في سلطنة عمان**"، ولذلك فقد جاءت اللبنات الآتية لتأكيدها واستشرافها.

اللبنة الأولى:

تحليل لرؤية حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه- لدور التّعليم في بناء الإنسان العمانيّ وصقل مهاراته

تجسّد رؤية حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه- في بناء الإنسان العُماني إستراتيجيّة متكاملة تضع التّعليم ضمن السّياق الحيويّ لإحداث عملية التّنمية الشّاملة لسلطنة عمان وإنسانها، إذ يؤكّد جلالته أنّ في بناء الإنسان العُمانيّ وتطوير قدراته ومهاراته بذور النّجاح لتحقيق النّفع المرجوّ للتّنمية المستقبليّة الواعدة، من منطلق إيمانه ويقينه بأهميّة الإنسان العمانيّ وكونه الثروة الحقيقية لأيّ أمّة تسعى لازدهار وحضارة ونماء.

وتقوم هذه الرّؤية تجاه الإنسان على منطلقات فهم عميق لنوع التّحديّات الّتي تتربّص به، في ظلّ عالم التّحوّلات الطّارئة، وما تحمله من قيود تفرض على البشريّة إيجاد جيل متزوّد بالمعارف والعلوم لمسايرتها وركوب أمواجها، إذ يؤكّد جلالته على ضرورة ربط المنظومة التّعليميّة بمكوّناتها ومخرجاتها باحتياجات سوق العمل العالميّ، ليغدو النّتاج ذا أسس متينة قوامها المعرفة والابتكار والإبداع، وفيما يلي توضيح لهذه الأسس الّتي تبنّاها جلالته كمنطلقات أساسيّة لبناء الإنسان العمانيّ:

- **تأصيل الهويّة العمانيّة دون انسلاخ عنها**، وتعميقها في مضامين المنظومات التّعليميّة المستحدثة بمناهجها المباشرة والخفيّة، والتّأكيد على القيم العمانيّة الأصيلة الرّاسخة، وتعزيز حسّ الانتماء الوطنيّ والاعتزاز بالتّراث العماني دون إخلال أو فقدان لمعالمه في مسيرته ضمن ركب الانفتاح العالمي الحاصل.

- **تكامل البناء المعرفيّ للشّخصيّة العمانيّة**، لتبرز معطيات الأجيال القادرة على البحث والاستقصاء، الحاملة للفكر النّقديّ الثّاقب، الفكر الّذي لا يرتضي بالمسلّمات دون تجريب وتمحيص واستكشاف، فيعمل هذا الجيل عقله في الابتكار والإبداع.
- **التّدريب المهنيّ والتّقني الموجّه للإنسان العمانيّ**، من خلال توجّه وزارة التّربية والتعليم لتقديم التّعليم المهنيّ والتّقنيّ لطلبة الصّفين الحادي عشر والثّاني عشر، وتحفيز الشّباب للفهم الواعي للتّقنيات الحديثة، والتّوظيف الفاعل لها، والعمل على الإسهام بترك بصمات إضافة نوعيّة وجوهريّة للتّطوّرات الحاصلة.
- **التّنمية المستدامة للشّخصيّة العمانيّة**، ضمن الأبعاد الآتية:

(المطيري ،٢٠١٩).

البعد	مرتكزاته
البعد الفكريّ	تطوير القدرات الفكريّة بتنمية مهارات التّفكير العليا، وتعزيز القدرة على التّحليل والنّقد، وتطوير مهارات حلّ المشكلات.
البعد المهاريّ	تطوير المهارات العمليّة بالتّدريب على التّقنيّات الحديثة، وتنمية المهارات العمليّة، وتطوير القدرات التّطبيقيّة، وتدريب الشّباب لامتلاك مهارات المستقبل ببعديها الفكريّ والمهاريّ.
البعد القيميّ	غرس قيم العمل والإتقان والسعيّ الجادّ، وتعزيز روح المسؤوليّة المجتمعيّة لتحقيق التّنمية الوطنيّة، وتعزيز قيم المواطنة الصالحة والتّجربة التّاريخيّة للإنسان العمانيّ الّتي شكّلت الشّخصيّة العمانيّة عبر التّاريخ إلى يومنا هذا.

الجدول (١)
أبعاد التّنمية المستدامة للشّخصيّة العمانيّة
تصميم الكاتب بناء على المراجعات النّظريّة والأدبيّة

- **تفعيل التّعليم نحو بناء القدرات الإنسانيّة**، وفقًا لعدد من الإستراتيجيّات المعاصرة:

(Bonk ,2006).

الإستراتيجيّة	مرتكزاته
إستراتيجيّة التّعلّم النّشط	المشاركة الفاعلة في التّعلّم بطرق عمليّة تفاعليّة، وانتقال المعرفة باتّجاهين من المتعلّم وإليه.
إستراتيجيّة التّعلّم الذّاتيّ	تنمية مهارات البحث الذّاتيّ للوصول للمعرفة، وترسيخ التوجّهات نحو حدوث التّعلم المستمرّ.
إستراتيجيّة التّعلّم التّعاونيّ	العمل ضمن الجماعة وبروح الفريق لغايات تبادل الخبرات، والتّفاعل الإيجابيّ مع الآخرين.

الجدول (٢)
إستراتيجيّات تفعيل التّعليم لبناء القدرات الإنسانيّة
تصميم الكاتب بناء على المراجعات النّظريّة والأدبيّة

- **تطوير أدوات التّمكين**، وتبنّي أدوات جديدة ومستحدثة تتناسب ومعارف العصر:

(Fullan, 2011)

أداة التّمكين	مرتكزاته
التّمكين المعرفيّ	توفير مصادر المعرفة المتنوعة، وإتاحة الوصول إليها بشكل مسؤول، والالتفات إلى ضرورة تطوير مهارات البحث العلميّ وقيمه أثناء تحصيل هذه المعارف.
التّمكين الرّقميّ	توفير الأسس الرّقميّة للبنية الأساسيّة، بالتّزامن مع التّدريب على أدواتها وآليّاتها، إلى جانب توفير الدّعم بأشكاله كافّة، للمشاريع المبتكرة في هذا المجال.
التّمكين المهنيّ	ربط التّعليم بسوق العمل، ورفده بأجيال متمكّنة من مهارات مهنيّة وتقنيّة، معززّة ثقافتها وفكرها بالفكر الرّياديّ العمليّ.

الجدول (٣)
أدوات تمكين التّعليم
تصميم الكاتب بناء على المراجعات النّظريّة والأدبيّة

- **التّركيز على مجالات التّنمية**، الّتي تستهدف صقل الشّخصيّة الإنسانيّة الفاعلة: (خصاونة، ٢٠١٦)

المجال	مرتكزاته
التّنمية الفكريّة	تطوير القدرات العقليّة، والتّركيز على مهارات التّفكير الإبداعيّ، ومهارات التّحليل والنّقد.
التّنمية المهاريّة	تطوير المهارات العمليّة المرتبطة بالقدرات التطبيقية، وتقديم تدريبات تعزّز من الكفاءة المهنيّة للأجيال.
التّنمية الشّخصيّة	بناء الثّقة بالنّفس، وتعزيز الثّقة والقدرة على المشاركة في صنع القرار واتّخاذه باستقلاليّة.

الجدول (٤)
مجالات التّنمية لصقل الشّخصيّة العمانيّة
تصميم الكاتب بناء على المراجعات النّظريّة والأدبيّة

ويؤكّد جلالته أنّ هذه المنطلقات كفيلة بتحقيق توازن وتكامل لشخصيّة الشّباب العمانيّ، بما سيمتلكه من قدرات معرفيّة ومهاريّة متطوّرة، وانتماء لهويّة وطنيّة راسخة، وهذا سيدفعه ليكون قائدًا وصانعًا للتّغيير وساعيًا لنهوض مجتمعه بتماسك وثبات، وتحويله لمجتمع معرفيّ متقدّم، يقوم في جوهره على الاستثمار في رأس المال البشريّ، الّذي سيضعه ضمن السّياقات التّنافسيّة العالميّة، وهو استثمار ناجع ينضوي تحت مرتكز تعليم نوعيّ يسعى لتحقيق تنمية تغيّر بأركانها قوى العالم.

اللبنة الثّانية:

استجابة النّظام التّعليميّ ومناهجه لمتطلّبات العصر

في زمن يتّصف بحدّة تسارعه الرّقمي، وفي وقت هيمنت فيه التّكنولوجيا والعولمة بسياطها وجبروتها على بقاع العالم أجمع وانسلّت بخفّة منسابة، فقد غدت نتاجاتها من ابتكارات وطفرات مهولة تحدّيات تستفزّ ركب الدّول الرّاغبة في مسايرتها دون إذعان، ومواكبتها بوعيّ رافضين أنْ يكونوا أمام ما تحمله من متطلّبات أَنضَدَة أو إمّعة دون أيّ فهم وتفسير، فقد وصلت شذراتها لقطاعات الحياة كافّة، واتّخذت أشكالاً اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، وحتّى قطاع التّعليم كان له نصيب من التأثّر بها وبطفراتها الرّقميّة والتّكنولوجيّة، حتى غدت الحاجة إلى وجود أنظمة تعليميّة قادرة على مواجهة هذه التّحديّات بجسارة دون تردّد، مطلبًا حيّويًا في أجندات التّطوير والتّنمية والتّمكين لدى كلّ الأمم.

لقد استدعت الحاجة وجود أنظمة تحمل من الأدوات ما يمكّنها من مجابهة التّيار لا الانسياق والتبعية، وتخطيط السّياسات التّعليميّة والتّوجيهيّة بما يمكّنها من ترسّم سيناريوهات قادرة على تلبية المتطلّبات المستحدثة الحاصلة في كلّ زمان ومكان، ومن ضمن ما هو واقع على عاتق هذه الأنظمة، ومحتّم عليها أنْ تقوم بإعادة هيكلة مناهجها التّعليميّة، وفقًا للمعطيات أوّلاً بأوّل، هذا إنْ لم تكن هي السبّاقة للتنبؤ بهذه المعطيات من باب أولى، فهذا وقت استحضار الفكر النّاقد المحلّل، والوقوف وقفة تمحيص واستشراف لوقائع المناهج التّعليميّة بشكل عام، ومناهج سلطنة عمان على وجه الخصوص؛ لتقييم مدى استجابتها لمتطلّبات العصر الرّقمي.

ومن خلال نظرة فاحصة في النّظم التّعليميّة العالميّة والمحليّة، فإنّ المشهد يسترعي الأذهان أمام مفترق الطّرق الّذي نراه حاضرًا، فمن ناحية، نجد أنفسنا أمام أنظمة تعليميّة ضاربة بجذورها عبر أزمنة من التّجارب والممارسات والخبرات، ومن ناحية أخرى تبرز تحدّيات التسم عصرها بوتيرة تغيّر مستمرّ، ونهج ديدنه التّطوّر التّكنولوجيّ بلا هوادة، وهو نهج يتطلّب من المناهج التّعليميّة الاستجابة له بشكل واعٍ ومتّسقٍ بالأخذ من المعاصر وتأصيله دون الحياد عن الأصيل وتعصيره.

ومن هنا يظهر أنّ المجتمعات البشريّة بأكملها تواجه معضلة الانسجام فيما بين مناهجها وبين متطلّبات العصر الرّقميّ، فوفقًا لتقرير منظمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة (اليونسكو) لعام ٢٠٢٣ م، الّذي أشار إلى أنّ هناك ما يقارب ٦٠٪ من الطّلبة يفتقرون للرّبط والتّطبيق الفعليّ بين مهاراتهم الّتي تعلّموها في المدارس ومهارات سوق العمل المطلوبة منهم فور تخرّجهم، ممّا يعني احتياجهم بعد التّخرّج لإعادة التّدريب والتّأهيل لامتلاك مهارات سوق العمل الّتي يفترض بأنهم قد تعلّموها وامتلكوها آنفًا. (UNESCO,2023)

ومرجع ذلك يعود للرّتابة في تقديم المضامين الحياتيّة والقياديّة والمهارات الّتي يحتاجها سوق العمل، ومردّ ذلك كلّه للمناهج التّقليديّة الرّتيبة الّتي أسّست على التّلقين والاسترجاع والحفظ، وهذا بحد ذاته قصور لمواكبة متطلّبات العصر الحاليّ الّذي يحتاج إلى مهارات التّفكير النّاقد والإبداعيّ والتّحليل والاستكشاف والتّقييم، والخروج من دائرة المسلّمات ومصداقيّة ما بين دفتّي الكتاب، فاليوم غدت الحاجة لمناهج لا تحمل المعارف النظرّيّة وحسب، بل مناهج تعلّم الطّلبة كيفيّة البحث عن المعرفة، واستكشافها واستنطاقها، واستيضاحها وتكييفها مع متغيّرات الزّمن الآنيّ، وبناء العلاقات والرّوابط فيما بينها وبين نواحي الحياة بأجمعها، لصنع التّصوّرات الشّاملة لمستقبل غير مكتشف ولا متنبأ بمضامينه بعد، إذ إنّ هناك عددًا من الدّراسات تكشف أنّ ما نسبته ٦٥٪ من الوظائف الّتي ستكون لخرّيجي المستقبل لم تستحدث بعد، فأنّى للمناهج بإكساب الطّلبة مهارات لأسواق غير معروفة ولا تزال مجهولة الملامح؟!.

وفي هذه الثّغرة الماثلة، فإنّ أسلم الطّرق وأنجعها تحقيقًا للنّفع، التّحوّل من مفهوم التّعليم كعمليّة تلقين إلى مفهوم التّعلّم كحالة حيّة نشطة مرتبطة بفلسفة التّعليم الذّي ينحو طريقه نحو تغيير الفلسفة والعمق لا الأدوات وحسب، فيغدو حالة يعيشها الطلّبة يوميًا، يبنون من خلاله مناهج تكامليّة بين حقول المعرفة بأكملها، ويربطونها ضمن حلقات متتالية متسلسلة بمنطق واضح، ويخوضونها من باب التّعلّم الذّاتيّ والمستدام لكونها ترتبط بمعارف لم يعد الثّبات جزءًا منها، مع دمج تعلّمهم بالأدوات الرّقميّة المستحدثة وامتلاك الثّقافة الرّقميّة السّليمة مع مرونة التّفكير والتّطبيق المسؤول، فتغدو المسألة تطبيقًا لقول جون ديوي: "التّعليم ليس إعدادًا للحياة، بل هو الحياة نفسها"، وهذه المقولة لربمّا ستغدو يقينًا ماثلاً مع تنبؤ أغلب السّياسات العالميّة بتحوّل التّعليم مع حلول عام ٢٠٢٥ إلى سوق رقميّ يساوي مليارات الدّولارات، ممّا يعني طفرة في فلسفة التّعليم وجوهره بحدّ ذاته وليس قشوره ووسائله وحسب.

وهناك العديد من الأنظمة العالميّة والمحليّة، الّتي تنبّهت وتيقّظت لمعضلة الفيل في الغرفة الّذي اعتاد أنْ يبقى في مساحة ضيّقة ولا يحاول أن يبرح مكانه، حتّى على سبيل المحاولة، فقامت بتقديم نماذج تعليميّة من الممكن وصفها بالنّماذج النّاجحة في استجابة مناهجها لمتطلّبات العصر الرقميّة الحاصلة، ومنها (Sahlberg ,2021). (Smith, 2015)، (السّويديّ، ٢٠٢٤)

- **التّجربة السّنغافوريّة:** إذ جمع نظامها بين الأصيل والمعاصر ضمن بوتقة واحدة، فقامت بدمج التّكنولوجيا الرّقميّة في مراحل التّعليم كافّة، مع إعطاء الأولويّة لتعلّم مهارات عمليّة حياتيّة، وتفعيل جوانب التّفكير العليا، والاهتمام بأكثر من ثقافة للاستفادة منها والاطّلاع عليها.
- **التّجربة الكوريّة :** أظهرت كوريا الجنوبيّة نجاحًا في تحوّلها للتّعليم الرّقميّ، من خلال اهتمامها بتطوير المحتوى الرّقمي للمناهج، وتوفير الكتب المدرسيّة الرّقميّة التّفاعليّة لجميع المراحل التّعليميّة، وتجهيز ٨٠٪ من المدارس بتقنيّات الواقع المعزّز والواقع الافتراضيّ، إذ صمّمت منصة (KERIS) الوطنيّة للتّعليم الإلكترونيّ، الّتي تخدم أكثر من ١١ مليون طالب ومعلّم، وقد قامت بتقديم تدريبات تقنيّة للمعلّمين بشكل احترافيّ، ليتمكنوا من مجاراة هذه التحديثات الهائلة، فضلاً عن تخصيص استثمارات حكوميّة للبنية الأساسيّة الرّقميّة للتّعليم.

- **التّجربة الفنلنديّة**: الّتي ركّزت على مناهج التّعلّم النّشط، والتّجارب والابتكارات، وتقليل الاختبارات المعياريّة، وجوانب التّهيئة النّفسيّة للطّلبة، ودمجهم اجتماعيًّا في أجواء التّعلّم، ومنحهم قدرًا من الحريّة ومساحة من المرونة في تطبيق ما تعلّموه.

- **التّجربة الإستونيّة**: عكست إستونيا نموذجًا مشابهًا لجارتها فنلندا في تحّولها الرّقمي لقطاع التّعليم، إذ أطلقت برنامج "Tiger Leap" عام ١٩٩٧ الّذي كان أداتها الرئيسة لتتحوّل إلى دولة تعليم رقميّ كامل، كما فعّلت منصة (e-School) الّتي لعبت دور همزة الوصل بين الطّلبة والمعلّمين وأولياء الأمور ضمن نظام تعليميّ شامل، كما تمّ إدخال مادة البرمجة كمادة إلزاميّة في مراحل التّعليم الابتدائي، ممّا نتج عنه إتاحة ٩٩٪ من خدمات التّعليم بشكل رقميّ وفوريّ.

- **التّجربة الإماراتيّة**: إذ عكست تجربتها في مضمار التّعليم الرّقميّ، نموذجًا ينظر إليه، فقد قامت بتصميم برنامج "محمد بن راشد للتّعلّم الذّكيّ" الّذي شمل مدارس الحكومة كافّة، وتفعيل العمل على منصة "التّعلّم الذّكيّ" التّفاعليّة، وتقديم مبادرة "مدرسة المستقبل" الّتي دمجت الذّكاء الاصطناعيّ في التّعليم.

- **التّجربة العمانيّة**: وهنا تستوقفنا وقفة متصفّح لسيرورة تطوّر المناهج التّعليميّة في تاريخ سلطنة عمان، إذ نميط اللّثام في هذا السّياق عن مراحل ثلاث مرّت في سيرورتها التّطويريّة: (وزارة التّربية والتّعليم، ٢٠٢٠)، (وزارة التّربية والتّعليم،٢٠٠٦).

المرحلة الأولى

قبل عام ١٩٧٠، إذ كانت المناهج التّعليميّة آنذاك مقتصرة على التّعليم الدّينيّ والكتاتيب، ضمن سياق تعليميّ غير منتظّم، وهذا أمر أبقى معدّلات الأميّة مرتفعة.

المرحلة الثّانية

وتزامنت مع تولّي المغفور له - بإذن الله تعالى- السّلطان قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- الحكم عام ١٩٧٠، إذ شهدت السّلطنة نهضة تعليميّة غير مسبوقة، شملت إنشاء المدارس على نطاق واسع، فبعد أنْ كان هناك ٣ مدارس تضمّ ما يقارب ٩٠٠ طالب، ارتفع عدد المدارس عام ٢٠٢٤، إلى أكثر من ١٢٤١ مدرسة تضمّ أكثر من ٧٤٤٠٠٠ طالب وطالبة، وانخفضت نسبة الأميّة من ٨,٦٪ عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٣، واستُحدِثت مناهج حديثة تغطّي العلوم والرّياضيّات واللّغات، إلى جانب الموادّ الأدبيّة الثقافيّة والتّربية الإسلاميّة، وقد أكّد حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه - هذه الإنجازات بقوله في أوّل خطاباته: "وأسّس منظومة اقتصاديّة واجتماعيّة قائمة على العدالة وتحقيق التّنمية المستدامة وزيادة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، ممّا أدّى إلى رفع مستوى معيشة المواطن العمانيّ وأقام هياكل ثابتة ودائمة للتّعليم بجميع مستوياته وتخصّصاته، فنهلت منه الأجيال وتشرّبت علمًا ومعرفة وخبرة، فجزاه الله خير ما جزى سلطانًا عن شعبه وبلده وأمّته، وأنزله منازل الصالحين وجعل مثواه في جنّات النّعيم، في مقعد صدق عند مليك مقتدر وهيّأ لعمان أسباب العزّ والازدهار والتّمكين".

المرحلة الثّالثة

وقد جاءت مع تولّي حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه- مقاليد الحكم في ١١ يناير ٢٠٢٠، وتحت مظلّة رؤية عمان ٢٠٤٠، جاءت هذه المرحلة متّسمة بسمات النّظم المستجيبة بانسيابيّة ووعي مسؤول للنّظام التّعليميّ المتكيّف مع متطلّبات التّعليم الرّقميّ في العصر الحديث، إذ جاءت سياساته ومناهجه مركّزة على جوانب التّكنولوجيا والرّقميّة التّعليميّة، فظهرت المناهج المتضمّنة للتّكنولوجيا، والمستجدّات الواقعيّة كالتّعليم المهنيّ والتّقنيّ، إذ أُدخلت مناهج برمجة الحاسوب في الصّفوف من (٦-٩) الّتي كان يطلق عليها سابقًا " المرحلة الإعداديّة"، واستحداث الكتب والمناهج الإلكترونيّة على المنصّات التّفاعليّة، وتخصيص عدد كبير من هذه المنصّات لتقديم التّعليم عن بعد الّذي جاء نتيجة الجائحة الّتي أصابت العالم في عام ٢٠٢٠، إذ تمّ الاعتماد على التّعليم الإلكترونيّ بنسبة ١٠٠٪، فاستفاد أكثر من ٨٠٪ من الطّلبة من المنصّات التّعليميّة الرّقميّة الّتي ارتبطت بمواقع وزارة التّربية والتّعليم، وتمّ توفير أجهزة الحاسوب والألواح الذّكيّة للطّلبة، مع ما رافقها من تدريب مهنيّ للمعلّمين فيما يتعلق بالتّعليم الإلكترونيّ وتفعيل أدوات تكنولوجيا التّعليم داخل الغرف الصّفيّة وخارجها، وفي عام ٢٠٢٢، أُطلق "برنامج التّحوّل الرّقميّ التّعليميّ" لتحسين مهارات المعلّمين والطّلبة في استخدام التّقنيّات الحديثة.

العام	النسبة	المؤشر
٢٠٢٠	٨,٦٪	معدل الأمية
٢٠٢٣	٥,٨٪	معدل الأمية
٢٠٢٣	٩٥٪	المدارس المجهزة رقميًا
٢٠٢٣	٨٧٪	المعلمون المدربون على التعليم الرقمي

الجدول (٥)
إحصائيات التّعليم في سلطنة عمان للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

فضلاً عن إدخال مناهج العلوم والتّكنولوجيا والهندسة والرّياضيّات (STEM) ضمن مناهج الوزارة كاستجابة أساسيّة لاحتياجات ومتطلّبات سوق العمل من مهارات وأدوات وجب على الطّلبة امتلاكها وتفعيلها، فقد أظهرت عدد من التّقارير المصرّح بها من وزارة التّعليم العالي لعام ٢٠٢٣ أنّ ٤٠٪ من الخرّيجين في سلطنة عُمان يتوجّهون إلى تخصّصات (STEM).

إلى جانب التّوسعّ في التّركيز على الأنشطة والفعاليّات اللامنهجيّة والمرتبطة بهذه الجوانب الرّقميّة من مثل تنظيم مسابقات الرّوبوتات والابتكار، وتصميم مسابقات لدعم المشاريع والبحوث في الجامعات، إذ افتُتح أكثر من ٥٠ مختبرًا علميًّا متقدّمًا في المدارس خلال السّنوات الخمس الماضية لدعم تنفيذ البحوث والمشاريع الابتكاريّة والتّجارب التّفاعليّة الافتراضيّة، وذلك من منطلق الرغبة بالخروج من رتابة التّعليم التّقليديّ القائم على الحفظ والمعلومات البنكّيّة المسترجعة، والتّوجه نحو التّعليم القائم على التّفكير النّاقد، وأسلوب حلّ المشكلات، وريادة الأعمال والابتكارات المرتبطة بالمناهج، والأنشطة اللامنهجيّة، لغايات تطوير مهاراتهم الحياتيّة والقياديّة؛ ففي عام ٢٠٢١ أطلقت وزارة التّربية والتّعليم مبادرة "المدارس الرّياديّة" بهدف إكساب الطّلبة قدرات ومهارات إدارة المشاريع الصّغيرة، فقد كان هناك إقبال كبير على هذه المبادرة حيث شارك أكثر من ٢٥ ألف طالب في برامج التّدريب الّتي قدّمت حول ريادة الأعمال.

لقد كانت هذه الخطوات الحثيثة ترجمة لرؤية جلالته -حفظه الله ورعاه- واستجابة لرؤية عُمان ٢٠٤٠ المستقبليّة حول تعليم مستدام مدى الحياة، تتآزر فيه السّياسات التّعليميّة والأدوات والأساليب والمنهاج وأساليب التّقييم نحو صنع مفهوم الاستدامة بوضوح وشفافيّة وقابليّة للمساءلة والقياس، من خلال وجود الموادّ الّتي تُعنى بالاستدامة في مجالاتها كافّة، من مثل الاستدامة البيئيّة والحفاظ على موارد البيئة، إذ إنّ هناك أكثر من ٧٠٪ من مدارس سلطنة عمان تشارك سنويًّا في مبادرات ومشاريع بيئيّة من مثل مبادرات المدارس الخضراء، ومبادرات تعزيز ونشر ثقافة الاقتصاد البنفسجيّ في سلطنة عمان، ورغم هذه الإنجازات فإنّ هناك أمورًا ينبغي الالتفات إليها حتّى لا تبقى عثرة في طريق التّطوّر والنّهضة المتجدّدة المنشودة، تتمثّل في التّفاوت في الموارد التّعليميّة المقدّمة للمدارس في المدن عن المدارس في المناطق البعيدة، والتّكلفة الماديّة العالية لهكذا

نوع من التّحوّل، ووجود فئات مقاومة للتّغيّرات الطّارئة في التّعليم من منطلق الفكر المجتمعيّ العام للبشريّة الّذي اقتضى وجود أطراف تقبل التّغيير وتواكبه، وبقاء أطراف متشبّثة بالقديم وترفض التّغيير وتهابه، ممّا يضعهم أمام صعوبة لتقبّل المناهج الحديثة الّتي غدت ركيزتها تفعيل الأدوات الرّقميّة، وهناك أيضًا انقطاع وضعف الرّوابط بين المناهج المعمول بها في بعض المدارس وما تنتجه من مهارات، والمهارات الفعليّة المطلوبة لسوق العمل لاحقًا، وهذا يعني وجود فجوة بين ما يتعلّمه الطّلبة وما هو متطلّب لازم لهم في أسواق العمل.

لذلك وجب التنبّه والتّيقّظ لهكذا مرتكزات واقعيّة، فلا يجب إشاحة النّظر عنها، لما قد تسبّبه من تأخير وترهّل في مسيرة التّعليم، وتحتّم رسم نظرة مستقبليّة تقوم على أسس من الشّراكة المؤسّسية بين قطاعات التّعليم الحكوميّ والقطاعات الخاصّة من خلال توفير تدريبات عمليّة بالاتّفاق مع شركات ومناهج متوافقة مع احتياجات السّوق، وزيادة التّركيز على التّعليم المهنيّ والتّقنيّ وجعله في حالة من التّوازن مع التّعليم الأكاديميّ، وربط مخرجاته بمتطلّبات سوق العمل، والعمل على تفعيل برامج الذّكاء الاصطناعيّ في أساليب تقييم الطلّبة وتحديد مستوياتهم والتيّقظ لجوانب الضّعف لديهم والعمل على معالجتها بتصميم برامج وخطط فرديّة مستندة لتطبيقات تكنولوجيّة فاعلة للتّعلّم الذّاتيّ والفرديّ، دون تهميش أو إقصاء للأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الرّحلة التّطويريّة الحيويّة من عمر التّعليم في سلطنة عمان.

لقد قطعت سلطنة عُمان أشواطًا كبيرة وحثّت السّير في توجّهها نحو تحديث مناهجها التّعليميّة وربطها بالواقع، وتلبيتها لمتطلّبات سوق العمل، ولا تزال مواصلة سعيها الدّؤوب لتحقيق أهداف الرّؤية المستقبليّة (عُمان ٢٠٤٠) لجعل التّعليم معبرًا وممرًّا رابطًا بين الحاضر والمستقبل، من خلال تعزيز التّكنولوجيا والابتكار في التّعليم كأدوات معينة لها في تحقيق السّبق والمنافسة في عالم سريع الوتيرة.

ختامًا، فإنَّ مسألة تطوير المناهج التّعليميّة - لتغدو قادرة على التّجاوب مع متطلّبات العصر- ليس متروكًا كحريّة مطلقة، بل غدا ضرورة حتميّة لاستشراف مستقبل أفضل من أجلنا ومن أجل أبنائنا، وهذا يتطلّب رؤية شاملة متوازنة تعكس ثقافة حضاريّة هدفها بناء الإنسان القادر على استشراف مستقبله ومواجهة عثراته، فكما ذكر المفكّر مالك بن نبي: "المشكلة ليست في الوسائل، بل في الإنسان نفسه". (بن نبي،٢٠١٣)

اللبنة الثّالثة:

الإستراتيجيّات المستقبليّة للتّعليم من منظور كلمة حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

لقد حملت كلمة حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه - أسس الرّؤية العميقة لمستقبل تعليميّ يضرب بثباته في جذور البنية الإنسانيّة ويرنو بفروعه نحو المستقبل المتوقّع وغير المتوقّع، ومن الممكن استخلاص ملامح هذه الأسس للفلسفة التّعليميّة المستقبليّة وفقًا للآتي:

- **التّحوّل نحو الإبداع حتميّة لا مناص منها:** فالنّأي عن التّلقين لزوميّة لا حياد عنها، فالتّلقين يقتل الإبداع والابتكار، إذ يظهر بقول جلالته: "بعيداً عن التلقين والحفظ، وقائم على البحث والابتكار"، فهو يوجّه بشكل صريح لتجاوز النّماذج التّقليديّة القائمة على الحفظ البنكيّ والمتلقّي السّلبيّ، والمعرفة ذات الاتّجاه الأحاديّ، ويشيد بأهميّة تطوير المناهج وربطها بالابتكار، والتقنيّة والمهارات العمليّة.

- **الوعي المسؤول بالتّوجّه المنشود:** فهو يدعو لاستحداث وعيّ مبنيّ على البحث والاستكشاف والاسترشاد، والتّفاعل في سياقات الإبداع والابتكار والنّقد والتّحليل.

- **ثنائيّة التّنمية والتّطوير والتّعليم:** إذ يقول جلالته: "متطلّبات التنمية الشاملة التي رسمنا خططها"، فقد ترسّم فيها ثنائيّات؛ مخرجات التّعليم وسوق العمل، وخطط التّنمية واستراتيجيّات التّعليم، ومهارات الطّلبة واحتياجات المجتمع، فلا انفصال بين وشائج هذه الثّنائيّات.

- **التّعليم ودور حداثيّ صانع للتّنمية:** فهو العامل المركزيّ لتحقيق استدامة تنمويّة وطنيّة بشرية ومادّيّة، ومعقل صناعات القدرات الفكريّة الوطنيّة، الّتي يقع على عاتقها نهوض الوطن، والخوض في غمار المنافسات العالميّة على الأصعدة كافّة.

- **المرتكز المستقبليّ علوم التّقانة:** ويظهر من قول جلالته: "معرفة بعلوم العصر من تقانة"، مؤكّدًا على أنّ هذا المرتكز رهين بقدرة الشّباب على الاستيعاب الواعي لماهيّتها وحقيقتها، ومقدرتهم على توظيفها وتكييفها بما ينسجم وخصوصيّة مجتمعاتهم والحفاظ على أصالتهم، وتسخيرها للكشف عن عمق الحضارة الّتي ينتمون لها بسمة عصريّة محافظة منفتحة.

- **تكامل الثنائيّة بين النّظريّة والتّطبيق:** فالمعرفة تبقى بنقص إنْ لم يكن هناك تكامل بين جوانبها النّظريّة والتّطبيقيّة، ولا نفع سيرجى من معرفة لا تستهلك لنهضة وتطوير، وتعزيز لقدرات، وصنع لمهارات وإكساب لخبرات.

- **استشراف المستقبل الغائب، بكونه حاضرًا بمعطياته:** إذ تظهر عبارة جلالته: "ما نتطلع إليه لمستقبل التعليم" ركيزة لا يجوز تجاوزها وتهميشها، ولا الانخراط بالتّفكير بما سواها من منطلق كونها عصّية على الرّؤية الآن، فإنْ كانت أبعادها مجهولة، فمعطياتها حاضرة مبثوثة في حاضرنا المعاش، لذلك وجب التّعمق في وضع سياسات ونظم تعليميّة عميقة تآزر المستقبل القادم، وتسبقه بوعيّ وفهم، وتمتلك من الأدوات ما يؤهّلها للاستعداد لموجات وطفرات أشدّ سرعة، وأعمق أثرًا، وأقدر على إحداث التّغييرات بلمح البصر.

- **تقدير الإنسانيّة أسمى غايات التّنمية:** إذ يصف جلالته الجهد الإنسانيّ بـ "مركز القوّة المحرّكة لعجلة التّنمية"، وهذه القوّة إن منحتها الرّعاية والاهتمام وقدّرتها حقّ قدرها، وآمنت بها، آتت أكلها بإذن ربّها.

- **معايير التّميّز:** إذ يؤكّد جلالته على ضرورة تبنّي معايير ومحكّات تكون موضع مساءلة ومحاسبة بكلّ شفافية ووضوح، إذ جاءت عبارته "الانتظام والجد" لتعكس الجودة المنشودة، وتكشف عن الأداء الفعليّ لمنظومات التّعليم، وتعززّ السّلوكيّات المتميّزة، وتغرس الانضباط والانتماء لهذه التّوجّهات الوطنيّة، الّتي لا تنبثق إلا من جديّة وعطاء متواصل وإيمان بأهميّة ما يناط بهم من مهمّات تعمل على نهوض المنظومة كوحدة واحدة.

- **شراكات المؤسّسات التّعليميّة والمجتمع:** فمن خلال عبارة جلالته "أسرة التّعليم والإداريين"، إشارة واضحة للتّكامل والتّرابط العضويّ المرجوّ، ففي حدوثه تناغم في فهم مسؤوليّة كلّ جهة لتحقيق تنمية شاملة، ولن يتأتّى ذلك الفهم إلا بحدوث شراكة مجتمعيّة ما بين كوادر المؤسّسات والمنظومات التّعليميّة وأفراد المجتمع المحليّ على اختلاف فئاتهم.

- **التّنمية المنشودة نوعيّة لا كميّة:** فهي تطوير لا يستند إلى العدد والكميّة والزّمن، إنّما ترتبط بتقديم نماذج بارزة تحمل الإبداع، وتجارب ناجحة تعكس الابتكار والتّفكير خارج الصّندوق، وممارسات فرديّة وجماعيّة ومؤسّساتيّة يقتدى بها في مجالات التّعليم واكتساب المهارات وصقل الشّخصيّات وصناعة الرّؤى المتفرّدة.

وبعد، فإنّ هذه الإستراتيجيّات المستقبليّة الّتي نستشرفها من خطاب حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-، تعكس نموذجًا فريدًا لصياغة فكر تعليميّ تربويّ معاصر أصيل، يوازن بين الأصيل بقيمه وتراثه المستمدّ من طيب ثرى سلطنة عمان، بأصالة عريقة تستوعب متطلبات عالميّة لمعايير التّعليم المعاصر، وتربط بين النّظريّة والتّطبيق، وبين المهارات المتعلمة ومتطلبات سوق العمل، بما لا يتنافى مع الحفاظ على خصوصية الهوية العمانية، والانفتاح الحضاري العالمي، فتغدو نتاجات هذه الإستراتيجيّات شباب يجمعون ثنائيّات الأصالة والمعاصرة، والمعرفة والتّطبيق، والمحليّة والعالميّة، وينافسون في سياقات ومستويات عليا، فيعكسون الفهم الحقيقيّ لتحقيق نهضة قوامها القدرة على المزج بين هذه الثنائيات دون طغيان أحدها على الأخرى، ممّا يعني أنّ النّتاج سيكون رمزًا عالميّ الحضور، محليّ الصّنع، يضع خطواته بثبات على خارطة طريق متكامل لمستقبل تعليميّ يشاد به في المحافل كافّة.

تجذير الرّؤية الأولى

في سعي دؤوب لصنع مستقبل نهضة الأمّة العمانيّة، يتمركز في أركانها التّعليم بأسسه ونظمه وإستراتيجيّاته وأدواته، وهذا ما استند إليه حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه-، فقد ربطه بطريق تحقيق نهضة وتنمية مستدامة، تبني الإنسان والوطن، إذ أكّد على حيويّة وضرورة إيلاء المزيد من العناية بهذا الجانب الخفيّ لقدرة التّعليم على قيادة الأمم، وشحذ الهمم، وصعود القمم، والاستثمار الحقيقيّ في صناعة الفكر وصقله بالمهارات والقيم.

ففي ظلال تحدّيات عالميّة طالت جوانب الحياة كافّة، ولم يبق أمر إلّا وناله من نتائجها، وألحق بركاب سرعتها المطّردة، بات ملحًّا علينا استشراف وبناء إستراتيجيّات تعليميّة مواكبة للأحداث المتلاحقة، ومواكبة وملبية لاحتياجات أسواق العمل المستقبليّة، ولن يكون لهذا الاستشراف قومة دون وجود خارطة طريق لتنمية واضحة المعالم تترسّم خطى ثابتة في إحداث تنمية ونهضة مستدامة لمنظومة التّعليم في سلطنة عمان بالاستناد لرؤى واقعيّة قابلة للتّطبيق، محقّقة للغايات والنّتاجات المرجوّة المنشودة السّاعية لتخريج أفواج من ذوي الفكر والعقول النّيّرة، الّتي تحمل على عاتقها دورًا في بناء اقتصاد معرفيّ متين، نتاجه تنمية مستدامة ونهضة حضاريّة متطوّرة.

وفي سبيل ذلك، يرتبط تحقيق هذه الرّؤى والنّتاجات باتّخاذ بعض الإجراءات والإقدام دون هوادة أو تردّد بخطى ثابتة نحو صناعة هذه التّنمية من خلال الاستناد إلى رؤية جلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه-، ومنها:

١. تطوير المناهج التّعليميّة لتواكب متطلّبات العصر، وذلك بدمجها وتضمينها بالتّكنولوجيا الرّقميّة، والتّركيز على تعلّم المهارات العمليّة، وتعميق الفهم بالمهارات الرّقميّة والثّقافات الأخرى.

٢. تعزيز التّعليم المهنيّ والتّقنيّ، بإنشاء المراكز الخاصّة بالتّدريب المهنيّ في سلّم التّعليم المدرسي أو الجامعيّ، وربط مخرجاتها بسوق العمل، وتشجيع الشّباب على الالتحاق بهذا النّوع من التّعليم لتحقيق التّوازن في قطاعات سوق العمل كافّة، والتّأكيد على حيويّة وأهميّة هذا التّعليم بمنزلة مشابهة ومتكاملة مع التّعليم الأكاديميّ.

٣. الاستثمار في تطوير المعلّمين، من خلال تجهيز برامج تدريب مستحدثة للمعلّمين تواكب إستراتيجيّات العصر، وتوفير بيئة نفسيّة آمنة لهم، تكفل حقوقهم، وتحسّن ظروف عملهم، بما توفّره لهم من حوافز ومكافآت، وتوفير الدّعم المستمرّ لهم للابتكار والإبداع في أساليب التّعليم وإستراتيجيّاته.

٤. دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار، من خلال إنشاء مراكز داعمة للبحوث والدّراسات العلميّة، الّتي تعود بالنّفع المرجوّ على القطاعات التّعليميّة على اختلافها، وفتح باب التّعاون فيما بين الجامعات والمدارس المحليّة والعالميّة على حدّ سواء، وتخصيص ميزانيّة لتمويل المشاريع البحثيّة المرتبطة بالتّنمية المستدامة والتّطوير الوطنيّ.

٥. إعادة النّظر في أساسيّات البنية الأساسيّة التّعليميّة، ولن يتأتّى ذلك إلّا بتحديث المرافق المدرسيّة، واستحداث المختبرات التّفاعليّة الافتراضيّة، وتوفير الأدوات الرّقميّة الحديثة، وفتح باب الاستفادة من كل هذا في محافظات سلطنة عمان كافّة ودون الاقتصار على المدن دونًا عن المناطق البعيدة.

٦. بناء شراكات دوليّة لنقل الخبرات والتّجارب بين عدد من الدّول فيما يخصّ التّنمية التّعليميّة، واقتراح حلول من الممكن تنفيذها من باب المشاركة والتّعاون، ومن شأنها تقليل تكاليف الهدر على النّظم التّعليميّة.

٧. استشراف أنظمة تعليميّة من تجارب ونماذج دوليّة في قطاع التّعليم والرّقمنة والرّيادة والابتكار والاستدامة التّعليميّة، والاستناد إليها للاستفادة من نتاجاتها مع تكييفها بما يتلاءم والواقع التّعليميّ وخصوصيّة المجتمع العمانيّ، وفيما يلي مقترح بخطوات عمليّة لتنفيذ مثل هذه الأفكار في السّياق التّعليميّ العمانيّ، ويمكن عرضه على النّحو الآتي:

- **التّحليل الأوّليّ وتحديد الأولويّات:** ويكون بدراسة النّموذج الدّوليّ بعمق، مثل نظام التّعليم الرّقميّ في كوريا الجنوبيّة، ومنهجيّات التّعليم المستدام في سنغافورة، ومن ثمّ يتمّ تقييم الاحتياجات التّعليميّة في سلطنة عمان من خلال الدّراسات الميدانيّة والتّقارير الوطنيّة، والقيام بتحديد الأولويات، واختيار المجالات الأكثر تأثيرًا، من مثل تعزيز التّكنولوجيا التّعليميّة أو إدماج مفاهيم الاستدامة في المناهج.
- **تصميم الخطط المستدامة:** ويرتبط بها تحديد النّموذج المرغوب بتطبيقه ومراعاة تجهيز البنية الأساسيّة للبدء بالتنفيذ، فمثلاً لو أردنا تطبيق فكرة التّكنولوجيا في التّعليم (نموذج كوريا الجنوبية)، سنجد أنّ هذه الفكرة تستوجب تجهيز المدارس بشبكات إنترنت فائقة السّرعة، وتوفير أجهزة رقميّة لكل طالب، وتطوير منصّة رقميّة تعليميّة تجمع بين التّعلّم عن بُعد، والتّفاعل الفوريّ مع المعلّمين، فضلاً عن الحاجة لتعزيز التّدريب المستمرّ للمعلّمين على استخدام التّكنولوجيا وأدواتها الرّقميّة، ولو أردنا تطبيق برنامج الاستدامة في التّعليم (نموذج سنغافورة)، فإنّ هذا يستدعي دمج مفاهيم التّنمية المستدامة في المناهج الدّراسية بطرق تطبيقيّة مثل مشاريع الحفاظ على البيئة، وتطبيق أساليب تعليميّة تعزّز التّفكير النّقديّ وحلّ المشكلات، وفتح باب التّواصل والتّعاون مع القطاع الخاصّ لإطلاق مبادرات تعليميّة خضراء.

- **التّجريب والتّكييف**: ويتعلق بجانبين، الأوّل إطلاق مشاريع تجريبيّة، إذ يتمّ اختيار عدد قليل من المدارس العمانيّة لتنفيذ البرامج الجديدة بشكل تجريبيّ، وقياس النّتائج من حيث التّفاعل الطّلابيّ، وأداء المعلّمين، وتأثير البرنامج على جودة التّعليم، والثّاني تكييف التّجربة، ويشمل تعديل السّياسات بناءً على نتائج المشاريع التّجريبيّة لتناسب البيئة العمانيّة.
- **التّعاون والشّراكات**: وتشمل هذه الخطوة تفعيل الشّراكات المحليّة والدّوليّة، بفتح مجال للتّعاون مع شركات تقنيّة دوليّة من مثل مايكروسوفت، لتقديم الأجهزة والبرمجيّات بأسعار مناسبة، ومن جهة أخرى تعزيز العلاقات مع الجامعات العالميّة لمواكبة أحدث الممارسات التّربويّة، كما تشمل تفعيل الشّراكات مع المجتمع المحليّ، فيتمّ تنظيم حلقات عمل وفعاليات توعويّة حول أهميّة التّحوّل الرّقميّ والاستدامة، وتعزيز مشاركة الطّلبة وأولياء الأمور وتحفيزهم للإسهام في تحقيق الأهداف المرجوّة.
- **التّنفيذ على نطاق واسع والمتابعة**: إذ يشمل هذا الجانب القيام بتنفيذ البرامج بشكل تدريجيّ، من خلال توسيع نطاق المبادرات النّاجحة إلى مدارس سلطنة عمان بأكملها، وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتدريب الكوادر البشريّة، وتجهيز البنية الأساسيّة، ومن ثمّ القيام بالرصد والتقييم المستمرّ، من خلال إنشاء لجان متخصّصة لمتابعة التّقدّم، وقياس التّأثير على الطّلبة والمعلّمين، والقيام بتزويد المنظومة التّعليميّة العمانيّة بالتّحديثات المستمرّة للسّياسات والبرامج بناءً على التّغذية الرّاجعة.
- **تعزيز الثّقافة الوطنيّة**: وذلك من خلال القيام بتكييف البرامج للموروث العمانيّ، ودمج القيم العمانيّة والتّقاليد في المناهج المستدامة والرّقميّة، والتّأكيد على مكانة وأهميّة اللغة العربيّة، إلى جانب تعزيز تعلّم المهارات الرّقميّة واللغات الأجنبيّة.

فبذلك يمكن الاستفادة من هذه النّماذج الدّوليّة وتطبيقها في سلطنة عمان بشكل عمليّ، فيكون نتاج هذه البرامج والمبادرات مشاريع واقعيّة تعود بالنّفع على المنظومة التّعليميّة وتسهم في إحداث التّغيير المنشود في نتاجاتها.

وختام الرّؤية يمكن إجماله بقولنا:

إنّ التّنمية المستدامة على بعد قاب قوسين أو أدنى من أنْ تتحققّ، إنّ غدا التّعليم في سلطنة عمان منطلقًا من مرتكز واحد، فتتضافر جهود مؤسّسات الدّولة والمجتمع كافّة لإنفاذه وتحقيقه، فإنّ تغيّر التّعليم كما هو منشود فقد امتلكنا أقوى أدوات التّغيير للعالم أجمع، وهذه النّظرة تؤكّد حقًّا لا هوادة فيه ولا تنازل، وهو حقّ الإنسان بالتّعليم والتّعلّم، وارتباط نتاجات ما تعلّمه بتطويره وتنميته ونهوضه بكرامته وكرامة وطنه، حقّ يبني الإنسان ويستثمر فيه للاستحقاقات المستقبليّة الّتي لا افتكاك منها ولا مفرّ عنها أو منأى، فإمّا أنْ يقع فريسة لها ويغدو الخاسر، أو يمتلك الغد بما استعدّ له في يومه هذا من أدوات رقميّة معاصرة ومهارات قياديّة وقيم إنسانيّة حيّة.

الرّؤية الثّانية:
الابتكار والبحث العلميّ

استشراف الرّؤية الثّانية

اللبنات

- دور الابتكار كعامل رئيسيّ لتطوير التّعليم ومواكبة التّطوّرات العالميّة.
- دور المناهج الدّراسيّة في تحفيز الإبداع والابتكار.
- دعم المشاريع الطّلابيّة لتحويل الأفكار إلى واقع.
- ريادة الأعمال كمحور أساسيّ في التّعليم المدرسيّ.

تجذير الرّؤية الثّانية

"إنّنا إذ ننظر إلى المؤسّسات التّعليميّة، والمراكز البحثيّة والمعرفيّة بجميع مستوياتها، على أنّها أساس بنائنا العلميّ والمعرفيّ، ومستند تقدّمنا التّقنيّ والصّناعيّ؛ لنؤكّد على استمرار نهجنا الدّاعي إلى تمكين هذا القطاع، وربط مناهج التّعليم بمتطلّبات النّموّ الاقتصاديّ، وتعزيز الفرص لأبنائنا وبناتنا، متسلّحين بمناهج التّفكير العلميّ، والانفتاح على الآفاق الرّحبة للعلوم والمعارف، وموجّهين طاقاتهم المعرفيّة والذّهنيّة إلى الإبداع والابتكار والتّطوير؛ ليصبحوا أسسًا للاستثمار الحقيقيّ وقادةً للتّطوير الاقتصاديّ".

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه-
بمناسبة الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة
لمجلس عمان ٢٠٢٣

الشّكل (٣)
الرّؤية الثّانية: الابتكار والبحث العلميّ

استشراف الرّؤية الثّانية

لقد شكّل بعد الابتكار والبحث العلميّ وزنًا وتوجّهًا لا يستهان به في رؤى جلالة السّلطان المعظّم وخطاباته وكلماته السّامية، إذ نظر إليه كونه ركيزة تطوير وعماد تأسيس لتنمية اقتصاد معرفيّ قويّ مقصود وممنهج، من شأنه أنْ يرفع لواء التّعليم في سلطنة عمان وصرحه، إذ تنطلق فكرة القيادة الرّفيعة من توأمة الوعي المدرك لأهميّة مواكبة التّطورات العالميّة المتسارعة في مجالات العلوم والمعارف كافّة ومسايرتها، مع التّدريب والتّأهيل لصنع جيل باحث مبتكر يسهم في التّقدم والنّهوض.

لقد تمخّضت رؤية جلالته- أيّده الله- في هذا الجانب عن عدد من المحاور والشّروط لإيجاد بيئة خصبة غنيّة لتحقيق جانبين أصيلين في تطوير التّعليم القائم على الابتكار والبحث العلميّ، ودون هذه الشّروط سيغدو المفكّر المبتكر قاصرًا، والباحث المستكشف محاصرًا ضيّق الأفق، ومن هذه الشّروط:

- **تطوير البنية الأساسيّة للبحث العلميّ:**

  فمن الواضح بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ هناك إيعازًا صريحًا من جلالته - حفظه الله ورعاه- للاهتمام بتطوير البنية الأساسيّة للبحث العلميّ في شتّى مؤسّسات التّعليم في سلطنة عمان، ويشمل ذلك الاهتمام تخصيص ميزانيّات ورّفد ماديّ مناسب للبحوث وتبنيّ نتاجاتها الناجعة، وإقامة مراكز البحوث المتخصّصة، وتجهيز المختبرات الافتراضيّة التّفاعليّة بأحدث الأدوات الرّقميّة، وتوفير الموارد الكافية لاستدامة المشاريع والبحوث التنمويّة، وتعزيز روابط الشّراكات فيما بين مؤسسات التّعليم ومراكز البحوث المحليّة والعالميّة، من منطلق الرّغبة بتوطين المعارف العالميّة، ونقل المعارف المحليّة للعالم بصبغة رقميّة مقروءة ومفهومة للجميع.

- **دعم طرق الابتكار المستحدثة في المناهج التّعليميّة:**

إذ إنّ هناك حاجة ملحّة لتضمين مفاهيم الابتكار والإبداع في المناهج التّعليميّة منذ المراحل الأولى من التّعليم المدرسيّ، وتكييف الأساليب والإستراتيجيّات التّعليميّة بما يتلاءم وإيجاد المناخ الآمن الدّاعم للفكر النّقديّ والتّحليل العميق، والمهارات البحثيّة المنطلقة دون تردّد، جنبًا إلى جنب مع تفعيل مسؤول وعميق لأدوات التّكنولوجيا الحديثة ضمن سياقاتها العالميّة والمحليّة.

- **دعم الباحثين والمبتكرين:**

فإنّ إيلاء هذه الشّريحة من المجتمع العناية والاهتمام، سيكون من نتاجاته تحقيق تنمية مستدامة وتطوير حضاريّ مرموق، ولن تظهر هذه النتّاجات لترى الضّوء دون توفير المنح البحثية، وتخصيص برامج لتمويل المشاريع الابتكارية والبحثية، واحتضان المواهب الإبداعية، وتنسيبها لمراكز الإبداع والابتكار التّابعة للجامعات والمراكز البحثية العالمية والمحلية، والعمل على توفير الرّفاه النفسيّ لهم من خلال تقديم الحوافز الماديّة والمعنويّة، وتيسير الأمور المتعلّقة بضمان حقوق ملكيّتهم الفكريّة، وتسجيل براءات اختراعاتهم البحثيّة.

- **التّكامل بين البحث والابتكار بشكل متوازن ومترابط:**

فتغدو مكونات وعناصر البحث، أسسًا وأعمدة للقيام بالابتكار والإبداع، من خلال ربط نتاجات البحوث بمتطلبات المجتمع، وفتح آفاق لاستشراف حلول إبداعيّة وابتكارات أعمق من هذه النّتاجات، فتغدو البحوث أداة لحلّ المشكلات الطّارئة في المجتمعات والقطاعات الحياتيّة على اختلافها، وقوّة تربط بين وشائج القطاعات المختلفة، وعاملاً لتعميق الشّراكة بين المؤسّسات الأكاديميّة والقطاعات المهتمّة بالتّمويل الخاصّ ودعم الالتزامات الحكوميّة الموجّهة للقطاعات البحثيّة على تنوّعها.

- **تعزيز التّعاون الدّوليّ في مجال البحث العلميّ والابتكار:**

فيوجّه جلالته لتأطير الاتّفاقيّات البحثيّة بصّبغة تّعاونيّة عالميّة لا محليّة وحسب، فتصبح هذه الأبحاث وليدة شراكات بحثيّة دوليّة وعالميّة، ونتاج خبرات ومعارف متبادلة في حقول العلوم المختلفة.

وفي حال حدوث هذه الشّروط وتوافر هذه الأسس، فإنّ المآل سيظهر نتاجات تعليم ذي جودة ملموسة وواضحة، وقدرات تنافسيّة للاقتصاد العمانيّ ماثلة وحاضرة في السّاحات العالميّة، وخبرات وطنيّة قادرة وكفؤة ومؤهّلة لقيادة التّكنولوجيا بصبغة وطنيّة عالميّة، وفرص عمل مستحدثة تخاطب متطلبات الأسواق الرّائدة، وفتح أبواب للاستثمار الماليّ للقطاعات العامّة والخاصّة، ممّا سيعزّز من مصادر تمويل البحوث، وكلّ هذا من شأنه رفع اسم عمان لمكانة مركزيّة بحثيّة تشرئب لها الأعناق بالتّحليل والاستفادة والتّقليد.

إنّ هذا الجزء من كلمة جلالته في الانعقاد السّنويّ الأوّل للدّورة الثّامنة لمجلس عُمان ٢٠٢٣، لهو أولى خطوات المعرفة وامتلاكها، فالبحث والابتكار أوّل خطوة من خطوات الألف ميل في الابتكار والإبداع، وهذا الإبداع أولى المعارف وأوسعها؛ لكونه يخرج عن بوتقة الحدود والقيود ليشمل العالم بأكمله، ويفتح آفاقاً جديدة لتحقيق التّنمية المستدامة بفكر عمانيّ أصيل مبتكر متفرّد البصيرة، وفيما يلي لبنات يُستند عليها لإحداث البصيرة البحثيّة المبدعة.

اللبنة الأولى:

دور الابتكار كعامل رئيسيّ لتطوير التّعليم ومواكبة التّطوّرات العالميّة

لو أردنا التّعمّق والغوص في أعماق خطط التّنمية التّعليميّة المستدامة لأيّ دولة كانت، لوجدنا أنّ هناك عاملاً مشتركًا بين هذه الخطط، جاز لنا أنْ نصفه بكونه "بصمة وراثيّة" مشتركة بين البشريّة جمعاء، متداولة بكثرة ومتقاربة على تنوّع التواءاتها فيما تحمله من مادة وراثيّة محفّزة للإبداع، وهذه البصمة هي الابتكار والحاجة للتّفوّق الإبداعيّ على الآخرين في مجالات الحياة المتسارعة، وهذه ليست أيّ بصمة وحسب، بل هي المفتاح المحوريّ لتحريك عجلة التنمية وبناء مجتمعات اقتصاد المعرفة، والحامل الأساسيّ لأصالة الدّول بابتكاراتها وإبداعاتها.

وليس هذا الجانب بالأمر الهيّن الليّن القريب من الأفهام، إذ إنّ الابتكار مآل نهائيّ لعوامل تضافرت لصناعته وهي ذاتها نتاجاته وآثاره الملموسة على أرض الواقع، ممّا جعله أداة فعّالة من شأنها أنْ تقلب الموازين رأسًا على عقب، وتجعل القوّة بين يديّ الدّول الّتي لا تهاب الإيمان بقدرات أبنائها، وتقدّم لهم الدّعم، وتشجعّهم على الخروج من ظلال الماضي الذي عاشت فيه أغلب الشعوب، وتغنّت بأمجاده، ويٰ كأن الماضي سيبقى صادحًا وحاملاً لإنجازاتهم إلى نهاية الأزمان، فكان لزامًا لتحقيق هذا البعد المهمّ من عمر تطوير سلطنة عمان ونهوضها، أنْ يكون هناك ركائز تدعم حدوثه وتؤازر نتاجاته وما يحدثه من أثر، ومنها: (بطرس،٢٠٠٦)، (بكّار،٢٠٢٠)، (زين الكاف،٢٠١٣)

١. **المناهج المطّورة:** والأساليب المستحدثة، وتجاوز التّقليد والتّوجّه نحو التّعليم الرّقميّ، والتّعليم التّفاعليّ القائم على المشاريع والبحث والاستكشاف.

٢. **مهارات الإنسان في القرن الحادي والعشرين:** من مهارات قياديّة، وإنسانيّة واجتماعيّة وتعاونيّة، ومهارات تفكير عليا من تفكير ناقد، وإبداع وخيال، ومهارات القرن المعاصر الحاضرة بقوّة متسارعة، والمهارات الرّقميّة والاقتصاديّة.

٣. **ربط الأثر والتّأثير بين الابتكار والتّعليم:** ومدى الاستفادة الحاصلة من حقول الابتكار والإبداع، وإسقاط نتاجاتها على ميادين التّعليم على اختلافها، لا تركها أسيرة الورق على رفوف الإنجازات التّنظيريّة العقيمة.

٤. **المخرجات التّعليميّة ليست النّهاية المنشودة:** فتتمة البداية تكمن بمتابعة المخرجات ونتاجاتها، وتحسينها والعمل على ترقيتها بإصداراتها المهاريّة والمعرفيّة، فالابتكار يقود لتعزيز الفهم بواقع العمليّة التّعليميّة بعمق، ورفع مستويات المشاركة الفاعلة، وربط المهارات العمليّة بالواقع المزمع تغييره وتطويره.

٥. **التّدريب والتّطوير المستمرّ والمستدام:** كعامل مهمّ لتقليل حدّة مقاومة التّغيير المنشود، فهذا التّدريب بين الكوادر في القطاع التّعليميّ وقطاعات البحوث والابتكار، سيفتح مجالات للممارسات المبتكرة، ويزيح السّتار عن أفكار تشاركيّة منتجة وفاعلة تربط فيما بينها بتكامل علميّ واحترافيّ وكفاءة عالية.

٦. **الخروج من القمقم ومواكبة التّطورات الحاصلة على الساحات العالميّة** فنحن لسنا بمفردنا في هذا السّبق السّريع من الحضارات المتدافعة، فقد بات لزامًا أنْ يحدث سبر شامل لما يحدث من حولنا من تطوّرات وابتكارات ومخترعات، والعمل على تكييف هذه التّجارب ضمن مجتمعاتنا، وتوليد الأفكار الأعمق منها، واستباقنا لها قبل الآخرين، دون أن يمنع هذا الأمر من حدوث تبادل وتعاون دوليّ واعٍ ومقصود وممنهج لغايات تطوير حقول الابتكار.

٧. **استمراريّة المشاريع الدّاعمة والمحفّزة للابتكار والإبداع:** بتبني خطط وبرامج ومشاريع تدعم الابتكار وتصنعه، وقد خطت سلطنة عمان خطوات كبيرة في هذا الجانب، إذ ظهرت في ساحاتها المعرفيّة والعلميّة مشاريع تحتضن الابتكار وتدعمه من مثل:

- **مركز الابتكار الصّناعي في جامعة السّلطان قابوس:** إذ يقدّم المركز منصّة متكاملة للطّلبة لتحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق، ويقوم بتوفير مختبرات متخصّصة وحديثة لتنفيذ المشاريع، والرّبط بين الأوساط الأكاديميّة والقطاع الصّناعيّ لدعم الابتكارات الطّلابيّة.
- **برنامج (تكاتف) في المدارس العمانيّة:** إذ استهدف طلبة المدارس في المراحل المبكرة وشجعّهم على تطوير مشاريع ابتكاريّة خاصّة بهم تخدم المجتمع، فضلاً عن تقديمه لتدريب عمليٍّ على مهارات ريادة الأعمال والابتكار بشكل مبسّط وسلس، كما وفّر منصّة لعرض ابتكارات الطّلبة ومشاريعهم.
- **مسابقة عُمان للابتكار:** وقد نظّمتها وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ والابتكار، إذ منحت الطّلبة الفرصة لعرض ابتكاراتهم في مجالات متعدّدة كالطّاقة المتجدّدة والتّقنيّات الحديثة، كما قامت بتقديم جوائز ماليّة، وأتاحت فرصًا لتطوير المشاريع الفائزة.
- **مركز المها للابتكار في كليّة التّربية بالرّستاق:** إذ قدّم هذا المركز برامج تدريبيّة متخصّصة في الابتكار وريادة الأعمال، ووفّر مساحات عمل مشتركة للطّلبة لتطوير مشاريعهم، وقام بفتح قنوات تواصل بينهم وبين المستثمرين والشّركات.
- **منتدى عُمان للعلوم والابتكار:** إذ وفّر هذا المنتدى فرصة لجمع الطّلبة والباحثين من ذوي الخبرة في منصّة واحدة، وعرض أحدث التّقنيّات والابتكارات العلميّة، وأتاح فرصة تقديم حلقات وجلسات تدريبيّة في مجالات الابتكار المختلفة.

- **برنامج دعم الابتكار الطّلابيّ في جامعة نزوى:** قدّم هذا البرنامج منحًا ماليّة للمشاريع الابتكاريّة، كما قام بتوفير دعم وإرشاد اكاديميّ متخصّص للطّلبة، وفتح باب لتسهيل تسجيل الابتكارات وبراءات الاختراع للمشاريع المتميّزة.

إنّ هذه الركائز في جلّها جاءت متضمنّة في كلمة السّلطان المعظّم – حفظه اللّه ورعاه–، إذ أشار لكون الابتكار وركائزه هي ما يحدّد الرّيادة لسلطنة عمان ويرسم مكانتها، بما يصنعه من تخريج لأجيال التزمت روحيًّا وفكريًّا وقيميًّا بإحداث نهوض غير مسبوق لوطنها، ضمن بيئة احتضنتهم وغذّت لديهم شغف الابتكار والسّعي لتحقيق الحلم العمانيّ الأصيل ليكون صورة عالميّة الحضور.

اللبنة الثّانية:

دور المناهج الدّراسيّة في تحفيز الإبداع والابتكار

في عالم مليء بالتّكامل بين عناصر نظمه وأسسه وأركانه، تظهر ثنائيّات تتآزر لتمنح الصّورة الشّاملة الكليّة دون اجتزاء، ففي اجتزائها ونقصها قصور، وفي طغيانها وتماديها إسفاف لا لزوم له، فيبقى التّوازن بمنح المساحة المطلوبة ليؤتي كلّ عنصر ما يرتجى منه نفعًا، وفي النّظم التّعليميّة تتكامل الصورة بمناهج مرنة تتكيّف مع العصر، تستقي منه سمات، لتعكسها مهارات ومخرجات ماثلة في شخصيّة النّشء الصّاعد.

فالمناهج لم تعد رهينة الورق، والأرقام والحسابات، والنّظريّات والأقوال، بل انتقلت لمستوى وبعد أعلى وأعمق؛ ففي زمن الطّفرات المستمرّة وما يرافقها في الأحوال كافّة سواء أكانت من باب التّجويد أو التّشويه، تبقى هناك قواعد ماثلة ثابتة، تحمل ما جاز تسميته بالهندسة المطّاطيّة، لما فيها من مرونة وسهولة تكيّف وسرعة في التّشكّل وفقًا للضّغط الحاصل عليها من مستجدّات ومعطيات تفرض عليها شكلاً جديدًا في هويتها وماهية كنهها وجوهر غاياتها، وهكذا المناهج الّتي تسعى ليبقى لها وزن ومجال في فراغات الحياة المتجدّدة من خلال دعمها للتّحولات في العمليّة التّطويريّة في النّظم التّعليميّة، إذ إنّها تحمل في خواصّها المستجدّة بذور الابتكار والبحث من حيث: (العنزي ،٢٠١٦)، (العيبناتي، ٢٠٢٣)

- **جدليّة التّكامل المعرفيّ والنّظريّ:** فقد عزّزت المناهج الحديثة من هذه الجدليّة الّتي لا انفصال فيها، من خلال الربط الأفقيّ والعموديّ بين المواد والمراحل الدّراسيّة، وبين الحياة المدرسيّة والواقع المعاش، وبين المهارات الأكاديميّة للبحث والابتكار والمهارات الاقتصاديّة في الحياة وسوق العمل.

- **المرونة المستدامة للمناهج**، وقابليتها للتّحديث ومواكبة التّطوّرات الرّقميّة، وتلبية الميول، وتوجيه الاهتمامات نحو الجوانب الّتي قد تهمل من قبل بعض الفئات الشّابّة نتيجة ارتباطها بفكر قديم أكل الدّهر عليه وشرب، كالميل نحو الفروع الأكاديميّة البحتة على حساب الفروع المهنيّة من منظور النّظرة الطّبقيّة وحسب.

- **مناهج محفّزة نحو الابتكار**، بما تحويه من محفزّات أسلوبيّة وإستراتيجيّة وأدوات ومهمّات تدفع نحو التّعلّم المستقبليّ بملامحه النّقديّة والفكريّة والنّشطة، وما تعصفه في الذّهن من أفكار ورؤى تناوش المعلومات الحاضرة، وترفضها مسلّمات دون إثبات، وتسبقها بأزمنة بابتكارات وبحوث ومشاريع وإبداعات ومعارف طارئة مستحدثة في السّياقات التّعليميّة الحاضرة.

- **رقمنة المناهج**: دمج التقنيات الحديثة في التدريس، واستخدام المختبرات الافتراضية، وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- **فكر تشاركيّ ملهم**: من واقع تجارب وقصص نجاح عالمية ومحلية، تحوي تحديثات للمعارف والمفاهيم العلمية، وتسلط الضوء على إنجازات معاصرة وملهمة.

- **همّة تفاعليّة واقعيّة** في الأنشطة والمهمّات والمشاريع العمليّة المرتبطة بواقع معاش ومستقبل آفاقه على مرمى النّظر، فيه من المعطيات ما لا يعرف التّهاون ولا البطء في الإنجاز، ولا يعهد الإنجازات المتكرّرة المستنسخة، بل هي دومًا ابتكارات وبحوث أصيلة ابتكاريّة.

- **نواة التّقييم الفعليّ بشفافيّة**: بأساليبه وأدواته الّتي تركّز على قياس المهارات والقيم، وتركّز على النّقد الذّاتي قبل نقد الآخر، وتحفّز استمراريّة التّقييم وتغيير أدواته بما يتلاءم والنّتاجات المرجوّ حصولها.

- **مخرجات إنسانيّة مستقبليّة بتنافسيّة عالية**: تفرض حضورها على الأصعدة كافّة، بما تحمله من مهارات تفكير واتّخاذ القرارات والتّواصل بانفتاح مسؤول، والعمل بروح الفريق، وما تؤصّله من توجّهات وقيم ترتبط بالبحث والابتكار والمبادرة وتقدير قيمة البحث وصنع المعرفة لا تلقّيها بشكل سلبيّ مستهلك.

- **ردم فجوات مقاومة التّغيير:** فهي قادرة على التّكيّف بمرونة عالية واستجابة سريعة، وتقديم بدائل حياتيّة واقعيّة أمام الفئات المقاومة للتّغيير وعوامله، فمهما تبدّت من أسباب لهذه المقاومة فمرجعها نقص الميزانيّات المخصّصة للبحث، وانعدام الموارد وقلّتها، وضيق أفق كفاءات بعض الكوادر غير المؤهّلة، ولاشكّ فإنّ الحلول تكمن داخل المشكلات والعثرات.

- **بذور إحداث التّغيير في جوهره:** إذ إنّ ديدنه إحداث ثقافة التّطوير ونشر الفكر الحداثيّ المرن، وتوفير الدّعم الماديّ والتّقنيّ والمهنيّ المعين لتحقيق هذه الثّقافة التّغييريّة والكشف عن جوهرها.

- **تلاقي الرؤى المؤسّساتيّة مع النّتاجات المنهجيّة:** من خلال توفير المؤسّسات المجتمعيّة في القطاع العام والخاص للدّعم المتنوّع لنتاجات المناهج المستحدثة، من تبنٍّ لها، وتوفير البنية الأساسيّة المناسبة لوجودها، وفتح باب تبادل الخبرات والممارسات النّاجحة والتّعاون مع المؤسّسات التّعليميّة محليًا وعالميًا، وتخصيص الميزانيّات الكافية لدعم انطلاقها الابتكاريّ، وتطوير السّياسات والتّشريعات الدّاعمة لهذا الجانب من التّعليم التّطويريّ.

إنّ رؤية جلالة السّلطان المعظّم - حفظه اللّه ورعاه - لتطوير المناهج وتمكينها تمثّل نقلة نوعيّة في النّظام التّعليميّ العمانيّ، وتؤسس لجيل مبدع ومبتكر مساهم في تنمية مستدامة لوطنه، فالمناهج فيما وراء الهدف المعلن لها، ما هي إلّا أداة لجعل التّعلّم رحلة ممتعة ومثمرة تطلق العنان لإبداعات الطّلبة وابتكاراتهم، إذ يقول في خطابه الّذي ألقاه بمناسبة الانعقاد السّنويّ الأوّل للدّورة الثّامنة لمجلس عُمان ٢٠٢٣: " **نؤكّد على استمرار نهجنا الدّاعي إلى تمكين هذا القطاع، وربط مناهج التّعليم بمتطلّبات النّموّ الاقتصاديّ، وتعزيز الفرص لأبنائنا وبناتنا، متسلّحين بمناهج التّفكير العلميّ، والانفتاح على الآفاق الرّحبة للعلوم والمعارف** ".

اللبنة الثّالثة:

دعم المشاريع الطّلابيّة لتحويل الأفكار إلى واقع

لقد تجلّت رؤية جلالته - حفظه اللّه ورعاه - في إيلاء الاهتمام لعصب حيويّ يبثّ الحياة في جسد الأنظمة التّعليميّة المستحدثة في سلطنة عمان، ألا وهو سياق المشاريع الطّلابيّة المساند لتطوير العمليّة التّعليميّة، فهو يذكر أهميّة هذه المشاريع، ودورها مستقبلاً في صناعة اقتصاد قويّ للدّولة، فهي ما سيكون الرّافد لقطاع ريادة الأعمال لاحقًا، إذ يؤكّد أنّه قد وجب التّركيز على هذه القطاعات والمشاريع، " **لاسيّما المشاريع الّتي تقوم على الابتكار والذّكاء الاصّطناعيّ والتّقنيّات المتقدّمة، وتدريب الشّباب وتمكينهم**"؛ إذ من خلال هذه الفلسفة يتمّ إعادة تمحور العمليّة التّعليميّة بجوهرها حول الطّالب، وتغيير مكانته الّتي فرضت عليه للبقاء في الصّفوف الخلفيّة من التّلقّي السّلبي المحايد للمعرفة، ليجعل له مكانة في صفوف النّخبة النّاقدة المحّصة الباحثة، والمستكشفة للمعرفة والصّانعة لها.

فالأنشطة الطّلابيّة تتجاوز بأشواط كبيرة فكرة كونها مشاريع أكاديميّة بحتّة، لتجذّر لفلسفة التّعليم التّفاعليّ التّشاركيّ من الطّلبة وإليهم، بشكل مسؤول وواعٍ، إذ يندمج الطّلبة في صنع تعليمهم الخاصّ بنظرة متفرّدة متعدّدة الأبعاد تتضّمن البحث والنّقد والتّطبيق بديناميكيّة تعكس حقيقة كون المعرفة ليست نتاجات جاهزة تُستهلك بضغطة زر، بل عمليّة مستدامة داخل حدود الغرف الصّفية وخارجها، تبدأ بالبذرة، ويتعهدّها صاحبها بالرّعاية والتّفكير والبحث، وصولاً للتّطبيق والابتكار والإبداع في التّنفيذ، فتصبح العمليّة تجربة حياتيّة ممتعة أساسها الطّلبة، وقوامها فكرهم، ونتاجها إبداعهم، فيسهل عليهم تكييف فكرهم بمرونة وسط متطلّبات أزمنتهم وما يفرض عليهم من معطيات رياديّة عالميّة.

ولدعم هذه المشاريع الطّلابيّة، فقد وجّه جلالته الأنظار الفكريّة والتّربويّة نحو تبنّي واحتضان هذه الأفكار الرّياديّة الصّغيرة ضمن مؤسّسات المجتمع المختلفة، وتحويلها لمشاريع واقعيّة تخدم المجتمع وتسهم في تنميته، وتخصيص دعم ماديّ يرفدها ويوفّر لها ما تحتاجه من الموارد، والتّجهيز التّقنيّ لها من مختبرات افتراضيّة، وأدوات رقميّة، ومعامل تجارب علميّة مجهزّة، فضلاً عن الرّعاية النّفسيّة والتّوجيه والإرشاد الفكريّ من أشخاص مختصّين في مجال الاستشارات الفنيّة والإداريّة للمشاريع المجتمعيّة، وتقديم رؤى عمليّة لتطبيقات المشاريع الطّلابيّة، وتدريب الطّلبة على أبجديات المشاريع وتنفيذها من البذرة وصولاً للثّمرة، فيتم تدارك أفكارهم وتهذيبها ومساعدتهم على تطويرها، وفهم ما وراء التّطبيق وارتباطه بجدواها الاقتصاديّة، وأثرها المجتمعيّ، وتحديد أولويّاتها، ورسم خطط تنفيذها وتصميمها، ومتابعتها أوّلاً بأوّل، وهذا ما يستشرف من قول جلالته : **" أما أبناؤنا وبناتُنَا رُوادُ ورائداتُ الأعمالِ ، الّذين يرغبون في تأسيس مشاريعِهم الخاصّة؛ فإنّنا عازمونَ على الأخذِ بأيديهم، وتشجيعِ بَرَامجَ ريادةِ الأعمال، وتقديمِ الدّعم، والحوافزِ اللازمة، للمؤسّساتِ الصغيرةِ والمتوسطة، نظرًا لدورِهَا المحوريّ، في تنشيطِ الحركةِ الاقتصاديّة، وتوفيرِ المزيدِ من فُرَصِ العملِ"**.

وتستند رؤية جلالته – حفظه اللّه ورعاه – إلى مجموعة من الأسس الدّاعمة للمشاريع الطّلابيّة، فهو يرى أنّها تعكس واقع التّعلّم التّجريبيّ، وبناء المعرفة بالخبرات الذّاتيّة والاكتشاف والبحث، ووضع النّظريّات محكّ تطبيق واقعيّ وعمليّ للكشف عن صوابها أو زيفها، والتّحكيم فيها إن وقعت ضمن جدليّة الصّواب والأصوب، والخطأ والاحتمال، وهذه الأسس تنصهر في بوتقة مهارات عمليّة حياتيّة فكريّة رياديّة وقياديّة، منبعها الإيمان بالقدرات والإمكانات، ومآلها احترام الآخر والانفتاح وتبادل المعارف بوعيٍّ واثق وإدراك عميق لجوانب الشّخصيّة المبتكرة والمبدعة بكليّتها.

من هنا يظهر أنّ ميدان المشاريع الطّلابية مساحة خصبة لتلاقي الفلسفة بالممارسة، والانتقال من الرتّابة للتّجديد، ومن التّلقين للابتكار، ومن الفكرة المجردّة للمعنى والغاية العمليّة، ومن علاقات أحاديّة بين الطّلبة والمعرفة، لعلاقات متشابكة بين الطّلبة والمعارف والعالم أجمع بمختلف ميادينه، ومن فهم سطحيّ قد يكون مسفًا في بعض الجوانب، لفهم كنه المعرفة والتّعمّق بها، ونقدها والبحث في روابطها الخفيّة ذات العلاقات المنطقيّة، ومن رؤية ثنائيّة الأبعاد في تطبيق المعارف إلى رؤية بمنظور ثلاثيّ وخماسيّ وسداسيّ الأبعاد، مرتبط بتحويل الفكر لنقطة انطلاق للابتكار، والمعرفة لخطوة من خطوات الطفرات المتسارعة، والمهارة لأداة فاعلة لصناعة القادة الملهمين، فيغدو التّساؤل الأزليّ عن الحقيقة والمعرفة وكنه المستقبل وماهيّته، يمتلك بعدًا جديدًا وهو صنع المعرفة وابتكار حقائق جديدة، واستشراف مستقبل وإعادة تشكيله وتطويعه لمعرفةٍ ذات معنى ومغزى. (كافي، ٢٠٢٢)

اللبنة الرّابعة:
ريادة الأعمال كمحور أساسيّ في التّعليم المدرسيّ

لم تكن نظرة جلالته - رعاه الله - تجاه ريادة الأعمال نظرة على عجالة، ولم يرها مهارة اقتصاديّة مجرّدة وتحصيل حاصل من متطلّبات العصر الحاليّ، بل هي منظور شامل يمكن أن يُدمج في التّعليم المدرسيّ لتحفيز الإبداع وتنمية التّفكير النّقديّ بين الطّلبة.

لقد نوّه جلالته إلى حيويّة تدريس ريادة الأعمال كمساقات لا تقلّ أهميّة عن المساقات العلميّة والأدبيّة والمهنيّة، إذ إنّها مهارة للاقتصاد المعرفيّ المستقبليّ، تعمل على إكساب الطّلبة ملكة إضفاء المعنى على ما يقومون به، فيتعلّمون آليات تحديد الفرص واقتناصها، وحلّ المشكلات واقتراح الحلول، والسّعي لتعزيز قدرات شخصيّة تغدو عامل النّجاح مستقبلاً، وبناء شخصيّة واثقة قادرة على التّكيّف مع المتغيّرات العالميّة والمحليّة، وتحويل شغفهم إلى مشاريع ذات معنى ونتاج ملموس، إذ يقول جلالته في إحدى خطاباته: **" إنّنا إذ نُدرك أهمية قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيّما المشاريع الّتي تقوم على الابتكار والذّكاء الاصطناعيّ والتّقنيّات المتقدّمة، وتدريب الشّباب وتمكينهم؛ للاستفادة من الفرص الّتي يتيحها هذا القطاعُ الحيويّ؛ ليكون لبنةً أساسيّة في منظومة الاقتصاد الوطنيّ، فإنّ حكومتنا سوف تعمل على متابعة التّقدم في هذهِ الجوانب أولاً بأوّل"**.

فإنّ تحقّق ذلك في ظلّ هذا الاهتمام والرّعاية الثّاقبة، فستغدو ريادة الأعمال محورًا في تطوير وتنمية القطاع التّعليميّ، ولن يتأتّى ذلك إلّا من خلال تفعيل آليات محدّدة تضمن تطبيقها المنطقيّ، وبدايته ذلك البدء بتصميم مناهج تعليمية مرنة تدمج مفاهيم ريادة الأعمال في مفردات الخطط الدّراسيّة، وتنظيم دورات وحلقات عمل ومشاريع جماعيّة تحاكي التّحديات الحقيقية للأعمال الرّياديّة، والتّوجّه نحو بناء شراكات مع مؤسّسات وشركات محليّة لتقديم برامج تدريبيّة وفرص تطبيقيّة للطّلبة لصقل شخصيّاتهم في هذا الجانب، وتفعيل دمج الأدوات الرّقميّة والمنصات الإلكترونيّة التّفاعليّة؛ لمتابعة الطّلبة في تنفيذهم لمشاريعهم ومساندتهم وتقديم الدّعم لهم بشكل دوريّ، كلّ هذا من شأنه تحقيق مضمون كون التّعلّم بمعارفه توأمة التّطبيق العمليّ.

ولا يخفى ما ستحققه هذه المساقات الرّياديّة للطّلبة من فهم لأساسيّات الاقتصاد، وإدارة المشاريع، ومهارات التّفكير، وبناء شخصيّة رياديّة، وتعزيز المبادرة والشغف من خلال دمجهم بشكلٍ مستمرّ في معارض لمشاريعهم، ومسابقات لما تمّ إنجازه من أفكار ورؤى مستحدثة، وزيارات ميدانيّة لشركات بدأت من الصفر ووصلت قمم التّميّز والرّيادة. (Neck,2014)

هذا وتكمن الأهميّة الأعمق لهذه المساقات بكونها تركّز الأنظار على النّتاجات العمليّة للتّعليم، وربطها بالاحتياجات المجتمعيّة، وصقلها أثناء ذلك للمهارات المهنيّة وتطوير المهارات المستقبليّة التحليليّة، وتحقيق الاستدامة المنشودة للتّعليم المرن مدى الحياة، إذ تقوم بربطه بالتّنمية المجتمعيّة، وإسباغ سمة المسؤوليّة على روّاده وإملاكهم زمام القيادة والمبادرة.

ختامًا، فإنّ خطوة دمج ريادة الأعمال في التّعليم المدرسيّ خطوة محوريّة نحو إعداد أجيال قادرة على مواجهة تحدّيات المستقبل بمهارات متقدّمة ورؤى إبداعيّة، إذ تملكهم من الأدوات ما يمكّنهم من تحويل الأفكار إلى إنجازات ملموسة، وبناء مجتمع سمته الابتكار والمسؤوليّة، فالاستثمار في ريادة الأعمال كجزء من التعليم هو استثمار في العقول الصّانعة لمستقبل أفضل للوطن. (Fayolle,2008)

تجذير الرّؤية الأولى

لا تزال سلطنة عمان تخطو خطواتها بثبات ويقين نحو تحقيق مستقبل واعد ومكانة عالية بين مصاف الدول المتقدمة، والتّعليم بالنّسبة لها قلب هذه العمليّة ومحرّكها الرّئيسيّ نحو التّقدّم، وفي ظلّ القيادة الرّشيدة، والنّظرة السّديدة للسّلطان هيثم بن طارق المعظّم - أيّده اللّه -، فقد كان للتّعليم نصيب كبير من العناية والدّعم لتطويره وربطه بالابتكار والإبداع وريادة الأعمال، وهي أسس وعماد للتّجديد والتّنمية المستدامة.

إذ تتلخّص رؤية جلالته - أعزّه اللّه- ضمن هذا الجانب في اتّجاهات أربع:

- الابتكار باعتباره الهيكل الأساسيّ لتطوير التّعليم، والوسيلة لتهيئة جيل الغد لمواجهة تحدّيات المستقبل ذي الوتيرة المتسارعة، ويرافقه احتياجات لنماذج وبرامج تعليميّة مبتكرة تستخدم التّكنولوجيا كأداة أساسيّة لتحقيق غاياتها، تقوم في معناها الفعليّ على أسس التّفاعل والرّقمنة، ولا تقصد تحسين جودة التّعليم وحسب، بل تسعى لتحقيق طفرة شبابيّة لجيل يحمل مهارات تحليليّة وابتكاريّة تصنع النّهضة الوطنيّة وتواكب التّطوّر العالميّ.
- المناهج الدراسيّة هرمون الدّوبامين للتّعليم، كلّما زاد تركيزه وتمّ تطويره، كان أكثر ارتباطًا بالواقع وتحفيزًا لعيشه بانفتاح مسؤول ومتعة، فمن خلال الدّمج بين المناهج والأنشطة اللاصفيّة المعزّزة للمهارات التّفكيريّة العليا، تتاح الفرص بشكل أعمق للطّلبة للتّجريب والاستكشاف والتّطبيق، وتجريب أداوت رقميّة فاعلة لتحقيق متطلبات احتياجات سوق العمل المتغيّر وتلبيتها.

- دعم المشاريع الطّلابية وسيلة لتحويل النّظريات لتطبيقات عمليّة، ضمن بيئة آمنة داعمة لتمكين الطّلبة من تنفيذ أفكارهم، وتشجعيهم على خوض غمار التّجربة دون خوف الخسارة والفشل والأحكام المسبقة، والرؤى القاصرة، ممّا من شأنه ترسيخ ثقافة العمل والإنتاج، وإبراز لدور الشّباب في بناء اقتصاد معرفيّ مستدام.
- إدماج ريادة الأعمال في التعليم المدرسي محكّ أساسيّ لصقل مهارات الطّلبة، إذ يمكنهم من خلاله التّعرف إلى الفرص التّجاريّة والاقتصاديّة المتاحة لهم محليًّا وعالميًّا، والبدء في صياغتها أفكارًا صغيرة ومنمنمات فكريّة بين هنا وهناك، وصولاً لجعلها مشاريع رياديّة كبرى، فتعمل بتكامل مع البرامج التّدريبيّة في تعليم الطّلبة كيفية بدء مشاريعهم الخاصّة وخوضها بروح تعشق الابتكار وتسعى للاستقلاليّة الفكريّة.

وهذه الاتجّاهات تتكامل فيما بينها من خلال تحقيق التّكامل المؤسسيّ، بربط المشاريع الطّلابية بمفاهيم ريادة الأعمال، وتوجيه برامج الدّعم والتّمويل لهذه الجوانب بتوازن، وتوحيد الجهود والموارد لغايات صنع جيل رائد للأعمال من الشّباب القياديّين، وإيجاد مشاريع مبتكرة قابلة للتّطبيق، وفتح أبواب لفرص عمل جديدة من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصاديّة مستدامة، يمكن بها تجاوز فجوات محدوديّة الموارد الماليّة، ونقص الخبرات المتخصّصة، وصعوبات التّطبيق العمليّ، من خلال تعزيزها للشّراكات مع القطاع الخاصّ، واستشراف نماذج عالميّة ناجحة والوقوف على أسباب نهوضها وتنميتها. (عمر، ٢٠٢١)

إنّ هذه المحاور تتشابك لتظهر نهجًا شموليًا غايته إحداث الابتكار والإبداع وريادة الأعمال، كقيم أساسيّة حياتيّة، وتصنع منظومة تعليميّة متكاملة قادرة على مواكبة المتغيّرات العالميّة، وداعمة لإحداث التّنمية المستدامة، ورسم خطط تطويرية باستثمار استراتيجيّ للعقول الواعدة الّتي سيقع على عاتقها إيصال سلطنة عمان نحو مستقبل التّميّز والرّيادة، فالفرص الأفضل في حياة المجتمعات لا تنبثق من مسايرة مسالمة للأحداث، بل تنبثق عن مخاطرات فكريّة مدروسة نحو تحقيق أهداف منشودة، بمعادلات سهلة التّنبؤ بها:

الجيل المبدع والمبتكر سينتج خرّيجين مؤهّلين لسوق العمل، والمشاريع الرّياديّة النّاجحة ستنتج اقتصادًا معرفيًا متطوّرًا.

الرّؤية الثّالثة: استثمار طّاقات الشّباب

استشراف الرّؤية الثّالثة

اللبنات

- تمكين الشّباب العمانيّ وتحفيزه للاستفادة من المهارات المكتسبة.
- التّحدّيات الّتي تواجه الشّباب، والفرص المتاحة في سوق العمل الحديث.
- القطاع الخاصّ والتّعليم: نحو شراكة فاعلة.
- التّحدّيات الاقتصاديّة وتأثيرها على القطاع التّعليميّ.

تجذير الرّؤية الثّالثة

أيها المواطنون الأعزاء، إنّ الشباب هم ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب، وسواعدها التي تبني، هم حاضر الأمّة ومستقبلها، وسوف نحرص على الاستماع لهم وتلمُّس احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلّعاتهم، ولا شكّ أنّها ستجد العناية التي تستحقها.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة تولي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ٢٣ فبراير ٢٠٢٠م

كما سنولي كلّ الاهتمام والرعاية والدعم، لتطوير إطار وطنيّ شامل للتشغيل، باعتباره ركيزة أساسيّة من ركائز الاقتصاد الوطنيّ، يستوجب استمرار تحسين بيئته في القطاعين العام والخاص، ومراجعة نظم التّوظيف في القطاع الحكومي وتطويره، وتبنّي نظم وسياساتِ عمل جديدة تمنح الحكومة المرونة اللازمة والقدرة التي تساعدها على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والخبرات والكفاءات الوطنية، واستيعاب أكبر قدر ممكن من الشباب، وتمكينهم من الانخراط في سوق العمل ؛ لضمان استقرارهم، ومواكبة تطلعاتهم؛ استكمالاً لأعمال البناء والتنمية.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة تولي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ٢٣ فبراير ٢٠٢٠م

لقد جَعَلَنَا الشبابَ في صميم اهتمامنَا واهتمام حكومتنَا، مُتابعِين الجهودَ المبذولةَ؛ لإشراكهمَ في بناءِ الوطن، وسنَحرِصُ على أن تكونَ هذه الشراكةُ أكثرَ شموليةً، وأعمقَ أثرًا، حيثُ تعملُ مختلفُ مؤسساتِ الدولةِ ومَسْؤُوْلُوْهَا، على اعتمادِ منهجياتِ عملٍ مستدامةٍ؛ تُركزُ على إبرازِ إسهاماتِ الشبابِ الفاعلة، في هذهِ المسيرةِ المباركةِ - بإذنِ اللّه- وتُنَظِّمُ أدوارَهُم في خدمةِ المجتمع.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة تولّي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢١م

كما تابعْنا خلالَ الفترةِ الماضية جهودَ الحكومةِ الراميةِ لاستيعابِ طاقاتِ أبنائنا الشبابِ وفتحِ آفاقِ العملِ والإبداعِ أمامهم ووجّهْنا مؤسساتِ الدولةِ المعنيةِ بمراجعةِ منظومةِ التشغيلِ وربطِها بالقطاعاتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ كما أكّدنا على الحكومةِ بالعملِ الحثيثِ على مواءمةِ مسارِ التنميةِ الاقتصاديةِ في البلادِ وأنظمةِ التعليمِ والتدريبِ مع متطلّباتِ الشّبابِ وتهيئَتِهم لفرصِ العملِ المناسبةِ لهم بما يخدمُ حاضرَهُم ومستقبلَهُم.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة تولّي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢١م

الشّكل (٤)
الرّؤية الثّالثة: استثمار طاقات الشّباب

استشراف الرّؤية الثّالثة

من منطلق إيمان حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم – حفظه اللّه ورعاه – بقيمة الإنسان وأهميّة الاستثمار فيه، كونه الرّكيزة والغاية والأداة للتّنمية الشّاملة، فقد وجّه جلالته نحو تبني الفلسفة المنشودة للإنسان من خلال: (الحاجّ،٢٠٢٢)، (الحبسي،٢٠٢٤)

- **ثنائيّة التّعليم والتأهيل**

فلا تعليم للشّباب حاصل دون تأهيلهم وتدريبهم على هذه المعارف والمهارات المبثوثة في المناهج، ولا مناهج تؤتي المطلوب منها إنْ لم يصاحبها تطوير وتحديث لمضامينها، وربط لمخرجاتها بمتطلبات سوق العمل، ورفده بالشخصيات المتصفة بمهارات قياديّة وقدرات مستقبليّة مرنة، وفكر بحثيّ وشغف ابتكاريّ، ومعارف متجدّدة أسسها النّظرية في ثبات، وقواعدها العمليّة في حركة واستدامة متغيرة.

- **التّوظيف مقابل المهارة**

إذ أكّد جلالته – رعاه اللّه وأدام عزّه– على ضرورة ربط التّوظيف بمهارات الشّباب الّتي يمتلكونها، وإيجاد فرص عمل تتلاءم وفروقاتهم وخصائصهم المتميّزة وتوفير الوظائف للكوادر المتدرّبة لتعميق مهاراتهم وتعزيزها، ويشترك في هذا الجانب القطاعين العام والخاصّ جنبًا إلى جنب، فيغدو الطّرفان عوامل تعزيز وتشجيع على الاستثمار في المشاريع وريادة الأعمال، وتطوير

المهارات.

- **من التّنمية إلى التّمكين والعكس**

فغاية التّنمية التّمكين لشباب الوطن، وغاية التّمكين تنمية مستدامة للشّباب، فلا تنمية دون تمكين، ولا تمكين بلا تنمية، وكلاهما لا يكون لهما حضور فعليّ دون إشراك حقيقيّ وفاعل للشّباب في صنعهما، والإيمان بحتميّة حدوثهما، من منطلق قيم انتماء عميقة للوطن، ومواطنة فاعلة سليمة، من شأنها إحداث الأمن والحماية للمنظومة المجتمعيّة المرتبطة بها.

- **منصّات التّدريب وقود الاستثمار الشّبابيّ**

فمن الجليّ أنّ التّدريب المستمرّ المستدام للكوادر الشّبابيّة يعمل كمحرك ووقود ليفهم الشّباب ما يناط بهم من مهمّات، فيشكّلون العقليّة الواعية المسؤولة عمّا يبدر منهم من توجّهات وأعمال، فوجب إطلاق البرامج التّدريبيّة المتخصصة، ومراكز التّدريب المهنيّ، ودعم برامج التّعليم المستمرّ، والمشاريع الابتكاريّة المبتدئة لشرائح الشّباب كافّة، الأصحّاء منهم وذوي الإعاقة، على اختلاف أعمارهم وأجناسهم.

- **الاستثمار الرقميّ توجّه حتميّ للاستثمار في طاقات الشّباب**

فلا تطوير ولا استثمار حاصل لهم دون تطوير مهاراتهم الرّقميّة، وربطهم بالتّقنيات الرّقميّة الحديثة، ودعمهم في مجال الابتكار والبحث التّكنولوجيّ.

- **التوأمة بين القطاعين العام والخاصّ**

وترك المجال مفتوحًا لهما لإقامة شراكة غايتها تمكين الشّباب ودعمه، وتطوير برامج مشتركة لرعايتهم، وتحفيز تنمية الشّباب في مجال المشاريع الخاصّة وريادة الأعمال، واحتواء المواهب الناشئة ببرامج من مثل التّدريب المرتبط بالتّوظيف، وبرامج المتدرّب المتميّز، والمشروع الأكثر إبداعًا، وهاكاثونات

الرّيادة والابتكار لفئات الشّباب.

- **شفافيّة المساءلة وعدالة التّقييم**

من خلال وضع مؤشرات أداء واضحة للجميع، واستحداث نظم متابعة فعّالة، وتحديث مستمرّ للخطط التمكينيّة، والمتابعة البحثيّة لنتاجات المبادرات والبرامج المطبّقة.

وبالتّالي فإنّ الاستثمار في الطاقات البشرية ليس خياراً بل ضرورة حتميّة لضمان مستقبل مزدهر لسلطنة عُمان، مستقبل يحتاج تنفيذًا دقيقًا لرؤية جلالته – حفظه الله ورعاه – بما يمكّن من السّعي لتحقيق أهداف تنمويّة رياديّة لوضع سلطنة عمان ضمن الصّفوف الرياديّة اقتصاديّا ومجتمعيًّا، وضمان مكانة عالية لها إقليميًّا وعالميًّا، كما يتطّلب تضافر جهود قطاع مؤسسات المجتمع كافّة لإنفاذ وتحقيق هذه الرؤى، مع اليقظة والوعي لما سيواجهنا من تحدّيات وعوائق في طريق النّهضة المتجدّدة المنشودة.

اللبنة الأولى:
تمكين الشّباب العمانيّ
وتحفيزهم على الاستفادة من المهارات المكتسبة

في عالم تتسارع فيه التّغييرات، وتتعاظم العقبات، وتتشابك التّحدّيات، يظهر الشّباب قوّة دافعة منيعة لبناء المستقبل، وتحقيق النّهوض والتّنمية، فهم ثروة الوطن الفعليّة، والاهتمام بتمكينهم ركيزة البداية لمواصلة النّهوض بسواعدهم، وفي هذه المرحلة من عمر العالم ليست سواعد القوّة هي المنشودة، وإنّما سواعد الفكر وقوّة المنطق، ولسان الحجّة المبين، وقيم الإنسان الأصيل، ومهاراته القياديّة المتماسكة، وإقدامه غير الهيّاب، مكوّنات تتعاضد في قالب التّعليم والتّمكين لصقل جوهر الشّخصيّة العمانيّة الأصيلة المعاصرة، وفتح باب المشاركة لها في سباقات الرّيادة لها على مصراعيه دون أيّ تردّد.

وما إن تخطو خطوات الشّباب العمانيّ معاقل صنع الفكر القياديّ، وامتلاك المهارات المستقبليّة ، حتى يبدأ أدرينالين التّحفيز بدفعهم نحو الاستفادة من مهاراتهم المكتسبة وتطبيقها بما فيه تحقيق متطلبات نهوض مجتمعهم ومتطلبات ريادتهم كأفراد ومجتمعات، وتغدو المعادلة النّاجحة لهم ومعهم، أن يتمّ الاستثمار فيهم، في قطاعات المجتمع كافّة، من تقنية وصناعة وتعليم وريادة مجتمعيّة، مجسّدين بذلك النّموذج المنشود الّذي دعا له جلالة السّلطان المعظّم – حفظه الله ورعاه –، إذ وجّه نحو دعم وإيجاد مؤسسات المجتمع قاطبة لنموذج الشّاب المستقلّ في تفكيره، المستثمر لمهاراته، المدرك لنقاط ضعفه فيُقويها، المضيء لنقاط قوّته فيستثمرها خير استثمار، المتفحّص للمخاطر فيجتنبها، هذا إنْ لم يحوّلها لفرص ليقتنصها، دون أن يكون منعزلاً عن مجتمعه، بل يخطو هذه الخطوات وهو على يقين أنّ له سندًا وعونًا من مجتمعه بقطاعاته كافّة، فهناك أبعاد عديدة يمكن للمجتمع تبنيّها لتمكين الشّباب ومنها: (هوّاري،٢٠١٨)، (Williamson,2023)، (موزي،٢٠٠٩)

البعد التّمكينيّ	مرتكزاته وخطواته
المعرفيّ التّعليميّ	▪ تطوير المهارات الأكاديميّة والمهنيّة. ▪ تعزيز التّعليم المستمرّ المستدام مدى الحياة. ▪ تعميق التّعلّم الذّاتيّ كأسلوب تعلّم مستقبليّ. ▪ دعم البحث العلميّ والابتكار الرّياديّ. ▪ تنمية القدرات الرّقميّة والتّكنولوجيّة.
العمليّ التّطبيقيّ	▪ برامج التّدريب العمليّ المبكّرة المناسبة لكلّ مرحلة. ▪ المشاريع التّطبيقيّة الافتراضيّة والواقعيّة. ▪ التّعلّم القائم على المشاريع والابتكارات. ▪ ربط التّعليم بسوق العمل ومتطلّباته.
الاقتصاديّ	▪ دعم ريادة الأعمال والمشاريع الشّبابيّة. ▪ توفير فرص العمل المناسبة لفئات الشّباب كافّة. ▪ تسهيل الحصول على التّمويل اللازم للمشاريع. ▪ تقديم الحوافز الاقتصاديّة للمشاريع الريّاديّة.
المهاريّ القياديّ	▪ تنظيم برامج القيادة الشبابيّة. ▪ تشجيع مبادرات صناعة القرار. ▪ تعزيز روح المبادرة. ▪ تنمية مهارات التّفكير الإستراتيجيّ.
التّكامليّ المجتمعيّ	▪ برامج التّوجيه والإرشاد المجتمعيّ. ▪ تبادل الخبرات بين الأجيال. ▪ التّعلم من التّجارب النّاجحة. ▪ مشاركة المعرفة والمهارات.

البعد التّمكينيّ	مرتكزاته وخطواته
التّخصصيّ	▪ مجال التّكنولوجيا والابتكار. ▪ مجال الصّناعة والتّصنيع. ▪ مجال السّياحة والضّيافة ▪ مجال الاقتصاد المعرفيّ. ▪ مجال العمل التّطوعيّ والمجتمعيّ. ▪ مجال المبادرات الشّبابيّة. ▪ مجال المشاركة السّياسيّة ▪ مجال التّنمية المستدامة.
المعنويّ التّحفيزيّ	▪ تعزيز الثّقة بالنّفس. ▪ برامج التّطوير الذّاتيّ . ▪ تنمية المهارات الشّخصيّة. ▪ بناء الشّخصيّة القياديّة. ▪ تعزيز الهويّة الوطنيّة. ▪ المنح والمكافآت. ▪ دعم المشاريع الرّياديّة. ▪ تقديم الامتيازات الماليّة. ▪ توفير التّمويل الميسّر. ▪ فتح فرص للمشاركة في صنع القرار. ▪ التّكريم والتّقدير. ▪ الإعلان عن قصص النّجاح. ▪ منح الأوسمة والجوائز.

الجدول (٦)
أبعاد تنمية الشّباب في المجتمعات
تصميم الكاتب بناء على المراجعات النّظريّة والأدبيّة

وما إنْ يتمّ تطبيق هذه الأبعاد التّمكينيّة حتّى تتكشّف مسؤوليّة كل فئة من فئات المجتمع في تحقيق ذلك، فتظهر مؤسّسات حكوميّة تُعنى بوضع السّياسات والتّشريعات، وتقديم الدّعم، والمتابعة والتّقييم، ومؤسّسات من القطاع الخاصّ دورها توفير فرص التّدريب، والعمل على دعم المشاريع الشّبابيّة، والمشاركة في برامج التّمكين وتقديم الخبرات اللازمة، ومهما تعدّدت المهمّات فهناك وعيّ وتيقّظ لما قد يواجههم من محدوديّة الموارد المتاحة، وتغيّر لمتطلّبات سوق العمل وحديّة المنافسة العالميّة، وعوامل مقاومة التّغيير المجتمعيّة، ممّا يتطلّب منهم فضلاً عمّا سبق السّعي للبحث عن مصادر تمويل إضافيّة، وتحديث البرامج التّدريبيّة، وتعزيز قيم التّنافسيّة العالميّة، ونشر ثقافة التّغيير المجتمعيّ.

إنّ تمكين الشباب ليس استراتيجيّة مرحليّة آنيّة وحسب، بل هو رؤية شاملة لتعزيز القدرات وتنمية المهارات المكتسبة، في خضمّ بيئة تلهم اكتشاف الإمكانات الكامنة فيهم، فهم قياديّو التّغيير، مترجمو المعارف لواقع معاش، مفكّرو العصر الواعين للتّحديّات الكامنة أمامهم، مبتكرو الحلول، مخترعو الإبداع، السّاعون نحو ريادة مجتمعهم ورقيّه بما يمتلكونه من مهارات قياديّة وإبداعيّة.

اللبنة الثّانية:

التّحدّيات الّتي تواجه الشّباب والفرص المتاحة في سوق العمل الحديث

لكلّ قائد رؤية تشغل فكره تجاه وطنه، ويعتبرها شغلاً شاغلاً لما يلتمسه فيها من أهميّة في تحقيق غايات التّطوير المنشود الّذي ترسّم خطاه لشعبه، ومن منظور حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه اللّه ورعاه- تتجلّى قضية الشّباب بوصفها قضية العصر، إذ يدرك أنّ الشّباب العمانيّ هم محور التّغيير وبدايته ومنطلقه، وتمكينهم يكمن بتعزيز حضورهم في سوق العمل المحليّ والعالميّ، والكشف عن التّحديّات الّتي تواجههم، وفهمها بوعي ضرورة ملحّة للبدء في إحداث التّمكين وتقديم الدّعم وهو أولى خطوات الدّعم، لئلا يخوضوا غمار المستقبل خبط عشواء، بل يكونون على دراية بالعقبات الّتي ستواجههم، ولربما يمتلكون أدوات هذه المواجهة.

فالتّحدّيات الّتي تواجه الشّباب اليوم ليست تنافسيّة سوق العمل المتغيّر، ولا متطلبات التّطوّر الرّقميّ المتسارع، ولا مهارات الابتكار والإبداع الملحّة وحسب، بل هي أعمق من ذلك بكثير، هي تحدّيات تكمن في وجود سياسات داعمة للشّباب، وتآزر بين قطاعات الدّولة لدعمهم واحتضان إبداعاتهم ورؤاهم، وتوفير موارد دخل لتعزيز انخراطهم في عجلة التّطوير والابتكار والتّحديث، وتوفير بيئة عمل داعمة مشجّعة للابتكار ومحوّلة للفكرة البسيطة لواقع معاش، وتخصيص برامج فاعلة لتزويدهم بالمهارات الفعليّة المطلوبة، المتوافقة وسوق العمل، وإملاكهم لأدوات صنع المعرفة واستكشافها والبحث عنها ونقدها، وتحصينهم تجاه دعوات الانسلاخ عن الأصل وفقدان الهويّة تحت مسمّى التّقدّم.

وتمتاز هذه التّحدّيات بكونها متعددة متنوّعة، تأتي من كل صوب وحدب، في تجاهلها قصور، وفي توّقعها نباهة، وفي السّعي لحلّها وتجاوزها غاية منشودة، وبتعدّد أبعادها تغدو الصّعوبة بمستويات أعلى، ورغم ذاك فمعرفتها وتحديد منبعها ومقدار عمقها هو طريق حلّها، ومن الممكن حصر أبعادها بالآتي: (المصري،٢٠١٠)، (المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ٢٠٢٠)

أبعاد التّحدّي	مظاهره
البعد التّعليميّ والتّأهيليّ	▪ الفجوة بين مخرجات التّعليم ومتطلّبات سوق العمل. ▪ الحاجة إلى مهارات تقنيّة وتكنولوجيّة متجدّدة. ▪ ضعف التّدريب العمليّ في المراحل التّعليميّة. ▪ محدوديّة برامج التّأهيل المهنيّ المتخصّص.
البعد الاقتصاديّ	▪ ارتفاع معدلّات الباحثين عن عمل بين الخرّيجين. ▪ التّنافسيّة الشّديدة على الوظائف المتاحة. ▪ صعوبة بدء المشاريع الخاصّة وريادة الأعمال. ▪ تأثير التّغيّرات الاقتصاديّة العالميّة. ▪ محدوديّة قدرة سوق العمل المحليّ على توفير فرص العمل كمًّا ونوعًا.
البعد الوطنيّ	▪ الفجوة المحليّة والتكنولوجيا العالميّة. ▪ سياسات التّوجه نحو مصادر اقتصاد أخضر مستدام. ▪ ضعف بعض جوانب السّياحة. ▪ إشكاليات قطاعات الصّناعات التّحويليّة. ▪ السّياسات والتّشريعات الدّاعمة لقطاع الشّباب. ▪ قلّة الحوافز والتّسهيلات المقدّمة. ▪ محدوديّة المشاركة في تطوير المناهج التّعليميّة.

أبعاد التّحدّي	مظاهره
البعد العالميّ	▪ وظائف الذكاء الاصطناعيّ المستحدثة والبيانات الضّخمة. ▪ تشابك مجالات الابتكار والتّطوير التّقنيّ وتعقيدها. ▪ الاقتصاد المعرفيّ والخدمات الرّقميّة المتطلبة لمهارات عليا متقدّمة.

الجدول (٧)
التّحدّيات الّتي تواجه الشّباب
تصميم الكاتب بناء على المراجعات النّظريّة والأدبيّة

إنّ هذه التّحدّيات في جملتها، تحتاج رؤية حكيمة للتّعامل معها بوعي ودراية، وفهم عميق لما يترتّب عليها من تبعات إنْ تركت كما هي عوائق ماثلة أمام شبابنا، إلّا أنّ تجاوزها والتّغلّب عليها يكمن بخطوات تشمل تحديث المناهج التّعليميّة، وتعزيز البرامج التّدريبيّة، ودعم التّعليم المستمرّ، وتأكيد فكرة التّعلّم مدى الحياة، وتوفير التّمويل الميسّر للمشاريع الشّبابيّة، وتقديم الاستشارات، وإنشاء حاضنات ومسرّعات الأعمال، وتسهيل إجراءات بدء الأعمال التّجاريّة، وبناء القدرات، وتطوير المهارات القياديّة، وتعزيز القدرات الرّقميّة، وتنمية مهارات التّفكير الإبداعيّ، وتطوير مهارات التّواصل والعمل الجماعيّ، وإتاحة فرص العمل، ومتابعة التّغذية الرّاجعة المرتبطة بمستوى رضا الشّباب، وتحديث الإستراتيجيّات والبرامج المقدّمة لهم، وتقييم النّتائج وقياس الأثر، وتطوير آليّات التّنفيذ، وتحسين جودة الخدمات المقدّمة.

وهذه الإجراءات السّابقة الذّكر وغيرها الكثير ممّا لا يتسع المجال هنا لحصرها، ما هي إلّا خطوات وطنيّة مجتمعيّة حتميّة، لا فرديّة اجتهاديّة، وإمكانيّة حدوثها تدلّ على واقعيّة تحويل التّحدّيات إلى فرص للنّمو والتّطور، وبعد بصيرة في تخيّر الحلول المثلى لكلّ عقبة مستحدثة.

اللبنة الثّالثة:

القطاع الخاصّ والتّعليم:
نحو شراكة فاعلة

يُعدّ القطاع الخاص ركيزةً محوريّة في تحقيق نهضة مجتمعيّة شاملة بعمومه، ونهضة اقتصاديّة على وجه الخصوص، ولكون القطاع التّعليميّ هو المؤثّر المحوريّ في إحداث التّنمية والنهوض، فقد وجب أنْ يسهم القطاع الخاص في هذا الجانب أيضًا، إذ إنّ مسؤولية بناء الإنسان وحضارته لا تقع على عاتق الحكومات فحسب، إنّما تستدعي شراكة حقيقيّة بين مختلف القطاعات، والمطلوب من القطاع الخاص ها هنا أن يكون شريكًا إستراتيجيًّا في تحقيق رؤى التّعليم المستقبليّة المتّسمة بالشمول والاستدامة ومواكبة التّغييرات.

هذا ويتجاوز القطاع الخاص بإسهاماته التمويل الماديّ وتقديم التّبرعات، وتقديم منح دراسية، وتوسعة مساحة التّدريب وتصميم فرص تدريبيّة تعزّز من تكافؤ الفرص بين الطّلبة، ليسهم بشكل أعمق في صياغة الخطوط العريضة التّشاركيّة لسياسات منظومة التّعليم المجتمعيّ، وتحديد توجّهات علميّة تُواكب متطلّبات العصر، فيصبح له دور في تطوير المناهج، وإدخال التّقنيّات الحديثة، وإنشاء شراكات مع المؤسّسات التّعليميّة، فضلاً عن استثماراته لإيجاد بنى أساسيّة متطوّرة تُلبّي الاحتياجات التّعليميّة المتنوّعة للمجتمع وسوق العمل ، فيكون هو حلقة الوصل بين التّعليم الأكاديميّ والأسواق الّتي تحتاج نتاجاتها، وهذا من شانه تحويل التّعليم الّذي يحتضنه القطاع الخاصّ لأداة تحرير للقدرات والإمكانات البشريّة، وذلك بالاستناد لرؤية استشرافيّة خاصة بالقطاع الخاص ومسؤوليّته المجتمعيّة تجاه التّعليم.

إذ من هنا يتّضح أنّ هذه الشّراكة بين التّعليم والقطاع الخاص ليست ترفًا، أو كماليّات، بل حتميّة وأساسيّات للنّهوض في عصر متسارع الاحتياجات، ولن يكون هناك أعمق فهمًا لهذه الاحتياجات من ريادي القطاع الخاص، وما يملكونه من خبرات عمليّة في الأسواق المحليّة والعالميّة، ومتى ما تحقّقت هذه التوأمة سيصبح التّعليم محرّكًا للتّنمية وركيزة للتّطوّر، وحجر الزاوية لبناء حضارة إنسانيّة مستدامة.

وهذا ما نوّه إليه جلالة السّلطان -حفظه الله ورعاه-، إذ أشار لضرورة تعزيز الشّراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير التّعليم، باعتبارها المركّب المثاليّ لنتاجات متميّزة تجمع ما بين الموارد والخبرات، نتاجات عصريّة الصيغة، أصيلة الجوهر والأساس، فهذه هي الشّراكة المنشودة لتحسين جودة التعليم وإثراء التجارب التعليمية بطرق مبتكرة ومستدامة.

وينبغي التّنويه هاهنا لكون هذه الشّراكة ليست من منطلق تخفيف الأعباء المادّيّة عن قطاع دون غيره، بل هي شراكة بإطار مرجعيّ مشترك تعاونيّ، لتحقيق تكامل منظوميّ في التّعليم المنشود، بشكل يتّسم بالكفاءة والجودة، فيتّم من خلال هذه الشّراكة تقديم أجود البرامج التّعليميّة المتخصّصة، وإعداد الطّلبة ضمن رؤى واحتياجات سوق العمل الحاضرة والمستقبليّة، فتصبح العلاقة فعليّا ليست الشّراكة بقدر ما هي علاقة قوى تدفع وتآزر بعضها لتحقيق التّغيير والابتكار والإبداع المطلوب.

وفي هذا السياق، برزت رؤية عمان ٢٠٤٠، لتعمّق البعد التّشاركيّ بين القطاعين، لإيجاد فرصة لتحقيق تعليم مستدام متوازن، يجمع بين تطلّعات المجتمع العمانيّ المحليّة واحتياجات الاقتصاد العالميّ المتغيّر، بشكل يجسّد التزام سلطنة عمان بتقديم تعليم نوعيّ يمكّن الشّباب من ريادة مختلف القطاعات بثقة وقّوة ومهارة عالية، أساسها مرتكزات لا حياد عنها، ومن هذه المرتكزات: (التيتون،٢٠١٧) (حافظ، ٢٠١٥)

- **وحدة الرّؤية الإستراتيجيّة:** فهناك تكامل للأدوار بين القطاعين العام والخاصّ، وتوحيد للجهود لكليهما، وسعي نحو بناء منظومة تعليميّة متطوّرة، من منطلق شعور عميق بالمسؤوليّة المجتمعيّة.

- **وحدة الأهداف والخطوط العريضة:** إذ أنّ التّوجّه المشترك، يكمن في تحقيق مخرجات تعليم ذي جودة، وتطوير البنية الأساسيّة للتّعليم، وتحديث المناهج والبرامج التّعليميّة، إلى جانب تعزيز فرص التّدريب الفعليّ وتقويتها.

- **مجالات التّعاون المشترك:** إذ يشترك كلا القطاعين بمهمّة إنشاء المؤسّسات التّعليميّة وتطويرها، وتجهيزها بمختبرات ومعامل افتراضيّة وعمليّة، وتزويدها بالتّقنيّات التعليميّة الحديثة، وتطوير مرافقها على اختلاف أهدافها وتخصّصاتها، والتّعاون في تصميم برامج تعليميّة مبتكرة، وتقديم حلقات العمل والبرامج التّدريبيّة ذات الكفاءة، وتنظيم تبادل الخبرات من خلال المؤتمرات والنّدوات والمسابقات المحليّة والعالميّة.

- **مجال الإطار التّشريعيّ والتّنظيميّ:** إذ تقع مهمّة إعادة صياغة التشريعات والقوانين المنظمة للتعليم بشكله المستقبلي على عاتق هذين القطاعين، بشكل يحدّد الأدوار والمسؤوليات، ويتّم تأسيس نظم متطورة لمتابعة التقييم، وتخصيص جهات تنسيقية مشتركة للقيام بمهماتها التنظيمية.

- **مجال الحوافز:** إذ يقوم القطاع العام بتقديم حوافز ضريبيّة للقطاع الخاصّ، وتسهيل إجراءات استثماره في التّعليم بشكل جاذب وميسّر، وتقليل بروتوكولات الإجراءات المعقّدة الطّاردة للاستثمار، ومن جانبه يقوم القطاع الخاصّ بدعم المبادرات التّعليميّة المبتكرة، وتيسير التّمويل الماديّ للمشاريع التّعليميّة.

- **المشاريع النّموذجيّة لشراكة فاعلة:** إذ ينبغي توجيه هذه الشّراكة نحو مشاريع تعدّ أنموذجًا رياديًّا في تطوير التّعليم، من مثل إنشاء مراكز التّميّز التّعليميّ، وتطوير حاضنات الابتكار، وإقامة مراكز البحث والتّطوير، ومسابقات وهاكاثونات التّكنولوجيا وريادة الإعمال، وتنفيذ مشاريع التّحوّل الرّقميّ.

- **برامج المسؤوليّة المجتمعيّة:** وذلك بإدراك كلا القطاعين بواجبهما المجتمعيّ تجاه دعم الطّلبة المتفوّقين، وتمويل البرامج التّعليميّة، وتوفير التّدريب العمليّ، ودعم البحث العلميّ.

- **إدراك أسس نجاح الشّراكة:** إذ إنّ هناك وعيّ بضرورة الالتزام السّياسيّ والمؤسّسيّ لكلا القطاعين، وتوفير البيئة التّشريعيّة المناسبة، وتخصيص الموارد الكافية، وبناء الثّقة بين الشّركاء، ووضع خطط عمل واضحة، وإنشاء نظام متابعة فعّال، وتقييم النّتائج بشكل دوريّ.

ورغم وضوح المرتكزات وشفافيّتها، إلاّ أنّ هناك عوائق وتحدّيات قد تظهر أثناء التّطبيق الفعليّ لهذه الشّراكة، من مثل تباين الأهداف والتّوقّعات بين القطاعين، ومحدوديّة الموارد الماليّة، وضعف التّنسيق المؤسّسيّ، وفئات مقاومة التّغيير، وغيرها الكثير من العوائق، إلاّ أنّ القدرة على تجاوزها تكمن في تعزيز التّواصل والشّفافيّة، وتطوير آليّات التّمويل، وتحسين التّنسيق المؤسّسيّ، والسّعي لبناء القدرات المؤسّسيّة بكفاءة واحترافيّة.

إنّ من الأهميّة بمكان إتاحة المجال للقطاع الخاصّ لقيادة زمام الأمور في بعض جوانب المشهد التّعليميّ، فيكون هو من يقود الدّفة من الجانب التّشغيليّ أخذًا وعملاً برؤية عمان ٢٠٤٠، فيتيح المجال للشّباب لصنع فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم ومهاراتهم، ويستثمر فيهم، ويذلّل الصّعاب أمامهم لتيسير انضمامهم، ويترسّم السّياسات والأنظمة واللّوائح، ليحقق الطموح المنشود بانضمام الشّباب العمانيّ وشقّ طريقه نحو العالميّة لا تقوقعه في المحليّات، ممّا يسمح لهم باقتناص فرص عابرة للحدود.

اللبنة الرّابعة:

التّحدّيات الاقتصاديّة
وتأثيرها على القطاع التّعليميّ

في ظلّ التحديات الاقتصاديّة العالميّة المتعاقبة، أضحى القطاع التّعليميّ من أكثر القطاعات تأثّرًا بنتاجات هذه التحديات، التي كشفت عن هشاشة بعض جوانبه التّنظيميّة، وقصور قدراته على مواكبة الطّارئ المفروض عليه من خارج أنظمته ومجتمعاته، فوضعت التّحديات الماليّة والاقتصاديّة النظام بأكمله تحت وطأة ضّغوط متزايدة على الأطراف المعنيّة بالقطاع من حكومات ومؤسّسات تعليميّة.

وفي سلطنة عمان، الحال كحال بقيّة الدّول، إذ رزحت تحت هذه الضّغوط والتّحديّات الضّارية، ممّا حتّم عليها إعادة تقييم أولويّاتها، وتعزيز كفاءة مواردها، وضمان استمرار تعليمها، والإبقاء على سمته كركيزة أساسية للتنمية، فتغيّر دور التّعليم من استثمار مستقبليّ، لأداة مواجهة التحديات الاقتصاديّة ذاتها.

ومن أهمّ وأبرز هذه التّحدّيات الاقتصاديّة العالميّة الّتي تقف كحجر عثرة، تقليص الميزانيات الحكومية نتيجة الضغوط المالية العالمية والمحلية، ممّا انعكس سلبًا على جودة التّعليم، فتراجعت بناه الأساسيّة، وضعف التّأهيل والتّدريب المقدّم للمعلّمين، وحدث قصور في رسم نظرة تطويرية سليمة للمناهج المستقبليّة، وفي سلطنة عمان، ظهر التّحدّي ذاته، ممّا دفع السّياسات التّعليميّة للبحث عن حلول مبتكرة لمواجهته، كتعزيز الشّراكة بين القطاعين العام والخاصّ، وتشجيع استخدام التّكنولوجيا لتقليل التّكاليف وتحسين جودة التّعليم، ومع ذلك كلّه ظلّ التّعليم ورعايته في سنام الأولويّات وفي مقدّمة الاهتمامات لدى الحكومة.

وهناك أيضًا تحدّي الباحثين عن عمل والرّكود الاقتصاديّ الّذي طال دول العالم أجمع، ممّا أثّر في تراجع الاستثمار في التّعليم، وقلّل فرص الشّباب في اكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل، فبرزت الحاجة إلى تحوّل إستراتيجيّ لتحويل التحدّيات إلى فرص، كالتّوجه نحو تعزيز التّعلّم الرّقميّ والتّعليم المهنيّ والتّقنيّ،

وتبني سياسات متكيّفة مع الواقع الاقتصاديّ الجديد، من شأنها أنْ تحافظ على مكانته كمحفز ومحرّك للتّنمية المستدامة.

هذا وقد أشار جلالته -حفظه الله ورعاه-، إلى العلاقة الوثيقة بين الوضع الاقتصاديّ والقطاع التّعليميّ، إذ عمّق التّأثير الّذي سينتج عن التحديات الاقتصاديّة بشكل مباشر وغير مباشر، من حيث جودة وفعالية النّظم التّعليميّة.

وتتنوّع التّحديات الّتي تواجه النّظام التّعليميّ وتعيق من تطويره وتحقيق النّتاجات المرجوّة منه، وتتفرّع نحو أكثر من بعد، لتلقي بتبعاتها على سيرورة تطوير القطاع التّعليميّ، ومنها: (نعمة،٢٠٢٤)

- تداعيات التحديات الاقتصاديّة العالميّة.
- تقلّب أسعار النّفط وتأثيره على الموازنة العامة.
- ضعف التّنوع لمصادر الدّخل ومحدوديّته.
- تزايد أعداد الباحثين عن عمل بين الخرّيجين.
- ضغوط الإنفاق الحكوميّ على القطاعات الخدميّة.
- التّغيّرات التّكنولوجيّة السّريعة وصعوبات مواكبتها.
- تحدّيات تمويل البحث العلميّ.
- المنافسة العالميّة المتزايدة.
- تغيّر متطلّبات سوق العمل.
- الضّغوط على ميزانيّة التّعليم.
- تحدّيات تحديث البنية الأساسيّة للتّعليم المستقبليّ.
- صعوبة توفير التّقنيات التّعليميّة الحديثة.
- قصور وقلّة كفاءة برامج التّطوير المهنيّ للمعلّمين.
- زيادة الفجوة التّعليميّة بين الدّول الغنيّة والفقيرة.

وقد تضمّنت توجيهات السّلطان المعظّم -حفظه الله ورعاه- خطوات إصلاحيّة أمام العقبات الّتي قد تظهر في طريق التّطوير وشملت تعزيز الشّراكة بين القطاعين العام والخاصّ، وتشجيع الاستثمار في قطاع التّعليم، وتطوير برامج التّعليم المهنيّ والتّقنيّ، ودعم مشاريع الابتكار والبحث العلميّ بتطوير نماذج تعليميّة مبتكرة، وضرورة تحديث المناهج التّعليميّة، والاستثمار في التّعليم الإلكترونيّ، وتعزيز جودة التّعليم المقدّم، وربط التّعليم بمتطلبات سوق العمل، وترشيد الإنفاق على التّعليم، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتطوير نظم الإدارة التّعليميّة، وتطوير التّشريعات الدّاعمة للتّعليم، وتعزيز الحوكمة في المؤسّسات التّعليميّة، وتعزيز التّعاون الدّولي والاستثمار في رأس المال البشريّ، والالتزام والمشاركة المجتمعيّة الفاعلة.

وفي المحصّلة فإنّ نجاح هذه الجهود والتّوجيهات تعتمد على التّكامل بين مختلف القطاعات والمؤسّسات بشكل مسؤول وواعٍ، مع التّركيز على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة؛ لضمان استمراريّة تطويرٍ التّعليم رغم التّحدّيات الاقتصاديّة، وبما من شأنه تحقيق تطلّعات المجتمع العمانيّ والمجتمع الدّوليّ في التّنمية المستدامة.

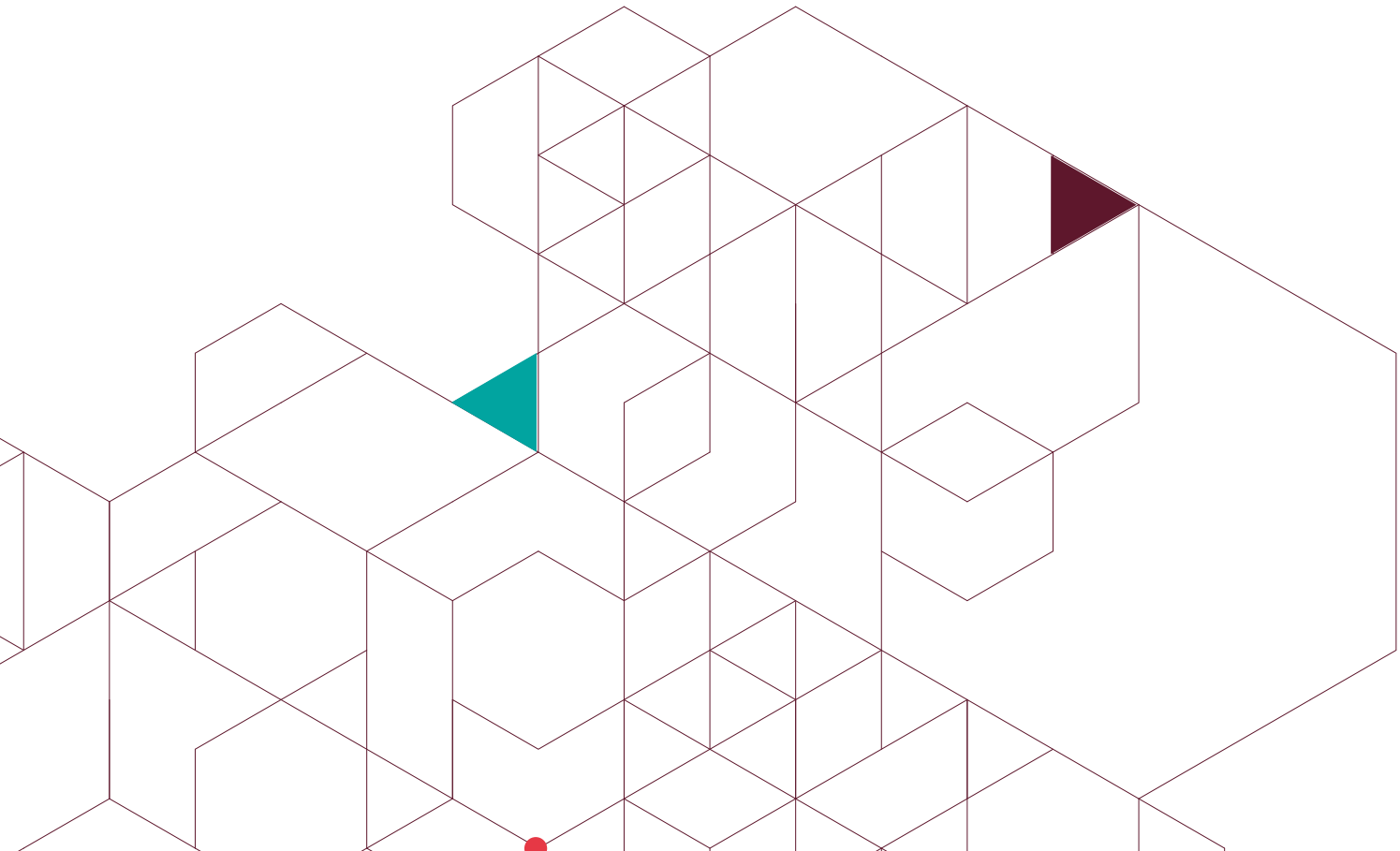

تجذير الرّؤية الثّالثة

ليس بخاف وجود نقطة ربط إستراتيجيّة ومتكاملة بين التّنمية المجتمعيّة التّعليميّة، وتمكين الشّباب أمام تحدّياتهم، وهذا الرّابط يعكس فهمًا ووعيًا عميقًا للتّرابط الوثيق بين التّنمية والشّباب، فنجاح أحدهما هو محور ومرتكز نجاح الآخر بشكل متكامل متوازن، ومن المسلّم به أنّ تمكين الشّباب العمانيّ ودفعه للاستفادة من مهاراته المتعلّمة، هو السّبيل لإطلاق طاقاته الكامنة وتحقيق تطلعاته، وهو الأداة الحاسمة الّتي تضمن قدرته على التّكيّف والتّميّز في بيئة تتطلّب الابتكار والإبداع.

ويعدّ تمكين الشّباب العمانيّ واستثمار طاقاتهم وتحفيزهم نقطة الارتكاز الأولى لتحقيق تنمية شاملة في سلطنة عمان، حيث تصبح نتاجات هذا الاستثمار روافد لتطوير المجتمع ونهوض نظمه التّعليميّة، وتتحقّق هذه الخطوة الاستثماريّة من خلال الشراكات الفاعلة مع القطاع الخاص، لصقل الشّباب بالمهارات المتماشية ومتطلّبات سوق العمل، ممّا يسهم في التّغلّب أيضًا على التّحديات الاقتصاديّة، ويفتح آفاقاً جديدة للفرص الوظيفيّة والمهنيّة أمام الشّباب العمانيّ.

وهذا يفرض على المؤسّسات الحكوميّة أنْ تنتهج طرقًا مبتكرة لتوفير موارد لدعم تمكين الشّباب، وتطوير نماذج تعليميّة مستجيبة لمتطلّبات العصر، وتبنّي إستراتيجيّات مبتكرة تجمع بين الاستدامة الماليّة وجودة المخرجات التّعليميّة، وتنفيذ فعّال ومتناسق بين عناصر المنظومة المجتمعيّة، مع تحقيق للتّكامل والتّرابط فيما بينها، ممّا من شأنه أنْ يدفع طاقات الشّباب العمانيّ لمواجهة التّحدّيات الرّاهنة، وتحويلها إلى فرص تطوّر ونموّ، يتوافق وتطلّعات القيادة وتوجيهاتها، ورغبات الشّعب واهتماماته، نحو بناء مستقبل مشرق ومستدام.

كما أنّ استثمار طاقات الشّباب في المشاريع النّاشئة وريادة الأعمال، يعمل كمكوّن أساسيّ لدعم الاقتصاد الوطنيّ، ويحتّم ذلك توفير بيئة التّعليم الّتي ترتكز على الابتكار والإبداع وتعزيزها، وتوفير الدّعم لتحويل الأفكار المتخيّلة إلى واقع مستثمر بكفاءة، فبتشجيع الشّباب على الانخراط في ريادة الأعمال، يتمّ تقليص معدّلات الباحثين عن عمل، ويتمّ تعزيز التّنوّع الاقتصاديّ الدّاعم لرؤية عمان ٢٠٤٠ في بناء اقتصاد قائم على المعرفة ورأس المال البشريّ.

ومن منطلق السّعي نحو صنع نموذج تعليم متفاعل مجتمعيًّا وعالميًّا، تشارك في بنائه القطاعات كافّة، وجب أنْ يتجاوز التّعاون بين القطاعين العام والخاص حدود التّمويل الماديّ، لينضوي تحته شراكة فكرية وإستراتيجيّة، ورؤية مستقبليّة مشتركة تضمن حدوث تعليم فاعل بكفاءة عالية لمواجهة التّحدّيات العالميّة والاستفادة من الفرص وصنعها. (ياسين،٢٠١٦)

وفي ظلّ رؤية جلالته تبقى الثّقة كبيرة في قدرة الشّباب العمانيّ على تجاوز التّحديات، والانخراط في تطوير المجتمع ونهضته، وتزداد الثّقة في قدرة القطاعات المجتمعيّة على توفير تعليم نوعيّ متميّز يحوّل الشّباب بأدواته لقوّة دافعة تقود الاقتصاد الوطنيّ وتنحو به للتّنوع المتوازن، والاستدامة الشّاملة، ممّا يكسب سلطنة عمان مكانة لتكون دوحة للعلم والتّنمية والإبداع في المنطقة والعالم.

الرّؤية الرّابعة: متطلّبات التّعليم لعصر جديد

استشراف الرّؤية الرّابعة

اللبنات

- التّقنيّات الحديثة وكيفيّة دمجها في التّعليم.
- مستقبل التّعليم الرّقميّ وطرق تهيئة المدارس لتكون مراكز من الإبداع والتّعلّم المستدام.
- التّعليم المهنيّ والتّقنيّ في ضوء المتطلّبات المستقبليّة.
- الذّكاء الاصطناعيّ والتّعليم: شراكة نحو المستقبل.
- مسايرة علوم العصر: ضرورة أم اختيار؟.
- التّعليم وبناء قادة المستقبل.
- إستراتيجيّات تعزيز التّواصل الفعّال بين الأسرة والمدرسة.

تجذير الرّؤية الرّابعة

وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرصٍ لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعةٍ واسعةٍ من القطاعات، ومنٍ منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، كما وجهنا بضرورة إعداد برنامج وطني لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعات التي ستسهم في جعل هذه التقنيات كأحد المكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة الانعقاد السنوي الأوّل للدّورة الثّامنة لمجلس عُمان ٢٠٢٣

الشّكل (٥)

الرّؤية الرّابعة: متطلّبات التّعليم لعصر جديد

استشراف الرّؤية الرّابعة

يشهد العالم حاليًّا عددًا من التّغيّرات والمعطيات الّتي تفرض حضورها في قطاعات الحياة كافّة، فأصبح لزامًا أن نعيد النّظر في أهمّ هذه القطاعات وأعمقها تأثيرًا في حياة البشريّة جمعاء، وهو القطاع التّعليميّ، وما يتضمّنه من أهداف وأركان وخطط ورؤى وعناصر، فالعصر الجديد، فرض تغييرًا جذريًّا لمفهوم التّعليم وآلياّته، فعلى سبيل البدء تغيّر دور التّعليم من مجرد كونه وسيلة نقل معرفة من جيل لجيل ليصبح عملية ديناميكيّة معقدّة تسعى لتمكين الأجيال الجديدة، وإكسابها قدرات تجعلها قادرة على التّكيّف مع معطيات ومتطلّبات العالم سريع التّغير، وليس هذا وحسب بل والمشاركة بشكل فاعل في تشكيل مستقبلهم، فقد ظهرت هذه التغييرات في تجارب عديد من الدّول الّتي سعت لتحويل أنظمتها التّعليميّة لأنظمة مرنة تحوي الابتكار والإبداع، وتركّز على مهارات الإنسان القياديّة والنّقديّة والمجتمعيّة.

وفي هذه السّياق كان لسلطنة عمان بصمة وجود قوّي برز كنموذج مفعّل لتطوير الأنظمة التّعليميّة لديها، فمن خلال رؤية عُمان ٢٠٤٠ ومبادراتها التّعليميّة الّتي شملت أكثر من جانب، سعت سلطنة عمان إلى بناء نظام تعليميّ معاصر يناسب العصر الحديث ومتطلباته، فقامت بإنشاء عدد من المبادرات والمشاريع من مثل التّعليم المدمج والمدارس الرّقميّة والمنصّات التفاعليّة، والمكتبات الرّقميّة الإثرائية والمنهاجيّة، والاهتمام بتطوير مهارات المعلمين وتأهيلهم للتّعامل مع التّقنيّات الحديثة وأساليب التّدريس الإبداعيّة، بشكل لا ينسلخ عن أصالة الهويّة العمانيّة والقيم المجتمعيّة المتوارثة.

وعلى الصّعيد العالميّ فقد شملت متطلبات التّعليم في العصر الجديد الحاجة لإيجاد برامج لتعليم البرمجة والمهارات الرّقميّة والذّكاء الاصطناعيّ، وفي سلطنة عمان فقد ظهرت مبادرات مماثلة كمبادرة "عُمان الرقمية"، عملاً بالنّطق السّامي إذ يقول جلالته: "**إنّنا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، كما وجهّنا بضرورة إعداد برنامج وطني لتنفيذ تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعات التي ستسهم في جعل هذه التقنيات كأحد المكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات**"، وهذا من شأنه تعزيز الممارسات الرّقميّة في قطاع التّعليم، وتنمية المهارات الحياتيّة لدى الطّلبة من تواصل فعّال، وعمل جماعيّ، وقدرة على حلّ المشكلات، بالإضافة لتفعيل المنصّات الرّقميّة من منطلق تأكيد حدوث التّعليم في كلّ زمان ومكان دون حكره على غرف صفيّة ومراحل عمريّة معيّنة، فبذلك يتمّ تحقيق سمة التّعلّم مدى الحياة، ومن هذه المنصّات: منصّات (Edex - Coursera- Google classroom) عالميًا، ومنصّة (منظرة) الخاصّة بوزارة التّربية والتّعليم في سلطنة عمان.

وقد اقتضى التّطوير في التّعليم تجديد المهارات والقيم الإنسانيّة، وربطها بشكل متوازن مع السيّاقات الثّقافيّة لها، فوجب العمل على تنمية مهارات التّعلّم الذّاتيّ والتّكيّف مع المتغيّرات، وتعليم المهارات التقنية بتوازن والقيم الإنسانيّة، وتطوير المهارات الشّخصيّة والقياديّة ضمن المناهج الدّراسيّة، وإملاك الطّلبة لمهارات إدارة الذّات والتّفكير والمشاركة والتّفكير النقدي والتّعاون، فالتّحدّي الحقيقيّ يكمن في إعداد جيل يواجه تحدّيات المستقبل بهويته وقيمه الأصيلة، فالتّعليم يجب أنْ يوجّه لإعداد جيل جاهز للمنافسات العالميّة، مع الحفاظ على خصوصيّته الثّقافيّة ضمن رؤية إستراتيجيّة شاملة ومتوازنة.

فضلاً عن ذلك ظهور التّعلم المعتمد على المشاريع كمتطلّب من متطلّبات العصر، إذ يتّم من خلاله تقديم تعليم مزدوج يجمع الجانبين النّظريّ والعمليّ لإحداث أثر التّعلّم المنشود، إضافة إلى أساليب التّعلّم القائم على اللعب - المحفّز للإبداع والابتكار- وتطوير نظام الكتب الإلكترونيّة التّفاعليّة، والفصول الدّراسيّة الافتراضيّة، وتعليم المراحل الأولى من المدرسة للمهارات الأساسيّة للرّوبوتات (Robotics)، والتّركيز على تعليم علوم الحاسوب والبرمجة بطرق إبداعيّة.

من هنا يظهر أنّ إعادة تشكيل منظومة التّعليم لتتوافق مع معطيات العصر الجديد ليست مجرد ردّ فعل استجابيّ للطّفرات التّكنولوجيّة والتّحوّلات الاقتصاديّة فحسب، بل هي في عمقها وماهيّتها تعريف للعلاقة بين الإنسان والمعرفة والوجود من منظور جديد مستقبليّ، وإيجاد نظام تعليميّ غايته سيادة وبقاء جوهر الإنسان في عصر سيطرت فيه الآلة وفرضت هيمنة واسعة النّطاق، نظام يمكّن الإنسان من استخدام التّكنولوجيا إلى جانب بقاء تفكيره مستقلاً مبدعًا وأصيلاً، ممّا يتطلّب منّا فهمًا عميقًا لرحلة التّعليم ودوره في اكتشاف الذّات والعالم، وتحقيق فهم أعمق لمعنى الوجود الإنسانيّ في عصر التّحوّلات الرّقميّة الهائلة. (الكامل،٢٠٢٤)

وفي هذا السياق، تصبح متطلّبات التّعليم في العصر الجديد تشمل البعدين المعرفيّ والتّقنيّ كأساس لا غنى عنهما، فضلاً عن تعميق الاهتمام بإدراج البعدين الرّوحيّ والأخلاقيّ في تجربة التّعليم الإنسانيّة، فتصبح الحاجة لوجود نظام تعليميّ يجمع بين الكفاءة التّقنيّة والحكمة الإنسانيّة مطلبًا لنجاح نتاجات التّعليم في تحقيق وجودها محليًّا وعالميًّا، وهذا النّظّام بحدّ ذاته يكون مساحة لتجاذب أطراف الحوار بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبين التّقليد والحداثة، وبين المحليّ والعالميّ، سعيًا لتحقيق فهم عميق لثلاثيّة الذّات والآخر والعالم، وتحقيق تعليم يوازن بين المعرفة والقيم، والكفاءة والضّمير في مشروع حضاريّ نهضويّ عملاق يعيد تشكيل الوعي الإنسانيّ في العالم أجمع.

فها هو جلالة السّلطان المعظّم -حفظه الله ورعاه-، يخطّ رؤية شاملة لمتطلّبات التّعليم في العصر الجديد بنظرة استشرافيّة عميقة، مشيرًا لضرورة حدوث تكامل بين عناصر المنظومة التّعليميّة، لإعداد جيل قادر على مواجهة تحدّيات المستقبل والإسهام في تنمية الوطن.

اللبنة الأولى:
التّقنيّات الحديثة وكيفيّة دمجها في التّعليم

من الملاحظ في الآونة الأخيرة أنّ مشاهد التّعليم العالميّ الحاضرة قد شملت جوانب عديدة من التطوّرات الرّقميّة، وقد انعكس ذلك في طرق التّعليم والتّعلّم، فأصبح دمج التّقنيّات الحديثة في العملية التّعليميّة أمرًا لا مفرّ منه، وضرورة لا نأي عنها، لمواكبة متطلّبات العصر الرّقميّ وإعداد جيل مستقبليّ المهارة والفكر.

ويعدّ التّوجه السّائد في إيجاد تكنولوجيا تعليميّة نقطة جوهريّة لصالح مسار المعرفة الإنسانيّة، فهي بمثابة دمج شريك إستراتيجيّ لصياغة مستقبل تعليميّ، وصهر حكمة تقليديّة في نسيج ابتكار رقميّ تعليميّ متكامل، لإحداث ثورة معرفية لا ترتبط بزمان ومكان معيّنين، بل تصل عنان الفضاء الرّقميّ المنفتح بآفاقه نحو تعليم مستقبليّ يتجاوز الحواجز التّقليديّة، وينشئ بأدواته بيئة تفاعليّة تتجاوب وتطلّعات جيل شبابيّ رقميّ، ممّا ينتج إعادة لصياغة مفهوم المعرفة بحدّ ذاتها بمنظور مستحدث، مرتبط بجوهر التّعلّم في العصر الرّقميّ.(Heick,2018)

إنّ هذا التّمازج مرآة تعكس فلسفة التّطوّر المعرفيّ المستدام، وبُعدٌ يدفع لإعادة النّظر في الأساليب السّائدة في بنية التّعليم التّقليديّ، وتبنّي رؤية أكثر شموليّة وعمقًا للعمليّة التّعليميّة تتجاوز إطار العلاقة السّلبية بين معلّم مرسل للمعلومة وطالب متلقٍّ بحياديّة لها، فهذا التّمازج سيشرك الطّلبة ويتيح مجالاً للتّفاعل مع المناهج باستخدام الوسائط المتعدّدة والتّطبيقات التّفاعليّة والمكتبات الرّقميّة، والعروض التّقديميّة التّفاعليّة، والاختبارات الإلكترونيّة، ومنصّات المناقشة الّتي تجعل التّعلّم أكثر فعاليّة وجاذبيّة.

وتظهر ها هنا بعض التّقنيات الرّقميّة الّتي استحدثتها المنظومات التّعليميّة بكفاءة، واستطاعت أغلب الدّول -ومنها سلطنة عمان - وأنظمتها التّعليميّة من تكييفها لتحقيق نتاجات تعليميّة بكفاءة وجودة عالية، ومنها (Prensky,2010), (Selwyn,2011), (World Bank Group,2023), (World Economic Forum,2022)

- **المنصّات التّعليميّة الرّقميّة:** الّتي أتاحت فرص التّعليم عن بعد لملايين الطّلبة حول العالم، وقدّمت الموارد والموادّ التّعليميّة المتنوّعة، فأتاحت فرصًا لم تكن متاحة من قبل إن لم تكن مستحيلة.
- **الذّكاء الاصطناعيّ في التّعليم:** الّذي قدّم تعليمًا متخصّصًا لاحتياجات كلّ طالب، فبناء على تحليلات ودراسة لأداء الطّلبة، يتمّ تقديم توجيهات وتوصيات لنوع التّعلّم وأسلوبه المناسب لهم، ممّا ينعكس بظهور نتاجات تعليميّة بجودة وكفاءة أعلى.
- **الاستوديوهات الرّقميّة المخصّصة للأشخاص ذوي الإعاقة:** وهذا من منطلق الرغبة في تحقيق شمول رقميّ لهذه الفئة، بتجهيز تقنيّات مساعدة كلوحات مفاتيح برايل، وبرامج قراءة الشّاشة، وأجهزة التّتبع البّصريّ، وتقنيات التّحكّم الصّوتيّ، وكاميرات عالية الدّقة لتسجيل لغة الإشارة، وأنظمة صوتيّة متطوّرة للإعاقات السّمعيّة، وتخصيص برمجيّات لتحويل النّص إلى كلام وبالعكس، وتوفير شاشات تفاعليّة قابلة للتّعديل وفق احتياجات الطّلبة، وتوفير مساحات مرنة لسهولة الحركة بالكراسي المتحرّكة.
- **تفعيل استخدام منصّات الميتافيرس** (metaverse) **في التّعليم:** وهي منصّة حوسبة مكانيّة توفّر تجارب رقميّة بديلة عن العالم الحقيقيّ، وتعمل على تحقيق نتاجات حضاريّة كالتّفاعلات الاجتماعيّة والتّجاريّة والاقتصاديّة، من خلال تفعيل تقنيات الواقع المعزّز(AR)، والواقع الافتراضيّ (VR)، والواقع المختلط (MR)، وتقنيّات اللوحة الرّقميّة، ممّا أسهم أيضًا بجعل التّعلّم أكثر متعة وأعمق دمجًا للطّلبة، إذ استخدم لتقديم التّجارب التّفاعليّة، كرحلات الاستكشاف الافتراضيّة، والدّراسة لنماذج ثلاثيّة الأبعاد، وغيرها من تجارب جسّدت مقولة: قل لي وسوف أنسى، أرني وقد أتذكر، أشركني وسوف أفهم.

- **المبادرات الحكوميّة الرّقميّة:** وذلك بإنشاء البوّابات التّعليميّة الإلكترونيّة، ورفد المدارس بأحدث التّقنيّات التّعليميّة والأجهزة اللّوحيّة والألواح الذّكيّة، وتوفير تدريب بكفاءة وجودة للمعلّمين لتسهيل استخدامهم للتّكنولوجيا، وتجهيز المختبرات الرّقميّة الحديثة.

ورغم هذا إلّا أنّ عملية دمج التّقنيّات في التّعليم قد تواجه بعض العقبات من مثل: التّدريب والتأهيل قد يواجه بالرّفض ومقاومة حدوثه من بعض فئات المجتمع، وتوفير الدّعم التّقنيّ بشكل مستمرّ قد يكون تحدّيًا، وتوفير الموارد الماليّة للتّحديث ممّا قد يشكّل عبئًا على الحكومات، وتطوير المحتوى الرّقميّ باللغة العربيّة.

ومن الواضح أنّ دمج التّقنيات الحديثة في التّعليم يشكّل تحوّلاً جوهريًّا في النّظام التّعليميّ على الصّعيد العالميّ والمحليّ في سلطنة عمان، وفوائده المتحقّقة تفوق عوائق تنفيذه، وهو تنفيذ فيه استمراريّة واستدامة تعمّق جوانب الاستثمار فيه، وتطوّر المهارات الرّقميّة، وتبنّي الإستراتيجيّات الرّقميّة المبتكرة.

اللبنة الثّانية:

مستقبل التّعليم الرّقميّ
وطرق تهيئة المدارس لتكون مراكز من الإبداع والتّعلّم المستدام

تجاوزت المدارس الحديثة والمستقبليّة أدوراها التّقليديّة، لتمنح نفسها مكانة كمركز حيويّ للإبداع والابتكار، وبيئة محفّزة تشجّع التّفكير النّقديّ والإبداعيّ، وتؤهّل الطّلبة لمواجهة تحدّيات المستقبل بثقة ودافعيّة دون تردّد، إذ إنّ التحّول الجذريّ الحاصل في العالم بات رافضًا للبناء التّقليديّ للمدارس والأدوار القديمة لها، فالسّمة المطلوبة اليوم في هذه المدارس هي سمة التّعليم الرّقميّ، المنتج لتعلّم مستدام مستقبليّ.

إذ تشمل مرافق هذه المدارس المختبرات العلميّة المتطوّرة، ومعامل العمل التّقنيّة، والمساحات المفتوحة للتّجريب الآمن والاكتشاف الإبداعيّ، فهي تأخذ دورًا جديدًا في تطوير الأفكار وتحويلها إلى مشاريع واقعيّة ملموسة، وتعزّز الإبداع من خلال النّوادي العلميّة، ومسابقات الابتكار، ومعارض المشاريع الجماعيّة والفرديّة، وإتاحة المجال للنّدوات والمؤتمرات الّتي تتيح تبادل الخبرات والأفكار، وتطوير الحلول الإبداعية للتّحدّيات الماثلة، وتوفير أدوات رقمية متقدّمة كالطّباعة ثلاثيّة الأبعاد، والرّوبوتات التّعليميّة، وبرمجيّات التّصميم.

وإلى جانب ما تتضمّنه هذه المدارس من تجهيزات وأدوات، فهي تقوم على أبعاد وركائز منهجيّة، من شأنها تحقيق تحوّلها لمراكز إبداع، ومن هذه الركائز (عبد السّلام،٢٠٢٠)، (كريم، ٢٠٢٢)، (Christensen ,2010) (OECD,2023)

- **التّعلّم التّكيّفيّ والشّخصيّ:** إذ يتمّ تقديم تجربة تعليمية مخصّصة لكلّ طالب، فيتمّ استخدام الذّكاء الاصطناعيّ لتحليل نمط تعلّم كلّ طالب، ومن ثمّ تطوير مسارات تعليميّة فرديّة تناسب قدراته واهتماماته، وتوفير تغذية راجعة فوريّة ومستمرّة لتحسين عمليّة التّعلّم.

- **استخدام التّقنيّات المستقبليّة:** من مثل تطبيقات تقنيات الميتافيرس التي تعمل على توفير تجارب تعليمية متنوعة ومستحدثة، وإدخال الروبوتات التعليمية للمساعدة في التّدريس والتّعلّم.
- **البنية الأساسيّة الرّقميّة:** بتوفير مساحات تعليميّة مرنة وقابلة للتّكيّف، وشبكات إنترنت فائقة السّرعة، ومختبرات رقميّة متطوّرة، ومراكز للابتكار والإبداع التّقنيّ.
- **رقمنة المناهج وتطويرها:** بتحويل المحتوى التّعليميّ التّقليديّ إلى صيغة رقميّة تفاعليّة، باستخدام الوسائط المتعدّدة من فيديوهات وصور تفاعليّة وتمارين إلكترونيّة، ودمج مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج، واتّباع نهج التّعلّم القائم على المشاريع والتّحدّيات، وتشجيع التّفكير النّقديّ والإبداعيّ، وتعزيز التّعلّم التّعاونيّ.
- **التّدريب الرّقميّ للكوادر التّعليميّة:** فيتمّ تقديم تدريب مستمرّ لهم على استخدام التّقنيّات الحديثة، وتدريبهم على مهارات التّدريس الرّقميّ، وتعزيز قدراتهم على التّكيّف مع المستجدّات التّقنيّة.
- **دور الشّراكات المجتمعيّة في تحقيق تعليم مستدام:** من خلال إشراك أولياء الأمور في العمليّة التّعليميّة، وبناء شراكات مع القطاع الخاصّ، وفتح باب التّعاون مع المؤسّسات البحثيّة على اختلافها.
- **بيئة تعليميّة مستدامة:** بتفعيل استخدام الطّاقة النّظيفة والمتجدّدة كالطّاقة الشّمسيّة وطاقة الرياح، وتطبيق أسس المباني الخضراء، وإدارة الموارد بكفاءة عالية باستخدام الطّاقة والعزل الحراريّ الفعّال، والنّوافذ الموفّرة للطّاقة، وأنظمة التّهوية الطبيعيّة، واستخدام مواد بناء مستدامة وأنظمة لإعادة تدوير المياه وترشيد استهلاكها، بهدف تقليل البصمة الكربونيّة وحماية البيئة، تأكيدًا على نصّ الكلمة السّامية لجلالته، إذ يقول: "**وإيمانًا منّا بأهمية معالجة التأثيرات المتعلقة بتغير المناخ، والبحث عن مصادر للطاقة المتجددة النظيفة، وفي إطار سعي الحكومة المتواصل لتحقيق الحياد الصفري الكربوني الذي سبق أن اعتمدنا عام ٢٠٥٠ موعدًا للوصول إليه**".

- **التّقييم المبنيّ على الذّكاء الاصطناعيّ:** من خلال تطبيق أنظمة تقييم شاملة ومستمرة مستندة لأسس رقميّة ذكيّة تعمل على جمع البيانات التّعليميّة وتحليلها، لتُبنى في ضوئها أسس وإستراتيجيّات تقييمية تتلاءم وخصوصيّة كلّ طالب.

من هنا يتّضح أنّ المدارس المستقبلية ليست مجرد مؤسسات تعليمية تقليديّة، بل مراكز إبداع تبني جيلاً واعيًا مساهمًا في نهضة وطنه رغم تحدّيات العصر الماثلة أمامه، وهذا يتطلّب تضافر جهود مؤسّسات المجتمع المعنيّة بهذا الجانب من التّنمية والتّطوير، ويفرض وجود تخطيط سليم وتنفيذ مدروس وتقييم مستمرّ، وتفعيل التّكنولوجيا المتقدّمة، وتطبيق برمجيات وأدوات الذّكاء الاصطناعيّ الّتي تتيح حدوث تعلّم تفاعليّ وتجارب افتراضيّة.

وختاماً، فإن مستقبل التّعليم الرّقميّ ضمن بيئة المدارس المستقبليّة سيغدو طفرة وثورة تعليميّة غير مسبوقة، فتصبح هذه المدارس منارات للإبداع، وستظهر أجيال قادرة على التّكيّف الواعي، والإسهام في بناء مجتمع المعرفة الرّقميّ، بشخصيّات متفاعلة لا تهاب الخوض في المستجدّات القادمة.

اللبنة الثّالثة:

التّعليم المهنيّ والتّقنيّ
في ضوء المتطلّبات المستقبليّة

تبنى أسس المجتمعات والـدّول قاطبة على فلسفات وتوّجهات عديدة، مثل الوجوديّة، والواقعيّة، والماركسيّة والبراغماتيّة، وترى كل فلسفة الحياة بمنظورها الخاصّ، فتقوم بتكييف التّوجّهات والسّياسات لتحقيق هذه النّظرة، ولو توقّفنا لنرى عمق الفلسفة البراغماتيّة، لوجدناها تؤكّد أنّ الخبرة العمليّة والمعرفة التّطبيقيّة عوامل حيويّة لبناء الإنسان، بالتّالي فهي تؤمن أنّ التّعليم المهنيّ والتّقنيّ هو التّجسيد العمليّ لها، فهي في جوهرها تربط بين النّظريّة والتّطبيق، وتؤمن بتحويل المعرفة المجردّة إلى ممارسات ملموسة، بما من شأنه تعميق فهم الطّلبة لقيمة العمل، وتعزيز مهاراتهم العمليّة.

فالتّعليم المهنيّ والتّقنيّ هو تعليم تجريبيّ في ماهيّته، يكسب الطّلبة مهاراتهم وخبراتهم من العمل والممارسة المباشرة، بنهج تكامليّ يربط بين المعرفة النّظريّة والمهارات العمليّة، وانعكاس ملموس في شخصيّة متعلّم مرتبط بتعليمه مدى الحياة، مطوّر لمهاراته المهنيّة والتّقنيّة بشكل مستدام.

ومن منظور معاصر ووفقًا لمتطلبات التّنمية المستقبليّة، فالتّعليم المهنيّ والتّقنيّ يمثّل استجابة للتّحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعنصر إسهام لتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يوفّره من فرص تعليميّة تناسب القدرات والميول والمهارات المختلفة، وفي عمقه يعبّر عن أسس عديدة منها: (الهمامي،٢٠٢٤)، (كـروي،٢٠١٠) (Dewey,2004)

- **علاقة الإنسان بالعمل:** إذ يكشف جوهر الوجود الإنسانيّ، فهو شكل أصيل متجذّر يمكّن الإنسان من تحقيق ذاته وفهم علاقته بالعالم الماديّ، فصنع الإنسان للأشياء وإتقانه للمهارات خطوات أولى للكشف عن معنى وجوده وتطوير فهمه لدوره في العالم.
- **ثنائيّة المعرفة النّظريّة والعمليّة:** فهو يتجاوز العلاقة التقليديّة بينهما، ليصبغها بكونها أشكال إدراك وفهم لها منطقها الخاصّ وقيمها المعرفيّة المستقلّة.
- **تكافؤ الفرص والعدالة المجتمعيّة:** إذ يسهم هذا التّعليم بتحقيق الإنصاف بما يوفّره من مسارات متعدّدة للنّجاح وتحقيق الّذات، ويعمل على تعزيز قيم العمل الجماعيّ والمسؤوليّة المجتمعيّة، وتطوير الوعي الأخلاقيّ بالأمانة المهنيّة.
- **التّنمية المستدامة:** فهو يسهم بتطوير القدرات البشريّة بتكامل وشموليّة، ويعزّز حرّيّة الأفراد باختيار مساراتهم المهنيّة، وتحقيق طموحاتهم، كاستجابة لمتطلّبات التّنمية المستدامة على اختلاف قطاعاتها.
- **جدليّة الثّقافة والتّقنية:** إذ يعكس عمق وتعقّد العلاقة فيما بين الطّرفين، ففي واقع الأمر فإنّ التّقنية ليست محايدة بل هي تعبير عن قيم ورؤى ثقافيّة ممنهجة، وهذا التّعليم يندمج مع غيره من قطاعات ليصوغ ثقافة تقنيّة إنسانيّة تجمع بين الكفاءة التّقنيّة والقيم الإنسانيّة.
- **مستقبليّ الغاية:** فها هو ذا في ظلّ التّطوّرات الحاصلة يكتسب أهمية فلسفيّة خاصّة، ويلعب دورًا بتشكيل الوعي والخبرة الإنسانيّة أمام ما يواجهه الشّباب من تحدّيات أخلاقيّة ومعضلات معرفيّة تربط بينهم وبين عصر الآلات والمستقبل الرّقمي.
- **تلبية احتياجات السّوق العالميّ:** إذ يرفد السّوق بقدرات وكفاءات تمتلك مهارات عمليّة عالية، تمّ تدريبها بشكل متخصّص، وأشبعت بالمعارف المستمدّة من مناهج صيغت وفقًا لرؤى مبثوثة في سوق العمل.

- **متطلّبات مستقبليّة شاملة:** إذ إنّ العمل بهذا النّوع من التّعليم يتطلّب توفير تدريب على المهارات المستقبليّة التّقنيّة، من برمجة وذكاء اصطناعيّ، وأمن سيبرانيّ، وروبوتات وأتمتة، والخوض في عمق إنترنت الأشياء، ويتطلّب توفير تدريب لاكتساب المهارات النّاعمة، من تفكير نقديّ، وعمل جماعيّ، وقدرة على الاندماج والتّكيّف، وقدرة على حلّ المشكلات.

هذا وقد ظهرت العديد من النّماذج الدّوليّة الّتي فعّلت هذا النّوع من التّعليم، من مثل: (المركز الدّيمقراطيّ العربيّ،٢٠٢٤)

- **النّموذج الألمانيّ:** الّذي فعّل نظام التّعليم المزدوج وجمع بين التّدريب العمليّ والدّراسة النّظريّة، وعمّق الشّراكة المؤسّسيّة بين التّعليم والقطاع الخاصّ، ممّا انعكس على وجود معدلّات توظيف عالية للخرّيجين.

- **النّموذج السّنغافوريّ:** الّذي ركّز على المهارات المستقبليّة، وتفعيل استخدام التّقنيّات المتقدّمة في التّدريب، وتحديث المناهج وفقًا لمتطلّبات سوق العمل.

- **النّموذج العُمانيّ:** إذ تم إنشاء الكليّات التّقنيّة، ومراكز التّدريب المهنيّ، والمعاهد المتخصّصة بالهندسة والتّكنولوجيا، وإدارة الأعمال والنّجارة، والحرف والمهن اليدويّة، كما تمّ تحديث المناهج والبرامج التّعليميّة، وتعزيز الشّراكات مع القطاع الخاصّ، والعمل على استمراريّة تطوير منظومة التّعليم المدرسيّ بإدخال عدد من تخصّصات التّعليم المهنيّ والتقّنيّ اعتبارًا من العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م ، في عدد من المدارس، وإنشاء مديريّة عامّة تختصّ بالتّعليم المهنيّ والتّقنيّ ضمن هيكلة وزارة التّربية والتّعليم؛ لتعزيز جودة المخرجات التّعليميّة، والعمل على زيادة معدل التّوطين في القطاعات المهنيّة والتّقنيّة، وتلبية الطّلبات المتزايدة على المهارات التّقنيّة، وإيجاد فرص عمل في القّطاعات النّاشئة، وفتح باب التّعاون الدّوليّ.

لقد بات واضحًا أنّ التّعليم التّقنيّ والمهنيّ يشكّل حجر زاوية لبناء مجتمعات قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالميّ، فهو يجمع الفهم النّظريّ والتّطبيق العمليّ، ويعيد تعريف علاقة التّعلّم بالعمل، ويزوّد المجتمع بمزيج متوازن من المفكرين وصانعي القرار والعاملين المهرة، الّذين يتوجّه فكرهم بشغف نحو الأداء العمليّ والتنفيذ المتقن لتطبيقات التّكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعيّ، فمن الواجب النّظر لهذا التّعليم كدعامة أساسيّة لتحقيق العدالة ومنح الجميع فرصًا للإسهام في بناء مستقبل مشرق، إذ إنّ تفعيل التّعليم التّقنيّ والمهنيّ رؤية يتبنّاها المجتمع المتقدّم الّذي ترنو إليه الأنظار، فهو ليس مجرّد رفاهية تنمويّة وحسب، بل هو صناعة لمجتمع يحتضن الإبداع بأشكاله كافّة، ويقدّر العمل بمستوياته المختلفة.

اللبنة الرّابعة:

الذّكاء الاصطناعيّ والتّعليم:
شراكة نحو المستقبل

هناك تساؤل يطرح نفسه دومًا في المحافل التّعليميّة العالميّة والمحليّة مضمونه:

كيف يمكننا تجاوز حدود المعرفة البشريّة باستخدام أدوات الذّكاء الاصطناعيّ؟

ويتأتّى الجواب عفو الخاطر بكلمة واحدة " التّعليم"، ففي عالم وزمن تتسارع فيه الابتكارات التّقنيّة، وتتشكّل فيه عوالم جديدة كلّ يوم، يبرز الذّكاء الاصطناعيّ كقوّة تحويليّة كبرى تصقل وتصوغ حياتنا بجوانبها كافّة، فيقف التّعليم في عين الإعصار الرّقميّ، كأداة تحرّر فكريّ ومجتمعيّ ويعيد تعريف مفاهيم التّعلّم والمعرفة بشكل جذريّ، ويتجاوز حدود كونه ناقلاً للمعارف، ليصبح جسرًا يربط الماضي بالحاضر، ويستشرف المستقبل، ويتيح مجالاً لصياغة القيم والمهارات لمواجهة تحدّيات العصر، وفي خضمّ ظهور الذّكاء الاصطناعيّ وتطبيقاته يصبح التّعليم منظومة ذكيّة تُحاكي تطلّعات الأفراد واحتياجات المجتمعات، فمن خلال برامجه وتطبيقاته تصنع بيئات التّعليم المرنة، القريبة من سمات الطّلبة الخاصّة، ويَ كأنّ التّعليم في بعض جوانبه قد غدا مخصّصًا لهذا الطّالب أو ذاك على وجه الخصوص، فنجد الطّلبة لهم إيقاعهم الخاصّ، وتحليلاتهم الدّقيقة وقدراتهم الشّخصيّة، واهتماماتهم المتفرّدة الّتي يشبعها هذا التّعليم بهذه الآليّة الخاصّة.

وهنا وقفة تنبيه لكون هذه الشّراكة بين التّعليم والذّكاء الاصطناعيّ ليس تفاعلاً تقنيًّا وحسب، ولكنها تفاعل نفسيّ اجتماعيّ غايته الكشف عن جوهر المعرفة، والغوص في أعماقها وكنهها وحقيقتها، مع وجود توجّس من طبيعة هذا الغوص الرّقميّ؛ هل سيراعي القيم الأخلاقيّة في مسيره؟ وهل يمكن مزجه وحكمة البشر لتطوير تعليم نقديّ جوهره روح إنسانيّة ومهارات قياديّة؟ العديد من التساؤلات الّتي تفرض ذاتها لتذكّرنا بوجوب أهميّة بقاء الأنظار مدركة لدور التّكنولوجيا المخيف، وأهميّة وعي القلب والفكر بمركزيّة دور الإنسان الّذي لا يجب التّنازل عنه لآلة.

ففي هذه الحركة الفلسفيّة -شراكة الذّكاء الاصطناعيّ والتّعليم- إعادة تعريف لدور الإنسان في عالم الآلة الرّقميّ، ومطلب لتحقيق معادلة التّوازن الحرجة بين الابتكار والحكمة، والتّقنية والقيمة، والمستقبل والحاضر، وذلك في سبيل صياغة رؤية جديدة للتّعلم الإنسانيّ بصبغة رقميّة، تسود قطاعات التّعليم كافّة، والمؤمّل من هذه الرّؤى والتّطبيقات الرّقميّة الّتي وجدت في ساحات التّعليم أنْ تحقّق وتوفّر الآتي: (الهادي،٢٠٢١)، (عبدالسّلام،٢٠٢٠)

- **تعلّم شخصيّ مخصّص:** ويرتكز على تحليل نمط تعلّم كلّ طالب، وتكييف المحتوى وفقًا لاحتياجاته، وتقديم مسارات تعليميّة مخصّصة له.
- **مساعدين افتراضيّين:** يوفّرون دعمًا على مدار السّاعة، ويجيبون على استفسارات الطّلبة، ويقدّمون شروحات تفصيليّة، وأمثلة إضافيّة بشكل فوريّ ومناسب.
- **تقييمات مخصّصة:** بوجود امتحانات تتناسب ومستويات الطّلبة، وتقديم تغذية راجعة فوريّة، والوقوف على نقاط القوّة والضّعف، والعمل على سدّ فجوات الخلل، وتوقّع الأداء المستقبلي لهم، وبناء خطط تحسين وإثراء خاصّة بكلّ واحد منهم.

هذا وقد كان لسلطنة عمان بصمة في هذا المجال، إذ قامت بإنشاء منصّات تعلّم ذكيّة، واستخدام تقنيات الذّكاء الصّناعيّ لتدريب المعلّمين، وتطوير المناهج بشكل رقميّ تفاعليّ، وإصدار السّلسلة الشّهريّة من إصدار (أذكى الرّقميّة) وغيرها من الإصدارات ذات الصّلة بالذّكاء الاصطناعيّ، وتسعى للاستمرار بإنشاء

مراكز أبحاث للذّكاء الاصطناعيّ ودمجه في التّعليم بشكل أعمق، وتوسيع نطاق استخدام التّقنيّات الذّكيّة في المدارس، لما في ذلك من نتاجات أثرها ملموس، ففيها تجويد للتّعليم، وتقديم تجارب فريدة من التّعليم التّفاعليّ، وتعميق فهم الطّلبة للمواد الدّراسيّة، وتوفير فرص تعليم متنوّعة ومبتكرة، فضلاً عن زيادة كفاءة عملية التّعلّم، وتخفيف الأعباء الإداريّة عن كاهل المعلّمين، وإدارة الوقت بفاعليّة، وتسهيل عمليّة المتابعة والتّقييم بشكل فوريّ، ودعم حدوث التّعلّم الذّاتيّ والتّطوير المهنيّ.

إذًا فنحن أمام فرصة تاريخيّة لتجاوز الحدود التّقليديّة للتّعليم وتقديم تجارب تعليميّة غير مسبوقة، بشراكة تعكس التّقدّم التّكنولوجيّ، وتظهر نتاج نضج فكريّ عالميّ يسعى لصنع علاقة مستجدّة على أسس وعي مسؤول بين الإنسان والآلة، وبين العقل البشريّ وإبداعاته الاصطناعيّة، بشكل يضعنا في عمق المسارات التعليميّة، وسمح لنا بفهمها وإدراكها بشكلها الرّقميّ دون فقدان الهويّة الإنسانيّة.

ورغم ذلك تبقى المسألة المطروحة: أنّى لهذه التّقنيّات اليوم من أنْ تقوم بدورها بقوّة في العمليّة التّعليميّة وتحرّر العقل من رتابة التّعليم القديم وأساليبه التّلقينيّة، دون أن تكون هي بحدّ ذاتها أداة التّلقين الجديدة المستترة بغطاء رقميّ تكنولوجيّ.

والمواجه لهذه المسألة هو حسّ المسؤوليّة الأخلاقيّة فينا، الّذي يحتّم علينا تصميم أنظمة تعليميّة محورها الذّكاء الاصطناعيّ وصبغتها وجوهرها الحفاظ على القيم الإنسانيّة، فيكون ديدنها تشجيع البحث والإبداع عوض التّقيّد بالقوالب الجاهزة من الإجابات المرتبطة بخوارزميّات جاهزة، فيغدو الذّكاء هنا تحفيزًا للفكر لا تقييدًا وإغلاقًا وتعطيلاً له، فتسعى لتحقيق التّوازن بين قدرات التّكنولوجيا وروحانيّات التّعليم الإنسانيّ، وتسعى لإحداث تجارب مثرية للتّعلّم دون استغناء عن الطّالب ولا عن المعلّم ولا تقليلاً لأدوارهم، إنّما ترقيتها وتطويرها لتغدو فاعلة بشكل أكبر من ذي قبل، فيظنّ الإنسان وله كامل الحقّ في الظّنّ بأنه على الرّغم من وجود أعظم الإنجازات التّقنيّة فإنّ له مكانة لإبراز شغفه وإبداعه بحريّة سقفها السماء، ليقينه أنّ الذّكاء الاصطناعيّ قد وجد في التّعليم كوجه من وجوه الفنّ المستدام، الّذي يدمج ألوان لوحة مهولة من عبقريّة ابتكار الآلة وحكمة وروحانيّة إبداع الإنسان.

اللبنة الخامسة:

مسايرة علوم العصر:
ضرورة أم اختيار؟

في عالم متغيّر الثّوابت، ومستحدث التّوجّهات، بأسس مليئة بالثّنائيّات تارة وبالتّناقضات تارة أخرى، تصبح مواكبة علوم العصر ماثلة أمام جدلية الضرورة والاختيار، إذ إنّ التّعليم التّقليديّ التّلقينيّ لم يعد قادرًا على مواجهة التّحدّيات المعاصرة، فقد تحوّلت أدوار التّكنولوجيا والذّكاء الاصطناعيّ هي الأخرى من أدوات مساعدة للتّعليم لنسيج جديد يشكّل العالم من حولنا، ويندمج في تعليم متكيّف بأجياله ونتاجاته مع المستقبل القريب والبعيد.

فلا شكّ أنّ التّعليم الّذي يتجاهل العلوم الحديثة فناؤه قريب لكونه قد أبقى نفسه أسير الماضي، وأقصى أدواته ونظمه وسياقاته عن سياق العصر الحاضر، فطلبة اليوم لا يسعون للمعرفة وحسب، فهي مطروقة في الطّرقات يعرفها القاصي والدّاني، بل هم بأمسّ الحاجة للمهارات الّتي تصنع المعرفة وتستحدثها وتنقدها وتحلّلها، فهم يطمحون لمسايرة علوم العصر من منطلق الحاجة لا الرّفاهيّة، ومن منطلق رغبتهم بطرق آفاق الإبداع والابتكار وسلوك رحلة استكشاف للمجهول، بأساليب وطرق جديدة غير مطروقة ولا مكرّرة، عوضًا عن البقاء والدّوران في ذات الدّائرة المغلقة من العلوم الرّتيبة البالية.

إذًا فنحن أمام خيار لا يمكن تجاهله، واتّجاه يفرض ذاته؛ لكون هذه النقلة النّوعيّة لمسايرة علوم العصر تعني حتميّة التّوجّه نحو تغيير أدوار أطراف العمليّة التّعليميّة بكاملها، وذلك لئلا تكون الجهود قشرة سطحيّة لا تمسّ جوهر التّعليم، فنرى أنّ المعلم يتحّول بدوره من ناقل للمعرفة إلى محفّز للإبداع وميسّر للتّفكير وموجّه للتّعلّم الذّاتيّ المستقلّ.

كما أنّنا سنرى الطّالب لا يخوض مرحلة تعليم وحسب، بل هو في كنف رحلة استكشاف للمعارف، إذ سينسلخ عن سمته كمتلقٍّ سلبيٍّ ينتظر المعلّم ليغذّي عقله بالمعرفة ليصبح جزءًا أساسيًا من عملية صنع المعرفة نفسها وليس استهلاكها وحسب، ولن يبقى وعاء يملأ بالمعارف النّظريّة بل مصدرًا ومنبعًا وإضافة للمشهد التّعليميّ بابتكاراته وإبداعاته وأفكاره المتفرّدة، وسيتجرأ بدافعيّة وشغف ليشارك تجاربه التّعليميّة عبر منصّات تعليميّة تشاركيّة ومجموعات نقاش، بروح تعاونيّة تسعى لإفادة غيرها، فهو سيصبح قائدًا، مبتكرًا، وشريكًا فاعلاً في تشكيل عالم لا يتوقّف عن التّعلّم باستدامة. (بيدار،٢٠٠٧)

وفي هذا السّياق وجب التّوقف عند مظاهر اقتضت وفرضت ضرورة مسايرة علوم العصر، لكوننا أمام قوّة فرضت ذاتها في السّاحات العالميّة والمحليّة، فنحن أمام: (دراكر،٢٠٢٢)، (دوفور،٢٠١٤)

- تشابك للعلم مع مختلف مناحي الحياة بكل لا انفصال بين وشائجه.
- ارتباط المعيشة اليوميّة بالتّقنيّات الحديثة بكامل تفصيلاتها.
- تأثير التّطوّر العلميّ على هيكلة المجتمعات بأكملها.
- تشويش في الهويّة الثّقافيّة أمام عصر العولمة الانفتاحيّ.
- ازدواجيّة الخصوصيّة الأصيلة والعموميّات المعاصرة.
- جدليّة التّراث والقيم الإنسانيّة أمام المعاصرة والنظّم الآليّة.
- الدّور الإنسانيّ أمام الدّور الرّقميّ في توجّه سريع نحو الأتمتة.
- المسؤوليّة الأخلاقيّة أمام التّطوّر العلميّ وحدوده.
- الحاجة لنموذج متوازن بين الانفتاح العلميّ والخصوصيّة المجتمعيّة.
- فهم الذّات بعمق ووعي أمام فهم الآخر بوعيّ ومسؤوليّة.

فكما هو واضح وجليّ فالتّعليم انعكاس لروح العصر، والمجتمعات تنمو وتزدهر بتطوّر أفكارها، والإنسان يواكب عصره بعلومه المتجدّدة، فإنْ لم تتجدّد هذه العلوم، فإنّه قد حكم على نفسه بالعيش في تقادم، وبالانفصال عن التّقدم، وفقدان القدرة على مواكبة الاستدامة والاستمراريّة في النّهوض والارتقاء،

فجوهر مواكبة العصر وعلومه ومتغيّراته هو الوصول لتحرير الإنسان من قيود الجهل، وتمكينه من قيادة دفّة التّغيير وتوجيهها لصالح الخير العام.

إنّ المآل النّقاشيّ يوصلنا في النّهاية إلى كون مسايرة علوم العصر ليست بين الضّرورة أو الاختيار، بل بكونها مسؤوليّة حضاريّة تتطلّب الوعي والحكمة والتّدبّر، وحقيقة الأمر أنّ الخيار الفعليّ ليس مرتبطًا بسؤال هل نساير أم لا نساير أو نواكب أم لا نواكب، بل في خيار كيف نواكب، ومتى، وأين وماذا، والأهم من ذلك هو خيار أنقود التّغيير نحن، أم ننقاد له وبه؟ فنحن أمام حالة من التّناقض الظّاهريّ، هل نستطيع السّيطرة على التكنولوجيا، أم سنجد أنفسنا أسرى لها، وهل هناك استفادة دون استقلال، أم استقلال دون استفادة، أم يمكننا الوصول لحالة من التّوازن بين الاستفادة والاستقلال؟.

اللبنة السّادسة:

التّعليم
وبناء قادة المستقبل

لقد كان التّعليم قديمًا يخوض مسيرة طويلة لنقل المعارف بين الأجيال، وكان في خضمّ ذلك يؤطّر العقول بقوالب محدّدة من التّفكير، فيتوقّف بذلك دوره عند حدود العقل، إلّا أنّه قد دخل حيّز التّغيير حاله كحال القطاعات الحياتيّة الّتي طالتها تيّارات الطّفرات الرّقميّة، والتّغييرات التّكنولوجيّة، وانفتاحات العولمة العالميّة، إذ أصبح يسعى في دوره الجديد نحو تشكيل قادة المستقبل، وبناء الأنفس، وصياغة القيم الإنسانيّة والمهارات العمليّة القياديّة، وشحذ الإرادة وتغذية الشّغف، وهذا كلّه لا يمكن صنعه في نطاق الحدود الفكريّة الضّيّقة الّتي لازمت التّعليم التّقليديّ، فهو الآن في سيرورة إحداث تعلّم قياديّ يتخطّى حدود السّهولة، ويطرق أبواب الإبداع، ويصنع تربة خصبة لبذور القيادة الحقيقيّة.

وبما أنّ القادة ليسوا نتاج صدف عشوائيّة، أو نتاجات عبثيّة للأنظمة التّعليميّة، فإنّ التّعليم المستقبليّ المنشود هو نظام القيادة المتولّدة من إيمان عميق بأنّ في كلّ فرد قائد يستطيع تولّي زمام أمور النّهوض والتّنمية ومسيرة التّطور لمجتمعه، وتمكينه بمهارات القيادة أمر حتميّ وضرورة حياتيّة لنهوض وطنه، وجعله جزءًا من هذه النهضة المتجدّدة، ويحتّم ذلك أنْ يغرس النّظام التّعليميّ الحديث قيم المسؤوليّة ومهارات النّقد والتّحليل، واتّخاذ القرارات وصنعها، وتعميق شغف القيادة في نفوس جيل الشّباب الواعد، فإن حدث ذلك، وقفنا أمام تعليم ريادي، فالتّعليم الّذي يصنع قادة يساهمون بصنع واقعهم، تعليم لا أسرى له ولا متلقّين سلبيّين لعلومه، وهذا ما يؤكّد مقولة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه- في ثاني خطاباته: **"وإنّ الاهتمام بقطاع التّعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وتوفير البيئة الدّاعمة والمحفّزة للبحث العلمي والابتكار سوف يكون في سلّم أولوياتنا الوطنية"**.

وليس بخافٍ أنّ المعرفة الحقيقيّة الّتي تنتج عن تعليم متطوّر هي ما تكون نتاجاتها قيادة تُعرّف بما نراه منها على أرض الواقع لا بما تقول وتخطب وتتفوّه، قيادة تلهم غيرها بتجاربها وخبراتها العمليّة، لا بما تمّ من خلالها حشو عقولهم بمعارف نظريّة، قيادة أسسها المهارات والقيم الإنسانيّة الحياتيّة، وهدفها دمج المعارف الإبداعيّة بالحكمة الإنسانيّة لصنع قادة يقدّرون العمل الجماعيّ، ويعرفون عمق الأثر القياديّ الإيجابيّ، ويدركون أنّ القيادة ليست منصبًا تشريفيًّا إنّما مسؤوليّة تكليفيّة لصنع غد أفضل لمجتمعاتهم.

إنّ كلّ ما سبق يتأتّى بتطبيق تعليم يسعى في جوهره لتحقيق غاية ساميّة ألا وهي بناء القادة، وصقل شخصيّات قياديّة متكاملة قادرة على الوقوف في وجه التّحديّات واستباقها، ويظهر ذلك من خلال ما يحدثه التّعليم من أبعاد على الشّخصيّة القياديّة من مثل: (الحضرميّ، ٢٠٢٣)، (الزّدجالي،٢٠١٤)

- صنع الشّخصيّة القادرة على إحداث التّغيير الإيجابيّ، برؤية واضحة للمستقبل المنشود، وقدرة عميقة للتأثير بإيجابيّة على الآخرين، والعمل على تنمية شخصيّتهم ببناء ثقتهم بذاتهم بشكل أعمق، وتطوير الذّكاء العاطفيّ والانفعاليّ لديهم، وتعزيز المرونة النّفسيّة فيما يمرّون به من عوائق وتحدّيات.
- تعميق الالتزام القيميّ وتعزيز المبادئ الإنسانيّة الأصيلة، وتأكيد فكرة المسؤوليّة المجتمعيّة لدى هؤلاء القادة بما يضمن خوضهم لمعترك الحياة بنزاهة وشفافيّة مستمرّة.
- إملاكهم مهارات تفكيريّة عليا ناقدة، وقدرة على حلّ المشكلات وتحليلها، وتكيّف مرن وسلس مع المتغيّرات، من خلال فكر إبداعيّ ابتكاريّ وريادي، وقدرة على اتّخاذ القرارات بشكل مدروس.
- إكسابهم مهارات التّواصل مع أنفسهم، ومع غيرهم من أبناء مجتمعهم، ومع الآخر من حولهم، وبناء العلاقات المنفتحة بمسؤوليّة ووعي وحدود لا تتجاوز القيم والأصالة المتجذّرة فيهم، وتعميق إيمانهم بقدرتهم على إحداث التأثير الإيجابيّ وإحداث التّغيير من خلال تواصلهم بفاعليّة وبما يملكونه من مهارات إقناع عالية.

- تمكينهم من المهارات الرّقميّة والتّنظيميّة، وإدارة التّطبيقات التّكنولوجيّة، وتعميق شغفهم نحو الابتكار التّقنيّ والإبداع الرّقميّ.
- تصميم وتنفيذ حلقات عمل ومعسكرات وبرامج تدريب لتعميق مفهوم القيادة الشّبابيّة وإعداد القادة، وتشجيع مبادرات التّطوير المهنيّ، وتجهيز منصّات الابتكار الرّقميّة، وحاضنات الأعمال الإبداعيّة، وفتح باب التّبادل الدّولي في مجالات التّدريب والتّطوير القياديّ.
- تطوير المناهج برؤية صناعة القادة، وتفعيل برامج الإرشاد والتّوجيه القياديّة، ودعم مشاريع البحث والابتكار في المجالات القياديّة الرّياديّة على اختلاف التّخصّصات، للوصول بهذه المشاريع للتّنافسيّة العالميّة.

وفي هذه الأبعاد يظهر التّعليم المنشود الّذي يحمل رسالته الحقيقيّة الّتي تتجاوز حدود الجيل والزمان والمكان، رسالة تعمل على وضع خطوط عريضة وأطر واسعة مرنة لتشكيل النّفوس والعقول القياديّة، ويظهر هدفه وغايته الجوهريّة في بناء قادة يحملون شغف تمكين الآخرين لا ذواتهم وحسب، وتتعمّق نتاجاته بصنع قادة ينشدون إيجاد بيئة خصبة لنموّ الأفراد المتميّزين، لا نموّهم وتميّزهم وحسب، فهو بالمحصّلة تعليم لصنع قادة يصنعون قادة ضمن سلسلة تغيير إيجابيّ مستدام، إذ يستمرّ تناقلهم لتعليمهم القياديّ كإرث أزليّ لا ينتهي، فهو يبدأ بإنجازاتهم ويستمرّ بتأثيرهم في غيرهم من خلال قدراتهم وقيمهم وأهدافهم، ومن خلال إقدامهم دون خوف نحو تحقيق أحلامهم مهما بدت كبيرة أو مستحيلة، فهم بذلك يقطعون وعدًا لمستقبلهم ومستقبل من يأتي من بعدهم، بغرس بذور القيادة في كلّ حين، وفي كلّ فكرة، وابتكار ومشروع، ليتعّهدها جيلهم ومن يرثهم بالاهتمام والتّطوير، فتغدو نتاجًا قياديًّا مستقبليًّا يحمل ضمن أوراقه وثماره استشراف الغد الأفضل والتّغيير الأقوى، وتكون قطوفه دانية لكلّ يد تريد البناء لا الهدم.

اللبنة السّابعة:

إستراتيجيّات تعزيز التّواصل الفعّال بين الأسرة والمدرسة

هناك مقولة مضمونها أنّ: "التّربية كالغرس، المعلّم يغرس والأهل يسقون، وبتعاونهما تثمر شجرة المعرفة"، ويقول الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدّين: "اعلم أنّ المعلّم مشغول بتهذيب أخلاق الصّبيان وتربيتهم، وهو من أهمّ الأمور وأعظمها خطرًا، وقلوب الصّبيان أمانة عند والديهم ومعلميهم، والصّبي قابل لكلّ ما نُقش فيه ومائل إلى كلّ ما يُمال به إليه."

من هذه المقولات يظهر عمق التّرابط، ووثيق الصّلة بين الأسرة والمدرسة، إذ في هذه العلاقة ينتج عامل التّكامل لتشكيل شخصيّة سويّة وقويّة للطّالب، فهو إذ يكون بين عالمين متكاملين، حميميّة الأسرة ودفئها وقيمها، ونظاميّة المدرسة ومعارفها وعلومها، فبهما يتشكّل نسيج شامل لإنسان تربيته وتنشئته جمعت ما بين الفكر والقلب، والقيم والمهارة، والعاطفة وتحمّل المسؤوليّة، في إطار متوازن متكامل يسعى لتأهيل الإنسان أمام تحدّيات لزمن تتسارع فيه وتيرة الحياة، وتتعقد فيه متطلّباتها.

هذا ويتجاوز التّواصل والتّكامل بفعاليّة بين الأسرة والمدرسة تبادل المعلومات والتّقارير، ليضرب بجذوره في صنع عمليّة إنسانيّة تشاركيّة، غايتها تحقيق فهم شامل للطّلبة كأناس متكاملين، فالمدرسة بخبراتها التّربويّة والأكاديميّة، والأسرة بفهمها العميق لشخصيّة الطّالب وظروفه، يتعاضدان لتشكيل منظومة متكاملة هدفها بناء إنسان قادر على مواجهة تحدّيات الحياة.

ولعلّ أهمّ إستراتيجيّات تعزيز هذا التّواصل تعزيز مفهوم "الشّراكة التّربويّة" الّتي تخرج عن حدود العلاقة التّقليديّة بين الطّرفين، ويكون قوامها الاحترام المتبادل والفهم العميق لدور كلّ طرف في العمليّة التّربويّة، فالأسرة تخرج عن كونها متلقّية للمعلومات من المدرسة، والمدرسة تخرج عن حدود كونها منفصلة عن بيئة

الطّالب الأسريّة، ويتمّ فتح باب تواصل إنسانيّ بينهما، وبذلك يحدث جوّ من الحوار المستمر البنّاء بين الطّرفين، يتجاوز المستوى السّطحيّ ليصل إلى أعمق مستويات الفهم والتّعاون، فيصبح كلّ طرف مكمّلاً للآخر في رحلة بناء شخصية الطّلبة وتطوير قدراتهم والحفاظ على قيمهم. (بلانك،٢٠١٦)

إذًا هذا التّواصل ليس ترفًا، ووقت فراغ يملأ، بل هو حتميّة وضرورة تربويّة، ومسؤوليّة إنسانيّة تحملها الأطراف كافّة، والتزام أخلاقيّ قيميّ تجاه الطّلبة، وردم لهوّة وفجوة بين عالمين أساسهما تكامليّ على عكس ما هو مشاهد وحاصل في أغلب المجتمعات، وتوجّه لتحقيق توازن ووعي مسؤول لدى الشّباب لجعلهم قادرين على الخوض في غمار الحياة بثقة واقتدار.

ويتطلّب نجاح هذا التّواصل تطبيق إستراتيجيّات مدروسة وممنهجة، وآليات فعّالة ومرنة، لضمان تحقيق تعاون مستمرّ للوصول للغايات والأهداف المنشودة، وتلمّس الآثار المرتبطة بها، فهذه الرّوابط تعمل على تحسين أداء الطّالب أكاديميًّا، وتطوير سلوكه بشكل إيجابيّ، وتعزيز ثقته بنفسه، وتزيد من دافعيّته للتّعلّم بفعاليّة، وتعزّز المشاركة المجتمعيّة لأولياء الأمور، وتحسّن جودة المخرجات التّعليميّة، وغيرها الكثير من الآثار الّتي تعود بالنّفع على أفراد المجتمع كافّة، إذ إنّ التربية ليست إعدادًا للحياة، بل هي الحياة نفسها، وعندما تتعاون الأسرة والمدرسة، تصبح هذه الحياة أكثر ثراءً وعمقًا، ومن هذه الإستراتيجيّات الّتي تعمّق أواصر التّعاون:

- **التّواصل الرّقميّ:** باستخدام أداوت التّواصل الرّقميّ، من منصّات إلكترونيّة، وتطبيقات تواصل مدرسيّة، وبوّابات تعليميّة، وتفاعل مع مجموعات التّواصل الاجتماعيّة.
- **التّواصل المباشر:** بالرّسائل النّصيّة، والبريد الإلكترونيّ، والمكالمات الهاتفيّة، والحضور الشّخصيّ لمقابلات فرديّة، واللقاءات الرّسميّة، ومجالس الآباء والمعلّمين، والزّيارات المنزليّة.
- **التّواصل المكتوب الرّسميّ:** بتبادل التّقارير الدّوريّة، والنّشرات المدرسيّة، والخطابات الرّسميّة.

- **المشاركة في المبادرات التّفاعليّة:** كالانضمام لفعاليّات اليوم المفتوح، والمعارض المدرسيّة، والاحتفالات الوطنيّة، والمناسبات المتعدّدة، واحتفالات تكريم الطّلبة، والمسابقات المجتمعيّة.
- **المشاركة في حضور حلقات عمل** ودورات تدريبيّة للأهالي، ودورات توعية تربويّة، والانضمام لعضويّة مجالس أولياء الأمور والمعلميّن، وفتح باب تبادل الخبرات والتّعاون بين الأهالي فيما بينهم، وفيما بين الكادر المدرسيّ.
- **المشاركة في صنع القرارات واتّخاذها:** من خلال عضويّات وانتسابات للجان معيّنة ومخصّصة المهمّات، والاستجابة لاستبانات وتقييمات تطلبها المدارس كتغذية راجعة حول جانب معيّن في العملية التّعليميّة بشكل عام أو خاصّ.
- **المشاركة في حصص وتجارب صفيّة:** من باب نقل الخبرات للطّلبة، وفتح باب تواصل أعمق بين الأسر والبيئة الصّفية المليئة بالتّجارب والتّساؤلات.

وهذه الإستراتيجيّات قد تواجه تحدّيات لدى محاولة تطبيقها، من مثل ضيق وقت الأهالي، وتعدّد الأدوار والمسؤوليّات الّتي تقع على عاتقهم، وصعوبة التّنسيق أحيانًا لتنفيذ هذه المبادرات والإستراتيجيّات، ومحدوديّة الموارد الدّاعمة لتنفيذ هذه الأفكار، وضعف البنى الأساسيّة لبعض المدارس، وقلّة الخبرة في تطبيق التّقنيّات الرّقميّة الحديثة واستخدامها للتّواصل فيما بين الأطراف المعنيّة.

إنّ فهمنا العميق لحيويّة تفعيل التّواصل البنّاء بين الأسرة والمدرسة وأهميّته، يكشف عن جوهر كونه ليس تواصلاً روتينيًا وحسب، بل هو جسر ممتدّ بإنسانيّة واحترافيّة لصنع جيل قياديّ متّزن نفسيًا، فعندما تتكامل رؤية الأسرة مع رسالة المدرسة، يكون النّتاج فضاء تربويًا يستوعب الطّلبة بأبعادهم الإنسانيّة، ويمنحهم الأدوات ليكونوا قادرين على الإبداع والتّميّز، فكلاهما يكمّل مهمّة الآخر، فالمدرسة والبيت كجناحيّ الطّائر، لا يمكن للطّالب أنْ يحلّق عاليًا ويتألق بتحليقه دون وجودهما متّحديّن.

وختاماً، فإنّ مستقبل التّعليم يعتمد، فيما يعتمد، على قدرتنا على تعميق هذا التّواصل وتطويره، ليصبح نموذجًا حيًّا للشّراكة التّربويّة الحقيقيّة، إذ إنّ كلّ طالب بحدّ ذاته مشروع إنسانيّ فريد، ونجاحه يعتمد على تضافر جهود الأسرة والمدرسة على حدّ سواء، إذ يقال بأنّ المعلّم والأهل شركاء في صناعة المستقبل، ونجاح الأبناء مقرون بعدم الفصل بينهما.

المدرسة الباكستانية الدولية

تجذير الرّؤية الرّابعة

تبرز قضيّة التّطوير والتّحديث في التّعليم كحدث محوريّ على السّاحات العالميّة والمحليّة، لما تواجهه هذه القضيّة من تبعات طالتها نتيجة التّحوّلات العميقة المعاصرة، فتغدو هذه القضيّة أمرًا يستحق التّأمّل فيه وتحليله، للمساهمة من جانبنا والانخراط بثورة وشيكة في النّظم التّعليميّة العالميّة، وإلّا فلو اكتفينا بالوقوف متفرّجين ومبتعدين، سيفوتنا ركب النّهوض الّذي قارب على الحصول، إنْ لم يكن قد حصل فعلاً، وهذا هو الخسران الكبير.

فهذا التّحول المطروح في النّظم التّعليميّة لم يعد خيارًا بل ضرورة حتميّة، تأتّت من طبيعة العصر وتطوّراته الرّقميّة المتسارعة، وتجاوز المعرفة حدود الغرف والقاعات الصّفيّة، فغدت متاحة في كلّ مكان وزمان، ممكنة التّحصيل دون قيود وحدود، ممّا استوجب إعادة النظر في دور المؤسّسات التّعليميّة، والتّغيّر الحاصل في طبيعة العلاقة بين المعلّم والمتعلّم، وبين المدرسة والأهل، وبين أطراف العمليّة التّعليميّة كافّة، ولكن ينبغي التّمعّن برؤية عميقة مستشرفة للمستقبل الجديد.

وبداية هذا التّحوّل سيرتبط بتغيّر التّعليم بنمطيته القديمة القائمة على التّلقين ليصبح تعليمًا إبداعيًّا مبتكرًا، والطالب سيتجرّد من كونه مجرّد متلقٍّ للمعرفة، ليشارك بصنعها وتطويرها، وهذا سيتطلّب تغييرات جذريّة في المناهج وأساليب التّدريس وفلسفة التّعليم بأكملها، إذ سيصبح مطلوبًا التّركيز على كلّ ما من شأنه أنْ يغرس مهارات وقيم وقدرات إنسانيّة مبدعة تسهم في نقد الواقع وتحليله وتقديم حلول لمعطياته وتحدّياته.

وسيكون هذا التّحوّل حاصلاً في فضاء رقميّ يحمل إمكانات هائلة، ويؤدّي دورًا محوريًّا في تشكيل مستقبل التّعليم، وسيتحتّم آنذاك العمل على إيجاد توازن بين التّقنيّة والإنسانيّة في هذه العمليّة، فالتّكنولوجيا وأدواتها وجب أنْ تبقى وسيلة لا غاية، وأن تكون موجودة لخدمة القيم الإنسانية والأهداف التربوية النبيلة لا لجعلها تابعة لها.

كما سيتطلّب هذا التّطوير إعادة تعريف لمفهوم التّميز والنّجاح، إذ لم يعد كافيًا أن يقاس نجاح المتعلّمين وفقًا لأدائهم في امتحانات تقليديّة روتينيّة، بل وجب استحداث معايير تقييميّة جديدة، تقيس قدرات الطّلبة ومهاراتهم المرتبطة بتعلّمهم بشكل مستدام، وقدرتهم على التّكيّف مع المتغيّرات، وإبداعهم في إيجاد حلول للتّحدّيات الّتي تواجههم.

فتطوير التّعليم ليس مشروعًا تقنيًّا أو إداريًا بل رؤية حضاريّة شاملة، تتطلّب توجّهًا يستوعب تحدّيات الحاضر، ويستشرف آفاق المستقبل، توجّه في عمقه ربط لأكثر من جانب وبعد بشكل متكامل، مبدؤه الإيمان بضرورة وحتميّة التّحوّل الرّقميّ في البنية التّعليميّة، والدّمج التّكنولوجيّ للتّقنيّات الحديثة في المناهج التّعليميّة وأساليبها، والسّعي لتحقيق تعلّم رقميّ مستدام، في بيئات تعلّم تفاعليّة تشجعّ التّعلّم الذّاتيّ، ودمج تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ بشكل ابتكاريّ ومبدع، وتفعيله ضمن عمليات التّقييم والتّعلّم وصنع القرارات التّعليميّة أو دعمها، ومن ثمّ ترسيخ قيم الإبداع والابتكار، وتشجيع المشاريع الابتكارية، وتطوير حلول ومقترحات لتحقيق التّميّز في حقول ريادة الأعمال. (الفريجات،٢٠١٩)

ومن ثمّ إيلاء الاهتمام لقطاعات التّعليم المهنيّ والتّقنيّ، والعمل على استحداث برامج تطوير مستدام لها، لمواكبة متطلّبات سوق العمل، وتعميق الشّراكة الإستراتيجيّة بين التّعليم، والقطاعات المهنيّة والتّقنيّة والقطاع الخاصّ، من منطلق تبادل الخبرات والمعرفة، والمشاركة في بناء قادة المستقبل، وتحقيق التّنمية القياديّة الشّاملة لهم، بإكسابهم المهارات القياديّة، والقدرات التّفكيريّة العليا، وإشراك المجتمع في صنع القادة من خلال فتح باب التّواصل المجتمعيّ والشّراكة التّعليميّة فيما بين الأسرة والمدرسة.

بالتّالي فإنّ نجاح المنظومة التّعليميّة لتصبح منظومة رائدة رياديّة يعتمد على التّكامل بين المحاور والعناصر السّابقة جميعها، مع التّركيز على التّوجّه نحو تحقيق تطوير تعليميّ مستدام، وذلك من خلال وضع رؤية واضحة للمستقبل تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتحقّق توازنًا بين نتاجات الآلة والقيم الإنسانيّة.

ووسط تلاحق التّغييرات السّريعة الدّاعية للتحوّل، يظهر سؤال حيويّ مفاده:

كيف يمكننا أنْ نبني نظامًا تعليميًا يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين التّقنيّة والإنسانيّة، وبين الكفاءة والقيم؟

وتتجلّى الإجابة بضرورة فتح باب للحوار المجتمعيّ بشكل عميق ووثيق الصّلة للأطراف المعنيّة بالعمليّة التّعليميّة كافّة، حتّى يصبح تطوير التّعليم مشروعًا حضاريًا شاملاً يحمل في طيّاته بذور التّغيير الإيجابيّ المستدام.

الرّؤية الخامسة:
التّعليم والقيم الإنسانيّة

استشراف الرّؤية الخامسة

اللبنات

- التّعليم وسيلة لتعزيز الانتماء الوطنيّ والهويّة الثّقافيّة والعمانيّة.
- دور الأنشطة الطّلابيّة في غرس قيم الانتماء والولاء الوطنيّ.
- دور المؤسّسات التّعليميّة في تعزيز القيم الاجتماعيّة والإنسانيّة.
- البرامج التّعليميّة لتعزيز وعي الطّلبة بالقضايا البيئيّة.

تجذير الرّؤية الخامسة

ونُهيبُ بأبنائنَا وبناتنَا التمسُّكَ بالمبادئ والقيم، التي كانت وستظلُ ركائزَ تاريخنَا المجيد، فَلْنَعْتزّ بهَويَتنَا وجَوْهَرِ شخصيتنَا، ولنَنْفَتحْ على العالَم، في توازنٍ ووضوحٍ، ونَتَفَاعَلْ معه بإيجابيةٍ، لا تُفْقِدُنا أصالتَنَا ولاَ تُنسينا هويتَنَا.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة ذكرى تولي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢٢

إنّنا إذ نرصد التحديات التي يتعرض لها المجتمع ومدى تأثيراتها غير المقبولة في منظومته الأخلاقية والثقافية؛ لنؤكد على ضرورة التصدي لها، ودراستها ومتابعتها، لتعزيز قدرة المجتمع على مواجهتها وترسيخ الهوية الوطنية، والقيم والمبادئ الأصيلة، إلى جانب الاهتمام بالأسرة؛ لكونها الحصن الواقي لأبنائنا وبناتنا من الاتجاهات الفكرية السلبية، التي تخالف مبادئ ديننا الحنيف وقيمنا الأصيلة، وتتعارض مع السمت العُماني الذي ينهل من تاريخنا وثقافتنا الوطنية.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه اللّه ورعاه-
بمناسبة الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عمان ٢٠٢٣

ونسعى دائما لتعزيزِ الجهودِ والبرامجِ الحكوميّة للحفاظِ على إرثِنا الأخلاقيِّ والقيميِّ والسُلوكيِّ وعلى تبني مبادراتٍ حكوميّة ومجتمعيّةٍ واسعة تُمكِّنُ هذه الأجيالَ من استلهام موروثِنا الوطنيِّ والتسلُّحِ بمبادئِهِ الصّافيةِ والاحتكامِ لمنظومتِنا الأَخلاقيّةِ السّاميةِ.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه-
بمناسبة ذكرى تولي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢٥

الشّكل (٦)
الرّؤية الخامسة: التّعليم والقيم الإنسانيّة

استشراف الرّؤية الخامسة

ارتبط التعليم منذ الأزل بتعزيز القيم الإنسانيّة وتعميقها كركيزة لبناء الحضارة وتطوّر المجتمع، فهو إذ يقوم بدوره في نقل المعارف بشكلٍ رتيب وتقليديّ، إلّا أنّه يقوم بصقل الشّخصيّة الإنسانيّة وتعزيز قيمها النّبيلة الّتي تشكّل جوهر حياة الإنسان بعلاقاته وتحرّكاته وأفكاره وتوجّهاته.

إنّ قيام التّعليم بصنع المعرفة وإكساب المهارة إلى جانب غرس القيم ثلاثيّة ملحّة لا مناص منها في ظلّ التّحدّيات العالميّة والتّطوّرات التّكنولوجيّة المتسارعة، فالمجتمعات التّي توازن بين التّقدّم العلميّ والتّكنولوجيّ وتبقى محافظة على قيمها الإنسانية الأصيلة هي القادرة على بناء مستقبل مستدام أسسه قويّة.

وقد تجلّى ذلك بوضوح لا مراء فيه من خلال كلمة حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه- حقيقة كون التّعليم قوّة تصوغ الأمم، وترسم ملامحها، وتستشرف مستقبلها، وتصبح مصدر تلاحم للمعارف والقيم الإنسانيّة والمهارات، ينبثق عنها انتماء وطنيّ وحسّ إنسانيّ، وفخر أصيل بالهويّة الوطنيّة، وشرف لا يدانيه شرف لحمل أمانة إرث أمّة عظيمة، وكشف منجزاتها المتتالية أمام المحافل الدّوليّة والعالميّة.

من هذا المنطلق، يتوجّه التّعليم بكلّ ما فيه من عناصر وسياسات وأدوات ونظم ومعايير لبناء المناهج والأنشطة المتوازنة المعزّزة لروح الولاء، وقيم الانتماء الاجتماعيّة والإنسانيّة، وقيم الانتماء البيئيّ وأهمية تحقيق الاستدامة فيها واحترامها، بما يضمن حدوث تنمية مستدامة قيّميّة وأخلاقيّة لا تعليميّة وحسب، وتشكيل وعي طلابيّ قادر على مواجهة التّحدّيات بانفتاح مسؤول.

لقد أكّدت رؤية عمان ٢٠٤٠، على أهميّة تطوير نظم تعليميّة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتؤكّد على القيم العُمانيّة الأصيّلة، وتنخرط بانفتاح عالميّ مسؤول وواعٍ، وتجلّت هذه النقاط في محاور عديدة، منها تطوير المناهج التّعليمية لتركّز في جانبها الأكبر على القيم الأخلاقيّة والمواطنة الصالحة، والتّوجّه نحو تعزيز الهويّة الوطنيّة جنبًا إلى جنب مع الانفتاح الثّقافيّ العالميّ، والعمل على تنمية مهارات التّفكير النّقديّ والإبداعيّ لدى الطّلبة، في ضوء الحفاظ على القيم الإنسانية الأساسيّة من تقبّل للآخر وتسامح وتعاون واحترام للتّنوع والاختلاف.

وفيما يتعلّق بالمجريات التّعليميّة على الأصعدة العالميّة، فقد ظهر التّوجّه ذاته نحو صناعة نظم تعليميّة دامجة للقيم الإنسانيّة في حيثيّاتها المنهجيّة وأهدافها ونتاجاتها التّربويّة، إذ أكّدت منّظمة اليونسكو على أهمية حدوث تعليم ينحو بمخرجاته لصنع تنمية مستدامة، مع التّركيز على جانب القيم العالميّة المشتركة وتعزيزها كالسّلام والعدالة وتكافؤ الفرص، وتجهيز عدد من البرامج والمبادرات التّعليميّة الهادفة لإحداث تلاقٍ مثمر بين التميّز الأكاديميّ والتّنمية الشّخصيّة والقيميّة للطّلبة.

إلّا أنّ هذه التّوجّهات عالميًّا ومحليًّا تواجه العديد من العقبات، تتمثّل أولاها بتحقيق التّوازن بين متطلّبات العصر الرّقميّ والحفاظ على القيم الإنسانيّة، فتبرز معضلة الأخلاقيّات الرّقميّة المواجهة للتّطوّرات التّكنولوجيّة المتسارعة، وثانيها جدلية التّواصل الإنسانيّ المباشر وخصوصيّته في عصر التّواصل الافتراضيّ وانفتاحه على مصراعيه، وغيرها الكثير من تحدّيات تفرض إعادة النّظر في مناهج التّعليم الحاليّة.

ولمواجهة هذه التّحدّيات ينبغي التّوجّه نحو دمج التّعلّم القيميّ كبعد أساسيّ من أبعاد التّعليم ونتاجاته، واستحداث موادّ تختصّ بتعليم الأخلاقيّات والمواطنة الصّالحة والقيم الإنسانيّة، وربط تطبيقها بطرق رقميّة تصلح لكلّ زمان ومكان وبيئة، مع إتاحة الوصول إليها بسهولة، كما تتطلّب تصميم وتنفيذ برامج وحلقات تدريب تختصّ بتأهيل المعلمين في جوانب التّربية الأخلاقيّة والقيميّة، وآليّات دمجها في المناهج والأنشطة، ومتابعة أداء المعلّمين في تعزيزهم للقيم بشكل دوريّ، مع توجيه اللّجان والمجالس الطّلابيّة نحو تفعيل وتطبيق قيم القيادة والمسؤوليّة، وتشجيعهم لتنفيذ أنشطة تطوّعيّة مجتمعيّة تعزّز من قيم الانتماء والولاء، وتشجيع مؤسسات المجتمع المحليّة على الانخراط بتعزيز التّربية القيميّة للطّلبة من منطلق دورهم ومسؤوليتهم المجتمعيّة إلى جانب دور المدرسة القائم فعليًا. (Halstead,2000)

إذًا فلا جدل أنّ التعليم قوّة إحداث التّغيير المجتمعيّ، وتعزيز الانتماء الوطنيّ، وتأصيل الهويّة الثّقافيّة، وأداة غرس القيم الوطنيّة في نفوس الأجيال الجديدة وإعدادها لمواجهة تحدّيات المستقبل، بما يملكونه من مهارات قياديّة، ومعارف مبتكرة إبداعيّة، وقيم وطنيّة إنسانيّة، لتحقيق رؤية وطنية تضع سلطنة عُمان في ركب حضارات الدّول المتقدّمة الّتي عملت على تأصيل المعاصر، وتعصير الأصيل.

اللبنة الأولى:

التّعليم وسيلة لتعزيز الانتماء الوطنيّ والهويّة الثّقافيّة والعمانيّة

تسعى المنظومات التّعليميّة في مختلف الدّول عمومًا وفي سلطنة عمان على وجه الخصوص، لتحقيق الرّسوخ والثّبات لهويّة شعوبها الوطنيّة، وقيمهم الثّقافيّة، وربطهم بعمق بروابط الانتماء والولاء الوطنيّ، فتعمل بتآزر بين منهجها وأساليبها وتوجّهاتها لتحقيق هذه الغايات، فتبثّ مضامين الانتماء الوطنيّ والخصوصيّة الثّقافيّة في تفاصيل العمليّة التّعليميّة من بداياتها وصولاً لنتاجاتها، فنجد أغلب الدّراسات والتّوجّهات تتّجه صوب تعميق الفهم للتّاريخ الوطنيّ الأصيل، والتّعرّف للشّخصيّات الوطنيّة البارزة، وتتبّع الإنجازات الحضاريّة لسلطنة عمان على مرّ الزّمان، لتشكيل الوعي العميق لدى الطّلبة بهوّيتهم الوطنيّة وانتمائهم الصّادق الأصيل، فالهوية الوطنيّة كالشّجر، كلّما عمقت جذورها، ارتفعت أغصانها شامخة.

ومن منطلق تعميق هذا البعد الوطنيّ لدى الطّلبة، فإنّ المعلّم أيضًا يقع على عاتقه مسؤوليّة تعزيز هذه الهويّة، بكونه قدوة وموجّهًا، يغرس في نفوس طلبته حبّ الوطن والاعتزاز به، فيصمّم الأنشطة الصّفيّة واللامنهجيّة الّتي تعزّز القيم الوطنية بربط المعرفة النّظريّة التّاريخيّة الوطنيّة بالممارسة العمليّة المجتمعيّة المنتمية، فتصبح الهويّة الوطنيّة جزءًا أصيلاً لا يتجزأ من شخصيّة الطّلبة، فالهويّة الوطنيّة ليست ما نرثه من الماضي وحسب، بل ما نبنيه للمستقبل، وفضلاً عن ذلك فإنّه يقوم بتفعيل الوسائل التّعليميّة المتطوّرة والمنصّات الرّقميّة بفعاليّة وكفاءة لنقل التّراث الثّقافيّ العمانيّ، وتعزيز القيم الوطنية بأسلوب عصريّ جاذب لانتباه الأجيال الجديدة ومتناسب مع تطلّعاتهم.

ففي خضمّ هذه الأحداث والثّورات التّكنولوجيّة، يصبح الحفاظ على الهويّة الوطنيّة والقيم الإنسانيّة أكثر النّتاجات حاجة لتحقيقها، ومن خلال التّعليم ونظمه وأدواته، يتمّ حماية هذه الهويّة أوّلاً، وضمان استمراريّة تناقلها إرثًا حضاريًّا لا يزول ثانيًا، وتطوير حيثيات العمل بها والاعتزاز بالانتماء لها بما يتناسب ومتطلّبات العصر دون المساس بجوهرها ثالثًا، إذ إنّ أصالة الهويّة تكمن في قدرتها على التّجدّد دون فقدان جوهرها.

فالمنظومة التّعليميّة المخصّصة لتعميق الجانب الوطنيّ تحمل في جعبتها العديد من الممارسات والتّوجهات الّتي تقدّمها للأجيال، من منطلق رغبتها بتحقيق استدامة قيميّة وانتماء وطنيّ عميق، ومن هذه التّوجّهات:

- **تطوير المناهج الدراسيّة وتحديثها:** بتضمين تاريخ سلطنة عمان وتراثها في المقررات، والتّركيز على اللغة العربيّة والتّراث الأدبيّ العمانيّ، ودراسة الجغرافيا والموارد الطبيعيّة للسّلطنة.

- **تخصيص الأنشطة والفعاليات المدرسيّة لهذا البعد الوطنيّ:** من خلال إحياء المناسبات الوطنيّة، وتنظيم المسابقات التّراثيّة والثّقافيّة، وتنفيذ زيارات للمواقع التّاريخيّة والمتاحف العمانيّة المتطوّرة الحديثة، ولعلّ (متحف عمان عبر الزّمان) خير مثال على ذلك، فقد تفضّل بوضع حجر الأساس له المغفور له بإذن الله جلالة السّلطان قابوس بن سعيد -طيّب الله ثراه- وها هو اليوم يحظى بتدفّق يوميّ من المواطنين والطّلبة والأكاديميّين، إلى جانب ما حصده من الجوائز العالميّة في العام الماضي ٢٠٢٤م.

- **تصميم برامج لتربية المواطنة:** إذ تسعى وزارة التّربية والتّعليم لتعزيز قيم المواطنة في نفوس النشء من خلال مجموعة البرامج الهادفة والّتي من أبرزها تقييم المدارس المشاركة في تطبيق مشروع (من أجل الوطن: تفاعل إيجابيّ وشعور بالمسؤوليّة)، وتنفيذ برامج وحلقات تعزيز قيم المواطنة في المجتمع المدرسيّ، والبدء بتطوير دليل (من أجل الوطن: تفاعل إيجابيّ وشعور بالمسؤوليّة).

- **تعزيز القيم العمانيّة:** وذلك من خلال التأكيد على قيم التّسامح والتّعايش، وغرس مبادئ الولاء والانتماء، وتعزيز التّكافل الاجتماعيّ.

- **تفعيل دور المعلّم في تربية المواطنة:** فيصبح هو النّموذج والقدوة للطّلبة، ويقوم بربط المواد الدّراسيّة بالواقع العمانيّ، ويفتح باب الحوار ويشجّع النّقاش المتعلّق بالهويّة الوطنيّة ومضامينها.
- **الموازنة بين الأصالة والمعاصرة:** فهذه دعوة لإمساك العصا من المنتصف، فننفتح على تأثيرات العولمة بوعيّ، ونحافظ على التّراث واللغة بفخر، من أجل تمكين الجيل من الاعتزاز بهويته وانتمائه لوطنه دون تهميش أو تحييد، مع بقائه متمسّكًا بقيم وطنه وعاداته.

وكتجسيد فعليّ لهذه التّوجّهات فقد قامت وزارة التّربية والتّعليم في سلطنة عمان بإنشاء دائرة المواطنة بشكل رسميّ ضمن هيكلها التنظيمي، إذ تعمل من خلال اختصاصاتها على تعزيز الهويّة الوطنيّة العُمانيّة لدى الطلبة، كما تم إنشاء قسم الثّقافة الدينيّة بدائرة التّربية الإسلاميّة وهو يُعنى بالتّوعية الدّينيّة الطّلابيّة، وبثّ القيم الأخلاقيّة الفاضلة، ونشر ثقافة التّسامح ونبذ العنف والسّلام وهي القيم الّتي يقوم عليها جوهر الهويّة العُمانيّة، وقد قامت الدّائرة بعدد من الخطوات الفاعلة لتعزيز قيم المواطنة والانتماء العمانيّ، ومنها:

- إصدار عدد من الوثائق الدّاعمة كوثيقة المفاهيم العامة في المناهج الدراسيّة في سلطنة عُمان الّتي تهدف لتحديد المفاهيم الّتي يجب دمجها وتعزيزها في المناهج الدّراسيّة كالتّربية على المواطنة.
- إصدار وثيقة التّربية على المواطنة بوزارة التّربية والتّعليم التي تعتبر مرجعًا يستند إليها العاملون في الوزارة، والمختصّون بالتّربية على المواطنة لإعداد النّشء على المواطنة.
- إصدار كتاب (سلطنة عُمان الهويّة الوطنيّة والتّراث العالميّ) بهدف تقديم صورة تعريفيّة بالهُويّة العُمانيّة وإبراز ملامح التّراث العُمانيّ.
- إصدار فيلم كرتونيّ بعنوان (لوطني أنتمي)، الّذي يتضمّن عشر حلقات تهدف إلى تعزيز قيم الهويّة والمواطنة لدى النّاشئة.
- إعداد دراسات وأبحاث في التّربية على المواطنة بهدف دراسة واقع التّربية على المواطنة بمدارس التّعليم الحكوميّ بسلطنة عُمان.

- إصدار كتاب (محطات في عُمان) في يناير ٢٠٢٥م، والذي احتوى على سبع قصص تناولت محطات متنوعة، بدأت بقصة "حياة قائد" وانتهت بقصة "المهمة الأخيرة"، التي تضمنت الأولويات الوطنية في رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وختاماً، فإنّ المرجوّ والمنتظر من نظم التّعليم أنْ تغدو الوجه الآخر للهويّة الوطنيّة، وترتبط بها بعلاقة تكامليّة وثيقة، وتكون المنافع بينهما متبادلة، بوجود تعليم يعزّز الهويّة الوطنيّة ويمنحها صبغة عصريّة، وهويّة وطنيّة تثري العمليّة التّعليميّة وتمنحها عمقًا وأصالة، فيتكامل الطّرفان لصنع شخصيّات عمانيّة تحمل مسؤوليّات وطنيّة عظيمة، وتؤمن أنّ الوطن مكانه القلب، والهويّة مكانها العقل، والانتماء مكانه الرّوح الإنسانيّة المنتمية.

اللبنة الثّانية:

دور الأنشطة الطّلابيّة
في غرس قيم الانتماء والولاء الوطنيّ

في خضمّ مشاهد عالميّة لدول سمة مجتمعاتها التّحوّلات المتسارعة، وبصمات آثارها ترجمة لنتاجات عولمة عالميّة اجتاحت كلّ مكان، ونهوضها مبنيّ على أسس تطور تكنولوجيّ متسارع بدأ بصنع نسخ آليّة مستنسخة موجودة في كلّ مكان، وشعاراتها تتغنّى بكون العالم قرية صغيرة تتلاشى فيها الحدود الجغرافيّة والثقافيّة، نجد أنفسنا نقف أمام ظاهرة مقلقة تمثّلت بفقدان الكثيرين لارتباطهم العاطفيّ بأوطانهم، وانسلاخهم عن هويّتهم الثّقافيّة الأصيلة، واغترابهم عن جذورهم وتراثهم، وتبنّيهم لقيم وممارسات عالميّة نمطيّة، هذه المشاهد تستدعي منّا العمل بجديّة لتعزيز الانتماء الوطنيّ، وإحياء الهويّة الثّقافيّة، بتخصيص عدد من البرامج التّعليميّة الّتي تستهدف غرس حبّ الوطن وقيم الانتماء له في نفوس النشء، دون فقدان التّواصل والانفتاح الإيجابيّ المسؤول على الثّقافات الأخرى.

وهاهنا تبرز سلطنة عمان بقوّة وحضور فاعل، وتعمل بسعيّ وجهد لجعل المنظومة التّعليميّة معنيّة بتحقيق هذا الدّور الإنسانيّ القيميّ، من خلال أدواتها وسياساتها وتوجّهاتها وتقييماتها، ولكنّها تدرك أنّ الأثر الأعمق سينطلق من تخصيص المناهج والأنشطة المنهجيّة واللامنهجيّة، لكونها تشكّل بعدًا ممتعًا ومرغوبًا لدى الطّلبة، فالمطلوب هاهنا استحداث نموذج تكامليّ للجمع بين الأنشطة المنهجية واللامنهجيّة بشكل رقميّ، وتطبيقها كتجارب تفاعليّة ضمن برمجيّات الواقع المعزّز والافتراضيّ.

وتتأتّى هذه الأهميّة للأنشطة على شقيّها، من كون الأنشطة المنهجيّة تؤدّي دورًا حيويًّا في تشكيل الوعي الوطنيّ للطّلبة، فالمناهج المرتبطة بالمعرفة التّاريخيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة هي ما يؤسّس لفهم الهويّة الوطنيّة العمانيّة بعمق ووعي من شأنه أنْ يؤصّل لانتمائه لوطنه، فالانتماء الوطنيّ ليس معرفة تُلقن، بل تجربة تُعاش من خلال الممارسة والنشاط، والأنشطة اللامنهجيّة تتكامل بشكل تفاعليّ وعمليّ، لتتيح للطّلبة ممارسة وتجسيدًا عمليًّا لقيم المواطنة العمانيّة، من خلال مشاركاتهم في الفعاليّات الوطنيّة والمبادرات المجتمعيّة، والرّحلات الميدانيّة للمعالم الوطنيّة في سلطنة عمان، والعمل التّطوعيّ لخدمة مجتمعهم، فإنّ كلّ هذا من شأنه تحويل المعرفة النّظريّة لممارسات عمليّة تعزّز من الانتماء الوطنيّ، وتربط بين وشائج الرّابط الوجدانيّ للمواطن العمانيّ بقيم الانتماء والولاء، والرّابط الفكريّ للمسؤوليّة المجتمعيّة المتكفّل بها، لينتج عنهما انتماء وطنيّ واعٍ ومسؤول.

كما أنّ هذا الانتماء لا يعني الميل الوجدانيّ السّطحيّ الأجوف، بل يقتضي الفهم العميق والنضج الواعي، ولن يحدث ذلك النّضج إنْ لم يكن هناك أنشطة ومهمّات تعمل على تنمية ورعاية للتّفكير النّقديّ، وتشجيع للتّفكير الإبداعيّ، لفهم وتحليل القضايا الوطنيّة، والسّعي لأخذ موقف المناهض لها والمساند لمبادئها، وهذا كلّه يستدعي من النّظم التّعليميّة تصميم إستراتيجيّات مبتكرة لقياس وتقييم أثر هذه الأنشطة على تعزيز الانتماء الوطنيّ، ودراسة المؤشّرات السّلوكيّة والوجدانيّة التي تعكس تجذّر هذا الانتماء وعمقه في شخصيّة الطّالب العمانيّ، ففي النّشاط التّربويّ الهادف تتحوّل القيم الوطنيّة من شعارات طنّانة إلى سلوكيّات وممارسات حقيقيّة.

إنّ الانتماء الوطنيّ المرتبط بالأنشطة والمناهج، هو انتماء منبثق من نظرة شموليّة متكاملة، ففيه المعارف والمهارات والقيم والتّطبيق العمليّ، وفيه استثمار الأدوات الرّقميّة بأسلوب ممتع مغاير للغايات الأكاديميّة البحتة، وفي نتاجاته سعي لتحقيق معادلة التّوازن بين المتغيّرات العالميّة، والحفاظ على الهويّة الوطنيّة وتعزيز قيم المواطنة الفاعلة.

وهو ذاته ما يستهدف ربط مفهوم الانتماء بالحقوق والواجبات، في مضامين ومفردات تربية المواطنة الفاعلة، فيصبح الطّلبة مدركين لحقوقهم، ومقدّمين لواجباتهم تجاه وطنهم، بعلاقة متّزنة مسؤولة، ويتمّ ترسيخ عمق هذا الفهم بالممارسة العمليّة والتّعلّم النّشط المرتبطين بالأنشطة المنهجيّة واللامنهجيّة، الّتي تتيح للطّلبة اكتشاف مواهبهم وتنمية مهاراتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم بما ينجزوه من أعمال لخير وطنهم، من خلال ممارسات مجتمعيّة فاعلة كالعمل التّطوعيّ، الّذي يربط بين الانتماء وخدمة المجتمع، إذ يستطيع الطّلبة بمبادرات تطوّعيّة ترجمة حبّهم لوطنهم لأفعال ملموسة تخدم مجتمعهم.، وتعزّز ترابطهم المجتمعيّ. (أبو النّصر، ٢٠١٦)

ولكون الأنشطة ركن أساسيّ في المنظومة التّعليميّة لتعزيز الانتماء، وصهر المعرفة النّظريّة مع الممارسة العمليّة لتشكيل الهويّة الوطنيّة، فهي بذلك تتيح للطّلبة فرصًا عمليّة لممارسة القيم الوطنيّة وترجمتها إلى سلوكيّات يوميّة من خلال عدد من المحاور أهمّها:

- **الأنشطة الثّقافيّة:** من مثل المسابقات الوطنيّة والتّراثيّة والشّعر والخطابة الوطنيّة، وزيارة المعارض والمتاحف التّاريخيّة.
- **الأنشطة المجتمعيّة:** من مثل العمل التّطوعيّ المجتمعيّ، وزيارة المؤسّسات الوطنيّة، والمشاركة في المناسبات الوطنيّة.
- **الأنشطة الرّياضيّة:** من مثل المشاركة في البطولات المدرسيّة، والفعاليّات الرّياضيّة الوطنيّة، والألعاب التّراثيّة العمانيّة.
- **الأنشطة القياديّة:** من مثل المشاركة في المجالس الطّلابيّة، وفرق العمل التّطوعيّ، ومبادرات خدمة المجتمع.

وتتكامل هذه المحاور جميعها في منظومة تعليمية متكاملة تهدف إلى بناء شخصية وطنية متزنة، وعند تكاملها يتشكّل الوعي الوطنيّ في عقل الطالب وقلبه معًا، ويصبح نموذجًا للمواطن الصالح المساهم بشكل فاعل في تنمية وطنه، ووصوله لحالة من التّناغم بعمق مع هويّته الوطنيّة، فيتحوّل انتماؤه من شعور عابر ومعرفة سطحيّة لحالة من الوعي العميق والالتزام الأخلاقيّ تجاه الوطن ومصيره.

اللبنة الثّالثة:

دور المؤسّسات التّعليميّة
في تعزيز القيم الاجتماعيّة والإنسانيّة

تحوّلت مؤسسّات التّعليم عالميًّا في ظلّ التّعليم الرّقميّ من كونها منصّات نقل المعارف، لمعامل تصقل الشّخصيّة الإنسانيّة وتغرس القيم النبيلة في نفوس الأجيال، وقد نالت هذه الأهميّة والمكانة من منطلق قدرتها على تشكيل الوعي الجمعيّ للمجتمع وتوجيهه نحو الأفضل من خلال منظومة قيميّة شاملة متكاملة الجوانب.

هذا وقد برز الدور القيميّ للمؤسّسات التعليميّة بشكل واضح في الآونة الأخيرة، إذ عانى النّسيج المجتمعيّ والثّقافيّ في المجتمعات الإنسانيّة من اضطرابات واهتزازات عنيفة طالت أعماق القيم الأصيلة، والهويّات الثّقافيّة، فأصبحت الحاجة ملحّة لقيام المؤسّسات التّعليميّة بحماية الهويّة وتعزيز القيم مع الانفتاح الواعي على الثّقافات الأخرى.

وحتّى تقوم المؤسسات التعليمية بدورها فإنّها مطالبة بتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة المختلفة، الّتي تعمل على غرس القيم الأخلاقيّة كالصّدق والأمانة والتسامح، وتطبيق مناهج تفاعليّة تتضمّن موضوعات تعزّز هذه القيم، وتنفيذ الأنشطة اللاصفيّة الّتي تتيح ممارسة هذه القيم في مواقف حياتيّة واقعيّة، فضلاً عن تطبيق مفردات منهجيّة تعمّق القيم الوطنيّة والمجتمعيّة كالانتماء والمواطنة والمسؤوليّة الاجتماعيّة، والعمل على تنمية الوعي بأهميّة المشاركة المجتمعيّة والعمل التّطوعيّ، إلى جانب تعزيز القيم العلميّة والمعرفيّة، كحبّ المعرفة والبحث عن الحقيقة والتّفكير النّقدي والإبداعيّ، ممّا يشكّل في مجمله العقليّة العلميّة المتفتّحة القادرة على مواكبة التّطوّرات دون فقدان الأصالة والهويّة الثّقافيّة.

وتظهر أهميّة الدّور الّذي تقوم به المؤسّسات التّعليميّة من خلال حرصها على تعزيز قيم الحوار والتّواصل مع الآخر، وتعزيز التّطبيق الفعليّ لمهارات التّواصل الفعّال واحترام التّنوّع الثّقافيّ، وتعزيز قيم التعايش السّلميّ والتّفاهم بين الشعوب، إذ تتضافر في تحقيق ذلك الكوادر التّعليميّة والمجتمع المحليّ، من خلال توفيرهم لبيئة داعمة لغرس القيم بالقدوة لا بالتّلقين، ومن خلال تفعيل عدّة محاور لإكساب الطلبة هذه القيم، ومن هذه المحاور:

- الدّروس والبرامج المخصّصة للتّربيّة الأخلاقيّة، إذ يتعلّم الطّلبة مفاهيم الصّدق والأمانة والاحترام، ويتّم تعزيزها بالقصص والأمثلة والمناقشات الجماعيّة الّتي تعمّق فهم هذه القيم.
- برامج التّبادل الثّقافيّ الّتي يتمّ تفعيلها لتعليم القيم الإنسانية العالمية كاحترام كرامة الإنسان وحقوق الإنسان، فيتمّ عقد المشاريع المشتركة مع مدارس من ثقافات مختلفة، وتنظيم أنشطة تطوعيّة تستهدف المجتمعات المحليّة والعالميّة.
- المناهج الثّقافيّة الّتي تؤدّي دورًا في تعزيز الهويّة الوطنيّة والانتماء للوطن وتكشف التّاريخ المشرّف للوطن وتراثه، فيتمّ دمج القيم في المحتوى الدّراسيّ، وتصميم أنشطة معزّزة للقيم، وربطها بالواقع المجتمعيّ للطّلبة.
- التّعاون مع الجهات الإعلاميّة لترسيخ القيم الإنسانيّة العمانيّة، فعلى سبيل المثال فقد تمّ إطلاق برنامج إذاعيّ بعنوان "السّمت العمانيّ"، وهو برنامج يركّز على تربية الأبناء على السّمت العماني في ظلّ التّقنية الحديثة، ويساعد بتحديد كيفيّة استثمار الأسرة والمدرسة والجامعة في تأسيس الوعي المعرفيّ لدى الشّباب بالعادات العمانيّة الأصيلة، والسّمت مجموعة من القيم والعادات الّتي تميّز بها العمانيّون منذ القدم كحسن أخلاقهم وتعاملهم مع الآخرين، ويقوم بجوهره على التّمسك بالقيم الإسلاميّة، الّتي تشمل المعاملة الحسنة مع الآخرين، وقد نال العمانيّون شهادات بحسن خلقهم منذ دخول الإسلام إلى عُمان، إذ منح النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم شهادته لهم قائلًا: "لو أنّ أهل عُمان أتيت ما سبّوك ولا ضربوك".

- الاحتفالات والمناسبات الوطنيّة، وتشجيع المشاركة في الأنشطة الوطنيّة من باب رفع الوعي بالمسؤوليّة المجتمعيّة.
- تنظيم مشاريع خدمة المجتمع الّتي تربط الطلبة بمجتمعهم المحليّ.
- تشجيع العمل التّطوعيّ وتنظيم حملات لخدمة البيئة المحليّة.
- تنمية مهارات القيادة والعمل الجماعيّ من خلال الأنشطة اللاصفيّة.
- تعميق مفهوم المواطنة الصّالحة والمشاركة المجتمعيّة الفاعلة.
- التوجيه والإرشاد، من خلال تنفيذ برامج للتوعية القيميّة، وتوجيه الإرشاد والدّعم الفرديّ والجماعيّ، وحلّ المشكلات السّلوكيّة والأخلاقيّة.
- التّعاون المجتمعيّ بالشّراكة مع الأسرة، والتّواصل مع المؤسّسات المجتمعيّة الأخرى، وتفعيل المشاركة في الفعاليّات والمبادرات العامّة.
- التّطوير المهنيّ للمعلّمين والإداريّين، وتدريبهم على أساليب التّربية القيميّة، وتبادل الخبرات التّربويّة.
- الآليّات العمليّة الّتي تشمل تنظيم وتجهيز ندوات وجلسات ومعارض ومسابقات تهدف إلى تعزيز القيم ورفع الوعي بها.
- تعزيز القيم وتعميق فهمها بشكل كامل من خلال:

١. **القدوة والممارسة العمليّة:**

إذ يقوم المعلّمون بتطبيق القيم من منطلق كونهم قدوة للطّلبة، ويوفّرون مساحة للطّلبة لممارسة القيم في مواقف حقيقية، ويقومون بتعزيز السّلوكيّات الإيجابيّة.

٢. **التّكامل في المناهج الدّراسيّة:**

من خلال دمج القيم في المواد الدّراسيّة على اختلافها، وربط المحتوى التّعليميّ بالقيم المجتمعيّة، وتطوير أنشطة تعليميّة من شأنها تعزيز القيم المنشودة.

٣. الشّراكة مع المجتمع:

من خلال فتح باب التّعاون مع الأسرة ومؤسّسات المجتمع المختلفة، ودمج الخبراء والمختصّين في برامج تعزيز القيم.

لقد بات واضحًا أنّ المؤسّسات التّعليميّة تقوم بدور محوريّ ومهمّ في بناء منظومة القيم المجتمعيّة، وتسعى لتنشئة جيل يتحلّى بالقيم النّبيلة ويسهم في بناء مجتمع متماسك، فهي تقوم بأولى خطوات البناء الإنسانيّ بزراعتها لبذور المعرفة في عقول طلبتها، وتتعهّدها بالرّعاية والاهتمام، وتنمّي قيمها الإنسانيّة الّتي ستغدو جذورًا تثبّتها بعمق راسخ أصيل لا اهتزاز ولا اضطراب فيه.

اللبنة الرّابعة:

البرامج التّعليميّة
لتعزيز وعي الطّلبة بالقضايا البيئيّة

تفرض البرامج التّعليميّة ذاتها بقوّة على السّاحة العالميّة، وتتّسع أهدافها لتشمل غرس الوعي المسؤول بواقع البيئة المحيطة بنا، ففي وقت تزايدت فيه التّحديّات البيئيّة، جاءت النّظم التّعليميّة ببرامجها كأداة لإعداد الأجيال للتّعامل مع هذه التّحديات بكفاءة ووعي، وصنع تربية بيئيّة شاملة متوازنة ومستدامة تربط الشّباب ببيئتهم الطّبيعيّة.

وتتميّز التّربية البيئيّة بما تقدّمه من برامج تعليميّة بيئيّة فاعلة بمنهجيّاتها التّكامليّة الّتي تجمع بين النّظريّة والتّطبيق، فهي بداية تقدّم المعلومات النّظريّة عن القضايا البيئيّة، ومن ثمّ تشرك الطّلبة في أنشطة عمليّة وتجارب ميدانيّة أو رقميّة افتراضيّة؛ بهدف تمكينهم من متابعة التّحدّيات البيئيّة عن قرب، والمشاركة بإيجاد حلول لها، فيتّم تشجيعهم على المبادرة وتصميم المشاريع وتنظيم حملات التّوعية، والقيام بزيارات ميدانيّة للمحميّات الطبيعيّة، ممّا من شأنه أنْ يكسب الطّلبة خبرات عمليّة قيّمة، ومن هنا تظهر أهميّة برامج التّعليم البيئيّ إذ إنّها: (بن عربيّة،٢٠٢٠)

- تملك مقدرة على تشكيل الوعي البيئيّ في مرحلة مبكرة من حياة الطّلبة.
- تغرس القيم والمبادئ البيئيّة الأساسيّة.
- تكشف بفهم ووعي التّعقيد الماثل في العلاقات بين الكائنات الحيّة وبيئتها.
- توضّح تأثير الأنشطة البشريّة على النّظم البيئيّة.
- تؤسس وعيًا وإدراكًا بأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها.

- تعمل على تنمية مهارات التّفكير النّقديّ والإبداعيّ.
- تشجّع الطّلبة على تحليل القضايا البيئيّة وفهم الأسباب الجذريّة المسبّبة لها، واقتراح حلول مبتكرة.
- تعزّز قدرة الطّلبة على اتّخاذ قرارات صائبة في ضوء الاعتبارات البيئيّة المتواجدة.
- تسهم في تحقيق التّنمية البيئيّة المستدامة.
- تركّز على البعد الأخلاقيّ والقيميّ في التّعامل مع البيئة.
- تغرس في نفوس الطّلبة قيم المسؤوليّة البيئيّة، واحترام الطبيعة.
- تقوم بدمج المفاهيم البيئيّة في المواد العلميّة.
- تشجّع الأنشطة العمليّة الدّاعمة للبيئة من مثل إنشاء الحدائق المدرسيّة، وتنظيم حملات تنظيف البيئة، وتنفيذ مبادرات وبرامج إعادة التّدوير.
- تدعم البحوث والمشاريع البيئيّة المتعلّقة بمشاريع الطّاقة المتجدّدة، والتّلوث وأنماطه وآثاره المدمّرة.
- تدعم المبادرات التّوعوية، من خلال تنفيذ معارض بيئيّة، ومسابقات علميّة، وحملات توعية مجتمعيّة.
- تعزّز الشّراكات البيئيّة من خلال التّعاون مع المؤسّسات البيئيّة، وتنفيذ المشاريع المشتركة.

وتزداد أهميّة هذه التّربية وبرامجها في ظلّ التّحدّيات البيئيّة العالميّة كتغيّر المناخ والتّلوث، إذ تغدو عنصرًا فاعلاً لفهم الطّبيعة العالميّة لهذه التّحديات وتقريبها من ذهن الطّلبة بطريقة مرنة، مع ربط هذه التّوجّهات البيئيّة بقيم المواطنة البيئيّة العالميّة وتنمية حسّ المسؤوليّة المشتركة تجاه البيئة بكامل عناصرها.

ويعدّ التّرابط القائم بين المجتمع والمؤسّسات التّعليميّة في هذا الجانب، أساسًا لنجاح هذه التّربية، إذ يشكّلان حلقة وصل متكاملة بين النظرية والتطبيق، فالمؤسّسات التّعليميّة بخبراتها وكوادرها تبسط الأساس المعرفيّ والعلميّ للتّربية البيئيّة،

والمجتمع يفتح الفضاء التّطبيقيّ لترجمة المعرفة لممارسات عمليّة وسلوكيّات معاشة يوميًا، إذ تقوم المنظّمات المجتمعيّة والجمعيّات البيئيّة ومؤسسات القطاع الخاصّ المعنيّة بالبيئة، بإتاحة الفرصة للطّلبة للمشاركة بمشاريع بيئيّة واقعيّة، كحملات التّشجير، وبرامج إعادة التّدوير، وحماية الحياة البريّة، وتقديم نماذج عمليّة للممارسات البيئيّة المسؤولة، وتمويل المشاريع البيئيّة المدرسيّة.

ومن أهمّ التّطبيقات الماثلة في أنظمة التّعليم لتحقيق تربية بيئيّة قوّية توجّه سلطنة عمان نحو تطبيق مشروع "المدارس الخضراء"، كخطوة لتحقيق الاستدامة البيئيّة وتعزيز الوعي البيئيّ، إذ يهدف المشروع إلى تحويل المدارس لبيئات تعليميّة صديقة للبيئة، بممارسات وتقنيّات مستدامة موفّرة لموارد الطاقة، فهي بذلك تعمل على غرس قيم الحفاظ على البيئة وتطبيق مبادئ الاستدامة في حياة الطّلبة بشكل يوميّ روتينيّ، هذا بالإضافة إلى إطلاق الوزارة بالتعاون مع شركة تنمية نفط عُمان منذ العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨م لجائزة "شركة تنمية نفط عمان للطاقة المتجددة" التي تعدف إلى زيادة الوعي لدى طلبة المدارس بأهمية استخدامات الطاقة المتجدة في الحياة اليومية كبديل عن الوقود الأحفري، وابتكار طرق جديدة للحد من الإنبعاثات الكربونية الضارة بالبيئة، وتخصص كل دورة من دوراتها لموضوع محدد.

كما تقوم وسائل الإعلام المحليّة بتعزيز الوعيّ البيئيّ بما تغطيّه من أنشطة ومبادرات بيئيّة مدرسيّة، ومشاركة قصص النّجاح والتّجارب المتميّزة، وتسليط الضّوء على التّحدّيات البيئيّة المحليّة، ممّا يوجد مساحة من الحوار المجتمعيّ المستمرّ حول قضايا بيئيّة عالقة، كما تسهم منصّات التّواصل الاجتماعيّ بتسليط الضّوء على هذه المبادرات ونقل تأثيرها عبر المنصّات الرّقميّة، وربطها بالمستويات البيئيّة العالميّة.

إنّ نجاح التّكامل بين هذه المؤسّسات كافّة في نظرتها للقطاعات البيئيّة، من شأنه أنْ يسهم بنجاح التّربية البيئيّة المنشودة، ودعمها لتغدو نموذجًا للتّعاون المجتمعيّ الفعّال في مواجهة التّحدّيات البيئيّة، وبناء جيل واعٍ بيئيًا، قادر على فهم القضايا البيئية والمشاركة بفعاليّة في حلّها، ممّا يحقّق بعدًا التّربية البيئيّة المستدامة.

تجذير الرّؤية الخامسة

في هذه الرّؤية القياديّة الرّائدة، غدا واضحًا أنّ التّعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة وحسب، بل هو قوّة تبني أساس الإنسان وتشكّل مجتمعه، وبه تتجسّد الهويّة الوطنيّة والثّقافيّة، ويتمّ تعزيز الانتماء للوطن وترسيخ الهويّة الثّقافيّة العمانيّة الأصيلة، فهو بوّابة للانتماء، وحجر أساس لصنع قيم وطنيّة أصيلة تربط الأجيال بتاريخها وتراثها، إذ يؤكّد حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم – حفظه اللّه ورعاه – في نطقه السّامي الّذي تفضّل به بمناسبة الحادي عشر من يناير، يوم توليّ جلالته مقاليد الحكم في البلاد، على أهميّة القيم والانتماء للهويّة العمانيّة فيقول: **"ومنْ هذا المنطلقِ فإننا ندعو كافّةَ دولِ العالم للتضافرِ من أجلِ بناءِ عَالَمٍ تسودُهُ قيمُ الإنسانيةِ والعدالةِ تُحترَمُ فيهِ مُقدَّساتُ كلِّ أمَّةٍ وهُويَّتُها ودينُها ومعتقداتُها وأخلاقُها، وكرامةُ الإنسانِ فيهِ مُصانةٌ وحقوقُهُ مكفولةٌ في عالَمٍ ينشأُ شبابُه في توازنٍ وانسجامٍ بين أساسِه الروحي ومتطلباتِه الماديةِ، وفي هذا الجانبِ فإننا نولي أبناءَنا مِن الأطفالِ والناشئةِ والشّبابِ العنايةَ الكاملةَ والاهتمامَ المتواصلَ"**.

فمن خلال مناهج التّعليم المستحدثة، يتمّ تسليط الضّوء على القيم العمانيّة من تسامح وعمل جماعيّ واحترام، ومن خلال الأنشطة الصّفيّة واللاصفيّة يتمّ غرس قيم الولاء والانتماء في نفوس الطّلبة، إذ تعتبر هذه الأنشطة منصّات حيويّة لربط القيم النّظريّة بالواقع العمليّ، لكونها تحفّز الطّلبة على المشاركة بمبادرات وفعاليّات واحتفالات وطنيّة وتطوّعيّة، فيظهر لنا جيل مؤمن بقيمه الإنسانيّة الوطنيّة ومدرك لقيمة ولائه لوطنه ومجتمعه.

كما تقدّم مؤسّسات التّعليم لأفرادها نماذج تعليميّة فريدة، متشبّعة بالقيم الإنسانيّة على اختلافها، فتعمل على تزويد الطّلبة بتجارب واقعيّة من التّسامح والتّعاون واحترام الآخر، مع التّأكيد على أنّ هذه القيم ليست كلمات خواء لا أصداء لها، ولكنّها خطوات عمليّة ترسخ في العقل والرّوح، وتصقل الشّخصيّة العمانيّة الشّابة السّاعية لبناء مجتمع يسوده الانسجام والتّكافل.

فهذه المؤسّسات تقوم بأدوار حيويّة في البناء الإنسانيّ، فتعمل على تقديم مناهج متوازنة تُركّز على بناء الشّخصيّة، وتعزّز الحوار بين الثّقافات، وتعمل على إنشاء بيئات تعليميّة محفّزة للتّفكير النّقدي والإبداع، وتعزّز الوعي البيئيّ لدى الطّلبة، من خلال دمج موضوعات بيئيّة ضمن المناهج، وتنظيم حملات توعيّة بيئيّة، وفتح باب المشاركة الطّلابيّة في برامج بيئيّة متنوّعة.

لقد أظهر التّعليم هاهنا جوهره العميق بما يحمله من قدرات متنوّعة على إحداث تربية شاملة مستدامة في مختلف قطاعات المجتمع، وما يمكنه تقديمه لصقل أركان الشّخصيّة البشريّة من معارف ومهارات وقيم وتوّجهات وفكر، فهو أداة تنمية شاملة معزّزة للقيم الإنسانيّة، محدثة للثّقافة الفكريّة، محقّقة للرّؤية المستدامة، تأخذ بزمام الأمور بحكمة وتروٍّ لإيصال المجتمعات بأصالتها الرّاسخة، ودمجها ضمن تيّارات العصر ومشاهده المعاصرة وطفراته المستقبليّة المتلاحقة، ووضعها ضمن ركب الحضارة الرّقميّة المستجدّة.

90°

الرّؤية السّادسة: مستقبل التّعليم في سلطنة عمان

استشراف الرّؤية السّادسة

اللبنات

- رؤية عمان ٢٠٤٠ وأهدافها التّعليميّة.
- دور التّكنولوجيا المتقدّمة في تحقيق جودة التّعليم.
- استشراف المستقبل التّعليميّ من خلال تجارب دوليّة.
- التّعليم كوسيلة لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة.
- مدرسة المستقبل وتجهيزاتها المختلفة.
- إعداد المعلم وتأهيله وفقًا لمتطّلبات ومهارات المستقبل.

تجذير الرّؤية السّادسة

إنّ هذه المدرسة هي نموذج لما نتطلع إليه لمستقبل التعليم في عمان، بعيدًا عن التلقين والحفظ، وقائم على البحث والابتكار. فمتطلبات التنمية الشاملة التي رسمنا خططها، إلى جانب ما تحتاج إليه من جهد إنساني ومساهمة سيقدمها طلاب هذه المدرسة وغيرهم من شباب عمان، فإنها تتطلب معرفة بعلوم العصر من تقانة وقدرة على استيعابها واستعمالها وتسخيرها لدوران عجلة التنمية في كل مجالات الحياة.

من كلمة حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه-
أثناء زيارته مدرسة السُّلطان فيصل بن تركي للبنين بولاية العامرات بمحافظة مسقط للاطّلاع عن كثب على سير العملية التربوية والتعليمية ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥

شهدت الأعوامُ الماضيةُ انطلاقةَ رؤيةِ عُمان ٢٠٤٠ رؤيةِ العُمانيين جميعًا وطريقِهم الواضحِ نحو المستقبل، ولقد حقّقنا - بحمدِ اللّه وتوفيقِه - أهدافَ هذه المرحلة من عُمرِ النهضةِ المتجدِّدة حيث شهدنا -بفضله تعالى - التحسُّنَ المستمرَّ في العديدِ من المؤشّراتِ الوطنيّةِ والدّوليّة والتي ما كانت لتتحقّقَ لولا تكاتُفُ الجميعِ ومساندةُ أبناءِ هذا الوطنِ جميعًا لجهودِ الحكومةِ ومساعيها.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه -
بمناسبة تولّي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢٥

كما ندعو أبناءَنا الأعزّاء إلى التّعاونِ والتّكاتفِ فيما بينهم فإنهُما أساسٌ راسخٌ للنّجاح والتّقدم والرّيادة وأن يستفيدوا من التقنيات الحديثة في بناءِ قدراتِهم وتوظيفِ مهاراتهم في نقلِ وتبادلِ المعرفة.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه -
بمناسبة تولّي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢٥

KNO
SCHOOLS

الشّكل (٧)

الرّؤية السّادسة: مستقبل التّعليم في سلطنة عمان

استشراف الرّؤية السّادسة

لقد جاءت خطابات ورؤى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه الله ورعاه- مؤكّدة أنّ للتّعليم دورًا حياتيًّا محوريًّا في نهضة سلطنة عمان، فهو الّذي يشكّل مستقبلها، وحجر زاوية لنهضتها، وأداة تنميتها المستدامة، ومنبع قيمها الوطنيّة والإنسانيّة الّتي تميّز المجتمع العمانيّ، وهو المنطلق الّذي ترتكز عليه رؤية عمان ٢٠٤٠، الّتي تسعى من خلالها سلطنة عمان لتأكيد هذا التّحول في مكانة التّعليم ودوره، من خلال ربطه بالتّجارب العالميّة، إذ إنّ مستقبل التّعليم في سلطنة عمان يتطلّب تفكيرًا عميقًا منظّمًا لإحداث توّجه تعليميّ منطلق من إرث أصيل في ظلّ حداثة عالميّة برؤى مستقبليّة.

فقد خرج التّعليم من كونه ناقلاً للمعارف، وأصبح مشروعًا لاستدامة القيم والمهارات وصناعتها، وبما تمتلكه نظم التّعليم من أدوات وعناصر وسياسات وتوجّهات ومناهج وأنشطة على اختلافها، فقد قامت مناهجه بتسليط الضوء على التّراث الثّقافيّ والتّاريخ العمانيّ، وعملت على تعزيز وعي الطّلبة بجذورهم وتاريخهم العريق، وأسهمت بشكل محوريّ في بناء جيل متماسك واثق بذاته، مؤمن بهويته الوطنيّة، على أهبة الاستعداد الدّائم لتحقيق نهضة بلاده ورفعتها.

فمن خلال أنشطته الصّفيّة وغير الصّفيّة تمّ تعميق وغرس قيم الولاء والانتماء الوطنيّ لدى الشّباب، هذه الأنشطة الّتي حملت مهمّات عديدة مختلفة متنوّعة تعمل على توجيه الطّلبة نحو العمل الجماعي والتّطوّعيّ، فقد جاءت هذه الأنشطة مبتكرة إبداعيّة لتنمية روح المواطنة، وبناء وعي عميق بالمسؤوليّة الفرديّة والمجتمعيّة.

ومن خلال بيئة مؤسّسيّة مجهّزة بكفاءة واحترافيّة، غدت المدارس منارات علم لنشر الثّقافة المجتمعيّة الأصيلة، والقيم الاجتماعية والإنسانيّة من تسامح وتعايش وتعاون بين الأفراد، وذلك بما توفّره من تكامل بين المناهج وتصاميم رقميّة للبرامج التّربويّة، وتضمين مفردات وتوجّهات متّصلة بقيم الإنسانية، وترسيخ مهارات لتحقيق وعي وفهم مشترك للعالم المحيط، وفكر نقدّي وإبداعيّ لمواجهة التّحدّيات الاجتماعيّة بروح إيجابيّة بنّاءة.

ومن خلال رؤاها المستقبليّة قامت النّظم التعليميّة في سلطنة عمان، باستشراف مفاهيم ومحاور للتّربية البيئيّة، فأكّدت على الوعي البيئي وضرورة تعزيزه لدى الطّلبة، وضمنّت مفردات هذه التّربية في المناهج والأنشطة، لتحقيق تربية مستدامة، ومشاركات بدافعيّة وحماس، فتنطلق همم الطّلبة نحو المشاركة بمبادرات بيئيّة من أسس قيميّة يؤمنون بها توضّح طبيعة مسؤوليتهم تجاه البيئة بوعي وفهم مسؤول.

إذًا فقد أصبح واضحًا وجليًّا أنّ التّعليم في سلطنة عمان تحت قيادة جلالته – أيّده الله – يمضي نحو آفاق جديدة، آفاق الأصالة المعاصرة، والمواطنة العالميّة، فسياسات التّعليم ونظمه تسعى لتشكيل قاعدة لمستقبل الوطن، تنهض عليها أسس التّنمية والتّمكين، فتغدو معاقل لصناعة الشّباب المسؤول، روّاد التّغيير وقادة المستقبل، الطّامحون نحو إحداث أثر عالميّ بصبغة عمانيّة، وترك بصمات رقميّة بمادة وراثيّة عمانيّة، فهو أساس الوعي، وطريق الازدهار، وبهم تكون النهضة، نهضة عالميّة لا تنسلخ عن الهويّة الوطنيّة ولا الإرث العربيّ الحضاريّ الأصيل، ولا تتنصّل من القيم الإنسانيّة والوطنيّة، إذ بكلّ هذه الملامح والسّمات الخاصّة تتشكّل حضارة سلطنة عمان بإنسانها وإنسانيّتها الفطريّة، فتبرز نهضة إنسانيّة المنبع بلا منازع.

ففي عصر الرّقمنة، يصبح التّعليم الإنسانيّ عملة نادرة التّداول، إذ إنّ التّكنولوجيا بأدواتها وعناصرها ووسائلها قد طغت بشكل غير مسبوق على السّاحات العالميّة بقطاعاتها كافّة، فغدت نظم التّعليم ساحات رقميّة ومعامل افتراضيّة، ومعبرًا لتدفّق المعلومات اللانهائيّة، ممّا جعل أغلب النّظم التّعليميّة تتناسى الجانب الأهمّ وهو الإنسان المعلّم، والإنسان الطّالب، والإنسان المشكّل للمجتمعات بأكملها، فكانت هذه المعادلة الصّعبة الّتي تنبّهت لها بعض الدّول، ومنها سلطنة عمان ،إذ قامت بالاندماج مع عالم تكنولوجيّ الأدوات، رقميّ الوسائل والتّوجّهات فحقّقت غاياتها بتطبيق تعليم تفاعليّ، وتوظيف للذّكاء الاصطناعيّ، وتفعيل للمعامل والتّجارب المرتبطة بالواقع الافتراضيّ، دون تناسٍ وتجاهل للجانب الإنسانيّ بقيمه ومهاراته ومتطّلباته، وما تحتاجه الجوانبً الرّوحيّة والفكريّة والقيميّة لإبراز الشخصيّة العمانيّة المتميزّة بأصالتها في المحافل العالميّة.

فهو تعليم جوهره الإنسانيّة، وتحقيق العدالة لها، وتكافؤ الفرص، والمساواة والتّمكين الإنسانيّ المستدام، وتعزيز قيم المواطنة العالميّة، وصنع تعليم عمانيّ كأنموذج للابتكار الرّياديّ المستدام، في رحلة ومسيرة تجمع بين الإرث الثقّافيّ والطموح المستقبليّ، وتربط بين وشائج التّغيير الاجتماعيّ والاقتصاديّ، ضمن أمواج من الرّقميّة، تتّجه نحو الاستدامة وإعداد الكوادر البشريّة ذات المهارات الّتي تجمع بين الفكر والعمل، وبين الماضي الأصيل والمستقبل المشرق بكفاءة عالية، وهذا ما جاء متوافقًا وخطاب حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم – حفظه اللّه ورعاه– إذ يقول:" **كما تمكّنت من بناء نهضة عصريّة جعلت الإنسان محور اهتمامها، وقد شكّل إرثنا التّاريخيّ العريق، ودورنا الحضاريّ والإنسانيّ الأساس المتين لإرساء عمليّة التّنمية الّتي شملتْ كافّة ربوع السّلطنة على اتّساع رقعتها الجغرافيّة لتصل منجزاتها لكلّ أسرة ولكلّ مواطن حيثما كان على هذه الأرض الطّيبة**".

اللبنة الأولى:

رؤية عمان ٢٠٤٠ وأهدافها التّعليميّة

تعدّ ظاهرة التّخطيط الإستراتيجيّ، وترسّم الرؤى والبرامج التطويريّة ظاهرة ضاربة بجذورها منذ الأزل، رافقت نشوء الـدّول منذ فجر التّاريخ، فقلّما نجد سياسات دول تفتقر للتّخطيط والـرؤى لمختلف قطاعاتها، إذ تؤدّي هذه التّخطيطات دورًا فاعلاً بتوجيه قدرات الدّولة وإمكاناتها نحو التّمكين والتّطوير والنّهوض المنشود بشكل ممنهج وواضح ومدروس.

فصياغة الرّؤى الوطنيّة تعمل على تحقيق أهداف وغايات تنقل المجتمعات من نقطة ضعف وقصور أداء، إلى حالة ذهنية وثقافية مهيئة للنهوض والارتقاء، ممّا يحدث نقلة نوعيّة في جودة الحياة ومواكبة العصر دون إخلال بالثوابت الوطنيّة أو المساس بالقيم الدّينيّة، ويعمل على تطوير الموروث الثّقافي ليتوافق مع مسبّبات التّقدّم الرّقميّ.

ومن هنا تتجلّى الرّؤية الوطنيّة لسلطنة عمان (عمان ٢٠٤٠)، لتتجاوز حدود كونها مجرّد تخطيط إستراتيجي، وخطة وطنيّة تنمويّة، لتصنّف بكونها فلسفة تطوير وتمكين إنسانيّ وصناعة للمستقبل، من خلال وضع خطوط عريضة لمشروع حضاريّ نهضويّ معاصر، يربط بين الماضي العريق والمستقبل الطموح، بجوهر أصيل ألا وهو التّعليم.

فقد أعطت سلطنة عمان التّعليم مكانة فاقت مكانته كوسيلة معرفة وحسب، بل نظرت إليه كأساس للنّهوض وعمليّة متكاملة تشكّل الوعي، وتبني الإنسان، وتقود التّغيير، فجاءت رؤية عمان ٢٠٤٠ لتصوغ فكرة التّعليم كنظام ذي قيم أصيلة، وأداة استشراف لاحتياجات المستقبل بانفتاح مسؤول وابتكار غير مطروق، ووضعته في صدارة أولويّاتها من منطلق إدراك عميق لدوره الحيويّ في تحقيق التّنمية والتّطوير والتّمكين، وتسعى للوصول به لأعلى معايير الجودة والشّموليّة

والإبداع، لما يكمن فيه من بواطن وقدرات لإعداد جيل من الشّباب القادرين على التّعامل مع تحدّيات العصور الرّقميّة، وتحرير الطّاقات البشريّة الكامنة، وتعزيز روح المواطنة والمسؤولية المجتمعيّة.

إنّ رؤية عمان ٢٠٤٠ ترى في التّعليم، بعدًا فلسفيًّا يتجاوز حدود الغرف الصّفيّة والجدران المدرسيّة، بعدًا يتوجّه دون هوادة نحو بناء الإنسان العمانيّ بكامل أبعاد شخصيّته، بعدًا يجمع بين القيم الأخلاقيّة والحسّ الوطنيّ والقدرة على الابتكار والإبداع، ويعزّز التّفكير النّاقد والخروج عن المألوف، والإبداع والرّيادة، والقدرة على إحداث تعّلم ذاتيّ، وإيجاد الأفراد القادرين على التّفاعل بانفتاح ووعي مع متغيّرات العالم.

هذه المتغيّرات الّتي اتّسمت بالطّفرات الرّقميّة والثّورات التّكنولوجيّة، تناولتها رؤية عمان ٢٠٤٠ كمحور رئيس من محاورها، إذ عملت على تسليط الضّوء بضرورة تفعيلها كأدوات لرفع جودة التّعليم، ودمج الابتكار في جوانبه، باستخدام تقنيّات حديثة كالذّكاء الاصطناعيّ، والتّعليم الرّقميّ، والواقع الافتراضيّ، ممّا يحوّل التّعليم من تجارب علميّة بحتة لتجارب تفاعليّة وشخصيّة.

كما أنّها تربط بين التّعليم والتّحدّيات البيئيّة والمجتمعيّة، وتدمجه كوسيلة لتحقيق تنمية مستدامة في مختلف قطاعات الحياة، فتوّجه نحو تطبيق ممارسات مسؤولة تسهم في بناء مجتمع مستدام ومتوازن، وتطوير قيم ومهارات بيئيّة وإنسانيّة وحياتيّة، وتنفيذ برامج تعليميّة تحتضن الفكر الرّيادي، والاستثمار الإنسانيّ في قطاعات ريادة الأعمال والابتكار والبحث العلميّ.

فرؤية عمان ٢٠٤٠، تسعى لإظهار التّوازن المنشود بين الأصالة والحداثة بثبات، فما بين تأكيد الهويّة الثّقافيّة العمانيّة كجزء من العمليّة التّعليميّة والحفاظ على التّراث والقيم الوطنيّة من جهة، وتوجيه الجهود نحو الانفتاح العالميّ ومسايرة التّطورات الرّقميّة من جهة أخرى، تظهر أصالة الرّؤية وثباتها وعدم قبولها للمساومة في ثوابتها ودعامات مجتمعها الراسخة.

اللبنة الثّانية:

دور التّكنولوجيا المتقدّمة في تحقيق جودة التّعليم

في عصر ديدنه التّغيّرات الرّقميّة المتسارعة، ونظم مجتمعيّة تتغيّر فيها الأدوار المجتمعية والرّتب الوظيفيّة لعناصرها ومكوّناتها، تظهر التّكنولوجيا الرّقميّة بوصفها أدوات تغيير وتطوير لحياة المجتمعات والدّول، وشيئًا فشيئًا تترك مكانها هذا لتتسلّل لعمق النّسيج المجتمعيّ، فإمّا أنْ تعيث فيه فسادًا واضطرابًا وانسلاخًا عن أصالته، فتمنحه صورة مشوّهة عن التطّور والنّهوض الزّائف، وإمّا أنْ تكون سلاحًا لنهضته واتّزانه وازدهاره وربطًا لأصالته بالمستحدثات المعاصرة دون انسلاخ أو تنصّل من قيمه وجذوره التّراثيّة الأصيلة، فتعطيه مكانته في ركب الحضارات المتقدمّة ببصمات إنسانيّة لها هيبتها وحضورها في المحافل العالميّة.

ومهما كان الدّور الّذي ستكونه التّكنولوجيا فهي ستصبح لا محالة عنصرًا لا ينفصل من عناصر المجتمع، وستعطيه مؤشّرات معياريّة لجودة وكفاءة نظمه باختلافها، وخاصّة نظمه التّعليميّة، إذ تصبح التّكنولوجيا عامل تفاعل بين أركانه، وأدوات متخصّصة لعمليّاته المتنوّعة، ومؤشّرًا على نجاعة توّجهاته التّعليميّة، ومقياسًا يظهر مدى نجاعة نتاجاته وأهدافه، فهي ستقوم بالعديد من الأدوار لتوصل التّعليم للجودة المنشودة، ومن هذه الأدوار:

- **التّعليم الشّخصيّ المتخصّص:** إذ تتيح التّكنولوجيا المتقدّمة تكييف المحتوى التّعليميّ بما يتلاءم وقدرات كلّ طالب واحتياجاته الفرديّة، وتقديم مسارات تعليميّة متخصّصة تناسب سرعة تعلمه وأسلوبه الخاصّ.
- **التّفاعل والمشاركة في واقع افتراضيّ ومعزّز:** إذ تهيئ التّقنيّات الحديثة بيئة تعليميّة تفاعليّة من خلال الواقع المعزّز والافتراضيّ، مما يجعل الطّلبة يشاركون بتجارب محاكاة واقعيّة وتفاعليّة تعزّز فهمهم لما استعصى عليهم من مفاهيم.

- **التّقييم المستمر والتّغذية الرّاجعة الفوريّة:** إذ تسمح التّكنولوجيا بإجراء تقييمات مستمرّة ودقيقة لأداء الطّلبة وبيان نقاط قوّتهم وضعفهم، مع توفير تغذية راجعة فوريّة.
- **تعزيز التّعاون والتّواصل:** إذ تتيح التّكنولوجيا وأدواتها مساحة للتّعاون فيما بين الطّلبة أنفسهم، والطّلبة والمعلّمين، والطّلبة وخبراء من مختلف التّخصّصات.
- **توسيع نطاق الوصول إلى الموارد التّعليميّة:** إذ تزيل التّكنولوجيا الحواجز الزّمكان، مما يتيح الوصول إلى موارد تعليميّة عالية الجودة في أي وقت ومن أي مكان، بسبب وجود تطبيقات وبرامج ذكيّة، من مثل المكتبات الرقمية، والدورات الرّقميّة، والمحتوى التّعليميّ المتنوع.
- **تطوير المهارات الرّقميّة المستقبليّة:** إذ تعمل التّكنولوجيا الّتي يتمّ دمجها بشكل احترافيّ وبكفاءة في التّعليم وعناصره ووسائله، على إكساب الطّلبة المهارات الرّقميّة الضّرورية للنّجاح في سوق العمل المستقبليّ.
- **تعزيز التّعلم النّشط والإبداعيّ:** إذ تفتح التّكنولوجيا أبواب الممارسة والتّجربة على مصراعيها أمام الطّلبة، وتشجّعهم على تفعيل التّفكير الإبداعيّ وحلّ المشكلات، وإنشاء المشاريع الرّقميّة الإبداعيّة، والمشاركة في تحدّيات تعليميّة تفاعليّة.
- **تحسين جودة المحتوى التّعليميّ:** إذ تسمح الأدوات الرّقميّة بإنتاج محتويات تعليميّة عالية الجودة، تشمل العديد من الوسائط المتعدّدة والرّسومات التّفاعليّة وغيرها من الوسائط الّتي تناسب تنوّع الذّكاءات وأنماط تعلّم الطّلبة.
- **دعم التّعلّم مدى الحياة:** إذ تعمل التّكنولوجيا على تسهيل التّعلّم المستدام، وتطوير مهارات الطّلبة الحياتيّة بشكل مستمر وذاتيّ.
- **تعزيز الشّموليّة والتّنوّع:** إذ تلبّي التّكنولوجيا احتياجات الطّلبة على اختلافهم وتوفّر لهم الأدوات المناسبة لحدوث تعلّم ذاتيّ وممتع.

- **الأمن الرّقميّ والخصوصيّة في التّعليم:** إذ تعمل التّكنولوجيا على توفير الحماية للبيانات التعليميّة، وتطبّق معايير خصوصيّة الأمن السّيبرانيّ.
- **التّكامل مع إنترنت الأشياء:** إذ تعمل التّكنولوجيا المتقدّمة على دمج أجهزة إنترنت الأشياء في البيئة التّعليميّة؛ لتحسين بيئة التّعلّم من مثل جودة الهواء والإضاءة والحرارة.
- **التّنبؤ الأكاديميّ:** إذ يتمّ تحليل البيانات التّعليميّة للتنبؤ بالأداء، والكشف عن الطّلبة الّذين يعانون من إشكاليّات تعليميّة، وفتح مجال للتّدخّل المبكّر وتقديم الدّعم المناسب.
- **تجهيز المختبرات الافتراضيّة والمحاكاة:** بتوفير تجارب افتراضيّة أمنة وفاعلة وممتعة، مع إقصاء لعنصر الخطر أثناء تفاعل الطّلبة معها.
- **التّكيّف مع الأزمات:** إذ تعمل التّكنولوجيا على توفير تعليم مستدام وقت الأزمات، من خلال أنظمة التّعليم عن بعد القابلة للتّكيّف بمرونة مع الأوضاع السّائدة.
- **دعم التّنمية المستدامة:** من خلال تقليل الاستخدامات الورقيّة والاعتماد على الاستجابات الرّقميّة للمهمّات، وتقليل الانبعاثات الكربونيّة المتعلّقة بالانتقال المكانيّ للوصول للتّعليم، من خلال وجود منصَّات التّعليم عن بعد.
- **التّكامل مع تقنيّات الرّوبوتات التّعليميّة:** من خلال تفعيل استخدام الروبوتات في التّعليم لتدريس المفاهيم المعقدّة، وتوفير تجربة عمليّة ملموسة للطّلبة.
- **الألعاب التّعليميّة المتقدّمة:** بتطوير جيل جديد من الألعاب التّعليميّة الّتي تدمج الذّكاء الاصطناعيّ مع علم النّفس التّربويّ، ودمج الطّلبة في تجارب تعليميّة محفّزة وهادفة.
- **منصّات التّوجيه الذّكيّ:** إذ يتمّ تطوير منصّات إرشاديّة للتّوجّهات الأكاديميّة والتّقنيّة والمهنيّة، تساعد الطّلبة في تحديد ميولهم ومسارات دراستهم المستقبليّة وربطها بمتطلّبات سوق العمل.

- **التّكامل مع تقنيّات** (blockchain): إذ يتمّ استخدام هذه التّقنيّات لتوثيق الشّهادات والإنجازات الأكاديميّة، وتسهيل التّأكّد من صحّتها وموثوقيّتها.
- **التّكامل مع العلوم العصبيّة التّعليميّة:** إذ تقوم التّكنولوجيا المتقدّمة بدراسة نشاط الدّماغ وفهمه وتحليله، وتصميم طرق تدريس تتوافق وآليّة عمله.
- **المناهج التّكيفيّة الدّيناميكيّة:** إذ يتمّ تصنيع أنظمة ذكيّة تتابع المناهج وتقوم بتعديلها وتطويرها بشكل مستمرّ لتلبية التّغيّرات الحاصلة في البنى التّعليميّة، والمتطلّبات المجتمعيّة والأسواق العالميّة، بشكل يوازن بين المهارات التقليديّة والمهارات المستقبليّة.
- **التّقييم العاطفيّ والسّلوكيّ:** إذ تتيح التّقنيّات المتطوّرة إمكانيّة رصد الحالات النّفسيّة للطّلبة أثناء تفاعلهم في عمليّة التّعلّم، وتقديم الدّعم النّفسيّ المناسب إذا اقتضت الحاجة لذلك.
- **التّكامل مع الذّكاء الاجتماعيّ:** من خلال التّفاعل مع أنظمة ذكيّة تنمّي المهارات الاجتماعيّة والذّكاء العاطفيّ للطّلبة، بوضعهم في مواقف تحاكي المواقف الاجتماعيّة الواقعيّة، ومنحهم فرصة للتّدرّب على التّفاعل السّليم الفاعل.
- **التّكامل مع الحوافز الرّقميّة التّعليميّة:** إذ يقدّم نظام الحوافز الرّقميّ، حوافز بعملات رقميّة مخصّصة للتّعليم، فيكسب الطّلبة نقاطًا وعملات رقميّة يمكن استبدالها بدورات وموارد تعليميّة إضافيّة متقدّمة.

إنّ التّكنولوجيا المتقدّمة ليست رفاهية وترفًا بل حاجة ملحّة في النّظام التّعليميّ المستقبليّ، إذ يمكن الاستفادة من إمكاناتها لتقديم تجربة تعليميّة شاملة ومتكاملة وخارجة عن المألوف، ممّا سيمكّن الطّلبة من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والإسهام في بناء مجتمعات المعرفة الرّقميّة والابتكارات الإبداعيّة.

اللبنة الثّالثة:

استشراف المستقبل التّعليميّ من خلال تجارب دوليّة

للمستقبل أبواب ونوافذ، ومفاتيحها تكمن في أنامل صغار اليوم، الّذين يخطون بخطواتهم في طريق العلم والتّعليم المستقبليّ، فيصبحون شباب الرّيادة وقادة نهضة الوطن، فهؤلاء النّشء الصّغار الّذين وضع على عاتقهم مهمّة نهضة وطنهم، يجلسون على المقاعد ويكتبون بالأقلام على الأوراق، أو بمعنى أصحّ وأكثر حداثة يجلسون وراء الشّاشات الذّكيّة، ويتعاملون بالأدوات الرّقميّة، ويستجيبون للمهمّات الافتراضيّة، أصبح التّعليم معهم ولهم وسيلة ونهجًا لإعادة صقل عقولهم وفكرهم دون تلقين، فهم يطوّعون هذا التّعليم الرّقميّ لاستشراف مستقبلهم بالنّظر إلى ما وراء لحظاتهم الآنيّة، ويفهمون من خلاله كيفيّة تطوّر طرق التّعلّم في خضمّ متطلّبات عالم سريع التّغيّر.

فالمعرفة الّتي تقدّم لجيل اليوم، ليست معارف نظريّة، بل مهارات وقيم وتجارب عمليّة، تبني القدرات وتصنع الإبداع وتفتح مدارك الابتكار، وهذا النّوع من العلم والمعرفة، يتطّلب تعليمًا مستقبليًّا ينحو نحو إستراتيجيّات مستحدثة، تنأى عن الحفظ والتّلقين وتغرس الفهم والتّطوير، وتعمّق مهارات حلّ المشكلات والتّفكير النّاقد والعمل الجماعيّ، والتّعلم مدى الحياة، وتفعيل مستمرّ للأدوات الذّكيّة والمنصّات التّعليميّة التّفاعليّة.

إنّ التعليم بوضعه الحاليّ وبما سيكون عليه مستقبلاً يتطّلب منا إعادة النّظر في دوره، واستشراف المستقبل فيما سيؤول إليه، فهو أداة تغيير مجتمعيّ، يحمل في جوهره بذور القيم الإنسانيّة الشّاملة، وأسس التّنمية المستدامة، ومنطلقات المواطنة العالميّة، وإن أضفنا له العمق الرّقميّ غدا أداة لكسر الحواجز الزّمكانيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة، وأمكنه صنع بيئة تعليميّة معزّزة ومحقّقة للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التّعليميّة، لا لإعداد شباب المستقبل وحسب، بل لتمكينهم من إعادة تشكيل المستقبل بمنظورهم الخاصّ وسماتهم الأصيلة المتفرّدة.

فالتّعليم من هذا المنطلق، ليس ما نحصل عليه خلال عمليّة التّعلّم، بل ما نقدّمه بعدها، وما نصنعه خلالها، وما نصل به في نهاية المطاف مستقبلاً، وليس بدليل أكثر عمقًا على صحّة هذا الكلام، من استشراف تجارب دول كانت لها وقفات رائدة في مجال التّعليم الرّقميّ، وإعداد شبابها لمواجهة تيّارات وأمواج من الأدوات الرّقميّة المندفعة بقوّة تجاههم، وتبنّيها لإستراتيجيّات تتوافق ومتطلبات العصر، وهنا يجدر بنا أن نقف وقفة استلهام لهذه التّجارب العالميّة الّتي كان لنظامها التّعليميّ بصمات عالميّة واضحة ونتاجات ملموسة في بناء أنظمة تعليميّة مستدامة ومبتكرة:

- **التّعليم الفنلنديّ المرن المبدع:** إذ يركّز نظام فنلندا التّعليميّ على المرونة في التّطبيق، وتقليل الضّغط على الطّلبة، فلا اختبارات قياسيّة، وتشجيع الإبداع والابتكار، وإتاحة مساحة من حريّة التّدريس لمعلمين ذوي كفاءة عالية، ولا تعليم مكلّف ماديًا، إذ إنّ التّعليم مجانيّ.
- **التّعليم السّنغافوريّ الاستشرافيّ المستدام:** إذ إنّها تستشرف المستقبل من خلال نظامها التّعليمي، فتركّز على تنمية مهارات التّفكير النّقديّ وحلّ المشكلات ودمج التّكنولوجيا لتوفير بيئات تعليميّة محفزّة لصناعة تعلّم مستدام مدى الحياة، فضلاً عن التّحديث المستمر للمناهج لتلائم تطوّرات سوق العمل.
- **التّعليم الكوريّ التّكنولوجيّ المنضبط:** إذ يقوم نظامها التّعليمي على الجهد والانضباط والالتزام والتّوجه نحو التّميّز الأكاديميّ، ودمج التّكنولوجيا في مراحل التّعليم المختلفة، وتفعيل منصّات تعليميّة تفاعليّة متقدّمة وتحفيز الطّلبة على التّفاعل فيها.
- **التّعليم الياباني القيميّ المنضبط:** إذ يركّز تعليمهم على القيم المجتمعيّة الإنسانيّة كالتّعاون والعمل الجماعيّ واحترام البيئة، والالتزام الشخصيّ من خلال مشاركة الطّلبة بشكل يوميّ بأعمال عنايّة بالمدرسة من تنظيف وتنظيم للصّفوف، لترسيخ قيم المسؤوليّة المجتمعيّة وتعزيز حسّ الانتماء، فضلاً عن دعم الابتكار والإبداع.

- **التّعليم الكنديّ متعدّد الثّقافات:** إذ يركّز هذا النّظام على تطبيق تعليم شامل لثقافات متنوّعة متباينة، تحت ظلّ الاحترام التّعدّديّ، والمرونة الثّقافيّة الّتي تناسب الطّلبة على اختلاف خصائصهم النّمائيّة، وتصميم المناهج وفقًا للاحتياجات الشّخصيّة للطّلبة، وتقديم تعليم عادل ومتساو للجميع بجودة عالية.

- **التّعليم الأستراليّ البحثيّ:** إذ يرتكز هذا النّظام على البحث العلميّ، وتوفير مراكز بحثيّة داخل المدارس، والتّعلّم الذّاتيّ، والابتكار في تنفيذ مشاريع بحثيّة في قطاعات التّعليم الأكاديميّ والمهنيّ والتّقنيّ بتوازن، والتّوجّه نحو عقد شراكات مع الجامعات لتعزيز البحث التّطبيقيّ.

- **التّعليم العمانيّ الرّياديّ المستدام:** ركّزت سلطنة عمان في نظامها التّعليميّ على تطوير التّعليم كجزء من إستراتيجيّاتها لتعزيز الاقتصاد المعرفيّ وتحقيق الاستدامة، من خلال استلهام تجارب الدّول الّتي خاضت تجارب التّعليم الرّقميّ بنجاح آتى أكله خير نتاج، فقامت بالاستفادة من التّكنولوجيا ودمجها في العمليّة التّعليميّة، وقامت بتفعيل المنصّات الإلكترونيّة والذّكاء الاصطناعيّ، وتدريب الهيئات التّعليميّة وتأهيلها وإعداداها ليصبحوا قادة تعليم المستقبل، وصقل المهارات المستقبليّة وربطها بمتطلّبات سوق العمل، كالتّفكير النّقديّ وريادة الأعمال وحلّ المشكلات، وبناء المهارات العمليّة المرتبطة بالاقتصاد العالميّ، وركّزت جهودها على تحقيق التّكامل بين الهويّة الأصيلة والقيم الوطنيّة والحداثة العالميّة المعاصرة، ممّا سيمّكن الطّلبة من التّفاعل بانفتاح مسؤول وواعٍ مع العالم.

وختامًا، فإنّ استشراف المستقبل التّعليميّ يتطلب رؤية واضحة وإقدامًا واثقًا لتبنيّ ثقافة الابتكار مع الحفاظ على القيم الوطنيّة الأصيلة، والاستفادة من التّجارب الدّوليّة لتطوير نظام تعليميّ يرتقي بمكانة المجتمع ويلبيّ تطّلعاته كما فعلت سلطنة عمان بما استلهمته من تجارب غيرها، فتوجّهت نحو دمج البعد الرّقميّ ضمن النّظم التّعليميّة بشكل مفيد ومثمر، لا بترفٍ للموارد مهدر، والسّعي الدّؤوب لتعزيز المهارات المستقبليّة، الّتي تجمع بين الهويّة الأصيلة والحداثة العلميّة في سياق تعليم عالميّ البصمة عمانيّ الجوهر.

اللبنة الرّابعة:

التّعليم كوسيلة لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة

تتّجه السّياسات الدّولية بمجملها دون تمييز إلى وضع خطط لبناء مجتمعات مستدامة لديها، وتبذل في سبيل ذلك الغالي والنّفيس، وتكيّف القطاعات المجتمعيّة بأكملها لإحداث تلك الاستدامة المنشودة، وتطبّق على قطاع التّعليم ما تطبّقه على غيره من قطاعات، فهو المحرّك الرّئيس للتّغيير الإيجابيّ، ويعدّ قطاعًا حيويًّا يساهم بشكل كبير ومركزيّ في تحقيق تلك التّنمية والنّهضة المستدامة للوطن، وأداة إستراتيجيّة لتحقيق أهدافها، فالتّعليم حجر الزّاوية للتّغيير، والهدف الرّابع من أهداف التّنمية المستدامة الّتي وضعتها الأمم المتّحدة، وهو ليس مجرّد حقّ أساسي لكلّ إنسان، بل هو أداة حياة وإثبات وجود. (UNESCO,2019)

وتبرز أهميّة التّعليم في العالم بشكل عامّ، وفي سلطنة عمان بشكل خاصّ بما يقوم به من دور في ضمان توفير فرص تطّور وتعلّم جيّد ومنصف وشامل للجميع، لبناء مجتمع أكثر عدالة واستدامة، وقد تبنّت رؤية "عمان ٢٠٤٠" منظومة التّعليم كمرتكز نهضويّ لا غنى ولا بديل عنه لنهضة سلطنة عمان، فأولته الاهتمام، ووجّهت السّياسات المعنيّة لتطوير التّعليم وتنميته، من منطلق إدراك عميق أنّ الاستثمار في التّعليم النّوعيّ هو ما سيشكّل نهضة البلاد وسيحقّق التّنمية المستدامة المنشودة.

كما يسهم التّعليم بمكوّناته ومضامينه بتعزيز الوعي البيئيّ والمسؤوليّة تجاه الموارد البيئيّة، ويقوم بدمج مفاهيم الاستدامة في مناهجه، ويغرس القيم والسّلوكيّات المسؤولة عن الانتماء والمسؤوليّة البيئيّة في نفوس الطّلبة، وتعمل الأنشطة المصمّمة لهذه الغاية على إتاحة الفرصة للطّلبة للخوض في تجارب واقعيّة وافتراضية تعزّز حسّ الانتماء البيئيّ لديهم. (البسطويسي،٢٠٢٢)

ويقوم التّعليم بدوره في إعداد القوى العاملة للمستقبل، وربطهم بمتطلّبات سوق العمل العالميّ، بتطوير المهارات الرّقميّة والتّقنيّة لديهم، وتجهيزهم للمنافسة في سوق العمل العالميّ، ويؤدّي دورًا حيويًّا في تعزيز التّماسك والتّرابط المجتمعيّ، وتقوية وشائجه، وتعزيز قيم السّلام وغرسها، والتّسامح والتّفاهم واحترام الآخر، ممّا ينتج مجتمعات سويّة أكثر استقرارًا وسلامًا وأمنًا، وهذه هي شروط التّنمية المستدامة لأيّ مجتمع.

إلى جانب أنّ التّعليم يسهم في تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في التّنمية المستدامة، من خلال فتح باب المشاركة لها للإسهام في إحداث التّغيير والتّطوير، ومنحها فرص تعليم متساوية، وتعميق ثقتها بنفسها وبقدرتها على قيادة التّغيير في أيّ مكان تشعر بأنّها تنتمي له وتمتلك مهارات قياديّة لتطويره وقيادته نحو النّهوض المستدام.

ومن هنا تظهر ثنائيّة العلاقة بين التّعليم والتّنمية في سلطنة عمان، فمنظومة التّعليم العمانيّة تعزّز التّنمية المستدامة العالميّة، وتتطابق مع عدد كبير من أهدافها السبعة عشر، من خلال قدرتها على: (حجازي،٢٠٢٤)

- القضاء على الفقر والجوع، إذ إنّه يمكّن أفراد المجتمع من الحصول على وظائف بدخل مستدام، فيسهم بتحسين مستوى المعيشة لهم.
- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أداء دور فاعل في المجتمع، فيسهم في تعزيز العدالة الاجتماعيّة.
- حماية البيئة من خلال زيادة الوعي بالقضايا البيئيّة وتشجيع تبنّي ممارسات مستدامة.
- تعزيز الابتكار والنمو الاقتصاديّ، وإيجاد أفراد مبتكرين قادرين على الإسهام في صنع اقتصادات المعرفة، ممتلكين للمهارات المستقبليّة الّتي تلائم سوق العمل المتغيّر.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التّعليم الشّامل للجميع دون تمييز، فيسهم في بناء مجتمع متكافئ.

- تعميق الوعي البيئيّ وتعزيز تطبيق التّعليم الأخضر، والتّطرّق للقضايا البيئية ضمن المناهج، وتصميم البرامج التّعليميّة الّتي تُشجّع على تبنّي ممارسات صديقة للبيئة.

لقد استطاعت سلطنة عمان تحويل التّحديّات لديها إلى فرص ونقاط قوّة، فاستثمرت برأس المال البشريّ، وجعلته ركيزة أساسيّة لتحقيق تنميتها المستدامة، وربطت مخرجات التّعليم باحتياجات سوق العمل، وعـزّزت مهارات الابتكار والإبـداع، فاستطاعت بذلك ترسيخ أسس وأعمدة متينة لنهضتها وتطوّرها والمضيّ قدمًا بخطوات ثابتة نحو مستقبلها، بتعليم مستدام يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لحوار حضاريّ بنّاء لتحقيق تفاهم محليّ وعالميّ شامل.

أهداف التّنمية المستدامة

اللبنة الخامسة:

مدرسة المستقبل وتجهيزاتها المختلفة

أدّت المدرسة قديمًا دور المكان الّذي يورّث للطّلبة ثقافة المجتمع وقيمه، ويسهم في قضاء فترة معينة من عمرهم تنتهي بنيلهم شهادات تثبت أنهم خضعوا لامتحانات معرفيّة بنكيّة ونجحوا بها، فتكون بذلك قد مارست دورها التقليديّ في تعليم الطّلبة أبجديّات القراءة والكتابة، ولكن للأسف فإنّ نتاجاتها كان يصيبها قصور فعليّ فبعد قضاء الطلبة لاثني عشر عامًا من حياتهم في المدارس، فقد ظهرت حاجة لإعادة تأهيلهم وتدريبهم من جديد لدى دخولهم الجامعات.

لذلك فقد عملت الأنظمة التّعليميّة الحديثة على ترقية هذا الإصدار من المدارس وأهدافها بمنحها صبغة معاصرة، لتكون المدرسة مكانًا لإكساب الطّلبة المعارف الأساسيّة المقترنة بالتّطبيق العمليّ، والتّنمية المهنيّة المرتبطة بالسّوق الفعليّ، والمهارات القياديّة المستندة للقيم الإنسانيّة، ويتمثّل هذا التّحديث بتبني شكل جديد هو مدرسة المستقبل.

وتعدّ مدرسة المستقبل نموذجًا في عالم التّربية والتّعليم، لتحقيق غاية وهدف منشود يسعى لانتزاع بواطن الضّعف والترهّل من الأنظمة التّعليميّة الحاليّة، وإعادة تحديد لمسمّيات الأدوار للمعلّمين فيها، فتصبح مسؤوليّتهم تمكين ذواتهم وتطويرها باستدامة، وتوجيه طلبتهم وإرشادهم وتيسير حدوث عمليتيّ التّعليم والتّعلّم لهم، وتلبية رغبات وميول الطّلبة واهتماماتهم ومواءمتها واحتياجات المجتمع.

مدرسة تعدّ أجيالها بأسس مستمدّة من الماضي، للتّعايش مع الحاضر، واستشراف المستقبل، أجيالاً منتجة للمعرفة، لا مستهلكة وحسب، أجيالاً تمتلك مهارات التّفكير الإبداعيّ والنّقديّ وبخطى ثابتة تقدم على المشاركة في صنع القرار دون خوف أو تردّد، بالاعتماد على ما تمتلكه هذه الأجيال من مهارات قياديّة رياديّة تمنحها تكيّفًا مع معطيات البيئة المعاشة، مدرسة تخرج عن حدود البنى المادّيّة لتصبح سحابيّة تقنيّة بالدّرجة الأولى، تحمل بذور الطّفرات الرّقميّة الجديدة القادمة.

مدرسة بثورة نهضويّة ضدّ الأسس البالية القاصرة عن مواكبة احتياجات المجتمعات، تتبنّى من الأدوات التّكنولوجيّة والثّورة الرّقميّة أسسًا لبنائها ونهوضها، تبني مبادئها على أسس التّواصل والاتّصال بين الأفراد في هذه المنظومة المستقبليّة بشكل تعاونيّ فاعل، تستخدم الأدوات والوسائل والتّقنيّات الحديثة لتحقيق غايات التّعلم فيها، تقصد بأهدافها صنع الطّالب الباحث المستكشف المعتمد على ذاته النّاقد، صاحب البصيرة النّافذة، والفكر الوقّاد والقريحة الحاضرة، المفكّر بما لديه من معطيات، وفي الجانب الآخر تصنع المعلّم الموجّه المرشد والميسّر والدّاعم.

ورغبة في استشراف المستقبل والتّأسيس لمدارس تتوافق مع احتياجات التّعليم المستقبليّ، فقد عقدت وزارة التّربية والتّعليم في سلطنة عمان خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٣ ندوة (مستقبل المباني المدرسيّة)، بشراكة مع وزارة الإسكان والتّخطيط العمرانيّ؛ بهدف استشراف مستقبل المباني المدرسيّة، وإعداد إطار عام لماهيّة مكوّنات مرافق المبنى المدرسيّ مستقبلاً، وما يتضمّنه من تجهيزات علميّة وتقنيّة وفنيّة تواكب المستجدّات التّربويّة الحديثة، وترتكز على رؤية وزارة التّربية والتّعليم المتمثّلة بـ(تعليم عالي الجودة مدمج التّقانة متعدّد المسارات يعزّز الابتكار وريادة الأعمال ويبني المهارات)، وينسجم مع الإستراتيجيّة الوطنيّة للتّنمية العمرانيّة المنبثقة من رؤية عمان ٢٠٤٠، وناقشت النّدوة محور (السّياسات التّخطيطيّة للمبنى المدرسيّ)، ومحور (التّصميم الإنشائيّ للمبنى المدرسيّ)، ومحور (البيئة التّعليميّة في المبنى المدرسيّ المستقبليّ)، بمشاركة عدد من التّربويّين والخبراء المتخصّصين في مجال التّخطيط العمرانيّ وفي مجال التّطوير العقاريّ وغيرهم من المعنيّين.

وتقوم مدرسة المستقبل على مجموعة من التّجهيزات الماديّة والمعنويّة وتتمثّل بالمحاور الآتية:

- **المبادئ الأساسيّة الّتي تدعم حدوث التّعليم المستدام الرقميّ:** ومنها ما يلي:
  - تنمية بيئة تعليميّة واجتماعيّة داعمة للعدالة والمساواة.
  - تحقيق مبدأ المشاركة الدّيمقراطيّة.
  - مراعاة مبدأ التّنوع الثّقافيّ مع إعطاء خصوصيّة للمجتمعات المتنوّعة وفقًا لما يناسبها.
  - تحقيق مبدأ التّعليم للتّعايش في عالم متغيّر بوتيرة سريعة.
  - الاهتمام بالحفاظ على قيم المجتمع وأفراده وصون كرامتهم.
- **المعايير والأسس:** وهناك عدّة معايير وأسس تتبنّاها هذه المدارس، ومنها:
  - **معيار القيم:** إذ تستند لتعليم القيم الإنسانيّة لتكوين الفرد النّافع لأمّته ووطنه والبشريّة جمعاء.
  - **معيار تساوي فرص التّعليم:** فمن يعمل بها يجب أنْ يتعلّم، والعلم والمعرفة ليست حكرًا على زمن محدد وليست مقتصرة على أحد دون سواه.
  - **المعيار التّكنولوجيّ:** إذ تعمل على إعادة صياغة أدوار عناصر العمليّة التّعليميّة بجهد أقل ونوعيّة جودة أعلى، بتضمين تطبيقات رقميّة وتكنولوجيّة مستحدثة.
  - **معيار الجودة والأداء العالي:** إذ تتبنّى الجودة الشاملة ومعايير الإتقان.
  - **معيار الذّاتيّة:** إذ تقوم بممارسة مسؤوليّاتها التّربويّة وصلاحيّاتها الإداريّة ضمن أطر تطبّق قواعد العمل المؤسّسيّ.
  - **معيار الأصالة:** تنحو ببرامجها نحو التّنوع والأصالة والتّجديد الملائم لأنواع المتعلّمين على اختلافهم، وتشجيع الإبداع وصنعه واحتضانه.
  - **معيار المجتمعيّة:** إذ تسعى للانفتاح على المؤسّسات المجتمعيّة بإقامة علاقات وروابط تشاركيّة داعمة للأطراف كافّة.

- **المكوّن الماديّ:** إنّ تصميم الأبنية المدرسيّة والفصول الدّراسيّة ضمن رؤية مستقبليّة يترك بصمات وآثارًا من شأنها إحداث نقلة نوعيّة في سيرورة العمليّة التّعليميّة، وفيما يلي عرض لأهم معطيات البيئة المدرسيّة من مبانٍ وصفوف في مدارس المستقبل:

١. **المبنى:** وهو أحد أهمّ مكونات مدرسة المستقبل، وهناك معايير تحدّده، منها:

- فصول دراسيّة قائمة على المشاريع، ذات مساحة أكبر وعدد طلبة أقلّ.
- قابليّة تطبيق فصول دراسيّة سحابيّة عن بعد للطّلبة من المرحلة المتوسّطة للصفوف من (٥-٨) ولغاية مرحلة الدّبلوم العام أو ما يعادلها في الدّول العربيّة المختلفة للصّفوف (٩-١٢).
- النمط العمرانيّ المناسب الجاذب الآمن والمريح بصريًا.
- المساحة المناسبة الواسعة الّتي تتيح مجالًا للأنشطة اللامنهجيّة خارج الغرف الصّفيّة.
- الموقع القريب من الخدمات الحيويّة، والبعيد عن مصادر التّلوّث السّمعيّ.
- اعتبارات السّلامة والأمان المفعّلة بكفاءة عالية، مع وجود غرف مجهّزة يلجأ لها حال حدوث كوارث.
- قابليّة التّوسّع مستقبلًا بما يتناسب وتزايد متطلّبات واحتياجات المناهج والرّؤى.
- توفير بيئة صفيّة مناسبة من الجوانب كافّة: مساحة وإضاءة وألوان ومعدّات ومرافق.
- التّفاعل بين المسطّحات الخضراء ومبنى المدرسة بطريقة متناسبة.
- وجود مناطق انتظار لحافلات النّقل المدرسيّ، ومواقف للزوّار، وأخرى للكوادر العاملة.

- وجود مرافق متنوّعة تحقّق الأهداف المرجوّة من المنهاج والحياة المدرسيّة المستقبليّة الّتي يهمهّا تحقيق حياة الطّلبة برفاهية وتحفيز للتّعلّم، من مثل؛ المختبرات الافتراضية، والمسارح الفنّيّة، وقاعات الأنشطة الرّياضيّة، وقاعات الأنشطة متعددة الأغراض، وغرف الرعايّة الصحيّة، وغرف الأنشطة المهنيّة والحرفيّة.

٢. **البيئة الصّفيّة:** لقد سيطرت فكرة تأسيس قاعات وصفوف دراسيّة رقميّة ذكيّة على فكر أغلب القياديّين التّربويّين، من منطلق رغبتهم بتقديم تعليم أكثر تكاملاً في بيئة صّفيّة ذكيّة تشمل:

- وجود معدّات وأدوات رقميّة بيئيّة تفاعليّة.
- تصميم فصول افتراضيّة متنوّعة مخصّصة للمناهج.
- تفعيل واسع لاستخدام الشّبكات المحليّة والعالميّة بشكل مسؤول.
- حضور المؤتمرات والاجتماعات عن بعد.
- نشر المعلومات والوثائق إلكترونيًّا بشكل سريع وموثّق مع الإحالة لمصادر ومراجع إضافيّة لها.
- إتاحة استبدال المعلومات بأشكالها المختلفة وتكييفها مع النّتاجات المرجوّة للمناهج.
- استحداث مراكز تعلّم افتراضيّة، ومكتبات إلكترونيّة وشبكات إنترنت عالميّة ومحليّة.
- تفعيل برامج وأنظمة الواقع المعزّز والعروض التّفاعليّة والمؤتمرات وأجهزة الواقع الافتراضيّ.
- تفعيل برامج عقد مؤتمرات واجتماعات الفيديو وتضمينه في دراسات الطّلبة اليوميّة.

- **المكوّن المنهاجيّ:** ويشمل أكثر من جانب:

١. **المنهاج:** ويشمل كافّة المعلومات والمعارف المقدّمة للطّلبة عبر جميع الوسائط الإلكترونية الحديثة بهدف إكساب الطّلبة الجوانب المعرفية والوجدانية باستخدام أدوات رقميّة حديثة، ومن متطلّباته ما يلي:

- تجهيز مقررات متخصّصة لتدريس المعلوماتيّة وتكنولوجيا المعلومات.
- دمج مناهج المهارات القياديّة، ومهارات الحياة والقيم الإنسانيّة الّتي من شأنها تعزيز ثقافة الإبداع.
- بناء مناهج تربويّة تشاركيّة من قبل الهيئات التّعليميّة والمجتمع المحليّ من أولياء أمور ومؤسّسات التّنشئة.
- بناء مناهج تتيح مساحات من حريّة التّنفيذ للمعلّمين.
- رفد المنهاج الأساسيّ بالقيم والاتّجاهات المجتمعيّة والدّينيّة، مع انفتاح مسؤول على الثّقافات العالميّة.
- تزويد المنهاج بأنشطة وبرامج تؤكّد طرق التّعلّم التّعاوني، والتّعلّم الذّاتيّ.
- تحقيق المناهج للتّكامل بين النّظريّة والتّطبيق، وبين الأنشطة المنهجيّة واللامنهجيّة، وبين متطلّبات المدرسة والواقع وسوق العمل، وبين المواد والصّفوف بشكل رأسيّ وأفقيّ.
- تأكيد الأنشطة والمهمّات المصمّمة على مبادئ التّعلّم التعاونيّ والعمل الجماعي.
- تنوّع الموضوعات لتشمل محاور إجباريّة ومحاور اختياريّة ترتبط وحاجات المتعلّمين ورغباتهم.
- تركيز المنهاج على قيمة الارتقاء بمستوى تعليم اللغة العربيّة وتعلّم مهاراتها والفخر بها.
- الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبيّة كونها رابطًا من روابط التّواصل مع العالم من حولنا.

٢. **الأدوات:** تتنوّع الأدوات الّتي يتاح للهيئات التّعليميّة استخدامها بما يتلاءم والخصائص النّمائية للطلبة، ومنها:

- تقنيّات التّعليم الرّقميّة والتّكنولوجيّة، والقنوات التّعليميّة المتخصّصة.
- كاميرات تفاعليّة مع الكتب الذّكيّة.
- تفعيل استخدام شبكات المعلومات والاتّصال فيما بين مرافق المدرسة الواحدة، والمدارس المتعدّدة.
- تفعيل البودكاست، واستخدامه مصدرًا للبحث والتّثقيف.
- الطّاولة الذكية، وهي جهاز يعمل باللّمس أو بقلم خاص، ترتبط بحساب خاص للطّالب مرتبط بسحابة المدرسة الإلكترونيّة، ويستطيع من خلال الطّاولة فتح الملفّات ومشاركة الملاحظات.
- السّحابة الإلكترونيّة، موقع إلكترونيّ يختصّ بالمدرسة، يمكن فيه تخزين المعلومات الخاصّة بالمستخدم.
- الأوراق الذكيّة، هي شاشة تفاعليّة بلاستيكية حجم A4 يمكن حل الأسئلة فيها أو تصفّح الكتاب.
- المكتبة الإلكترونيّة للتّقييمات، وللمصادر والمراجع.
- تخصيص واجهات تعلّم لكلّ طالب.
- الخرائط التّفاعليّة وربطها بتقنيّة الواقع الافتراضيّ.

٣. **الأساليب والإستراتيجيّات:** وتتنوّع في عملية التّعليم لتتلاءم والأهداف المرادة، ومنها:

- اعتماد تقنيّات التّعليم الحديثة كأساس في التّعليم وليس مجرد وسائط وأدوات.
- اعتماد التّدريب المهنيّ للهيئات التّعليميّة في مجال تكنولوجيا التّعليم وتوظيفها في عمليتيّ التّعليم والتّعلّم.
- تحفيز قيم التّفاعل والتّواصل وإكمال المهمّات الفرديّة والجماعيّة.
- اعتماد فتح باب الحوار والمناقشة والأسئلة بشكل مستمرّ طيلة مراحل التّعلّم.
- الاستناد على أساليب التعلّم النشط، والتّعلم بالمشاريع.
- تفعيل إستراتيجيّات المحتوى التّفاعليّ.
- اعتماد أساليب تدعم حدوث التّعلّم الذّاتيّ.
- اعتماد أساليب تعزّز من مهارات القرن الحادي والعشرين.

٤. **التّقييم والاختبارات:** إذ تتّخذ شكلاً مستحدثًا لقياس النّتاجات الكيفيّة ومن ملامحها:

- شموليّة التّقييم للمتعلّم والعمليّة التّعليميّة بأكملها.
- حدوث التّقييم بشكل مستمرّ مستدام طيلة فترة حدوث عمليّة التّعلّم.
- بناء تقييمات ذاتيّة موجّهة للطّلبة باستخدام برامج وأدوات تكنولوجيّة سهلة التّطبيق.
- توسيع بؤرة التّقييم لتغدو هناك قاعدة بيانات لعمليّة التّقييم على مستويات محليّة ودوليّة.
- وجود معايير ومستويات أداء واضحة للتّقييم.
- تركيز الامتحانات والتّقييمات على المهارات القياديّة والقيم الإنسانيّة، ومهارات التّفكير العليا.
- تحديد الكفايات والمعايير لعناصر العمليّة التّعليميّة بشفافيّة ووضوح.
- تنويع أدوات ومصادر التّقييم، وتنفيذه في بيئات داعمة نفسيًّا للطّلبة.

- **التّمويل**: ينظر للتّمويل أنّه بعد اجتماعيّ واقتصاديّ يرتكز على معايير موجودة قابلة للتّطبيق، وآمال وطموحات ممكنة التّطبيق في حالة الإيمان بدورها النّاجع في تمويل التّعليم المستقبليّ وصناعته، ومنها:
  - دعوة المجتمعات المدنية والحكومات والجهات المعنية للمشاركة في تمويل هذه المدارس.
  - إعادة صياغة الهيكلة المالية للبرامج والنظم والأدوات التعليمية وفقًا لرؤية المدرسة.
  - إعادة صياغة الأولويّات القوميّة والوطنيّة ليغدو تمويل التّعليم استثمارًا في صناعة جيل الغد.
  - النّظرة للتّمويل بكونها رافدًا يحوّل المدرسة لمركز إنتاج ومختبر تجارب عمليّة.
  - ترشيد الإنفاق الماليّ الّذي يستهدف البنى الماديّة، وتركيزه على البنى الرّقميّة الإلكترونيّة وإيقاف الهدر.
- **الموارد البشريّة**: تشمل مدرسة المستقبل عناصر بشريّة، تعمل بتكامل وتغدو بوجودها متمّمة لبعضها بعضًا، وفيما يلي ذكر موجز لهذه العناصر:

١. **مدير مدرسة المستقبل**: تلعب الإدارة المدرسيّة في مدرسة المستقبل ممثّلة بالمدير، دورًا حيويًّا في تطبيق رؤية المدرسة المستقبليّة على أرض الواقع، إذ يرتبط بالمدير صفات التّوجيه والإشراف والدّعم، ويقع على عاتقه ضمان تحقيق نزاهة وشفافيّة العمليّة التّعليميّة التّعلميّة للأطراف كافّة.

٢. **مشرف تقنيّات التّعليم في مدرسة المستقبل**: تفرض مدرسة المستقبل استحداث هذه الوظيفة، فالمشرف من موقعه يسهم في تنفيذ عدد من المهمّات الّتي تعكس أهميّة دوره، فهو يقوم بتطوير المرافق التّعليميّة في ضوء البنى الماديّة المستقبليّة، والإشراف على تصميم المناهج التّفاعليّة والتّحقّق من نجاعتها، ومتابعة سير العمليّة التّعليميّة بأكملها بشكل سلس.

٣. **معلّم مدرسة المستقبل:** وهو العنصر الفاعل في العملية التربوية، وصانع أجيال المستقبل، وقائد التّغيير المنشود، يسعى لإنجاح العمليّة التّعليميّة التّعلميّة، وصقل شخصيّة طلبته، وإملاكهم مهارات قياديّة تتلاءم ومتطلّبات المجتمعات وأسواق العمل المحليّة والعالميّة، وإمكانهم من الأدوات الرّقميّة.

٤. **طالب مدرسة المستقبل:** وهو أساس العمليّة التّعليميّة، والنّتاج النّهائيّ المطلوب لإحداث التّأثير في مجتمعه، وهناك عدد من المتطلّبات الّتي وجب أنْ يتمثّلها الطّلبة، ومنها:

- إجادتهم لعلوم المستقبل.
- القدرة على الوصول للمعرفة مهما تنوّعت مداخلها وميادينها.
- القدرة على صنع تعلّم ذاتيّ مستدام لأنفسهم.
- امتلاكهم لمهارات الاتّصال والتَواصل والحوار.
- القدرة على اتّخاذ القرار وامتلاك حرّيّة الاختيار الحر لمهنة المستقبل.
- القدرة على توجيه النّقد البنّاء واقتراح الحلول والبدائل.
- القدرة على قيادة الفريق والعمل التّعاونيّ في إطار تشاركيّ وتبادل معرفيّ.
- القدرة على حل المشكلات وتبنّي توجّهات معينّة، والدّفاع عن الآراء، وبناء الحجج المقنعة.
- الافتخار والاعتزاز بالهويّة الوطنيّة والقوميّة والدّينيّة والثّقافيّة.
- الانفتاح على الثّقافات الأخرى دون خوف وتردّد.
- القدرة على استخدام أدوات تكنولوجيّة وتقنيّة استخدامًا واعيًا مسؤولًا.
- اتقان اللّغة العربيّة والتّمكّن من مهاراتها، إلى جانب تعلّم عدد من اللغات دون الانسلاخ عنها.

تقوم العمليّة التّطويريّة في مدرسة المستقبل على تنفيذ مسارات تتدرّج من التّعليم إلى التّطوير، وتترسّم بذلك خارطة الطّريق الّتي تحتاج أنْ تسلكها المنظّمات التّعليميّة لتحقيق التّطوّر والنّموّ المعرفيّ والمهاريّ المنشود من المتعلّمين والهيئات التّعليميّة على حدّ سواء، وهذه الخطوات التّطويريّة من شأنها أنْ تحدث تعليمًا ذا معنى، تعليمًا مستدامًا، أكثر نجاعة وتأثيرًا، إذ إنّ حقيقة الأمر أنّ التّقنيّات الجديدة لا تغيّر المدارس، بل يجب أنْ تتغيّر المدارس لكي تتمكّن من استخدام التّقنيّات الجديدة بصورة فعّالة.

اللبنة السّادسة:

إعداد المعلم وتأهيله
وفقًا لمتطّلبات ومهارات المستقبل

إنّ محاولة بناء أيّ منظومة أو مؤسّسة مجتمعيّة وتأسيسها، تتطّلب كخطوة أولى رسم خطط ورؤى تشمل صناعة العناصر المكوّنة لها وصياغتها، وتجهيز هذه العناصر بما تحتاجه من أسس وموارد، ودعم ومتابعة وتقييم؛ لضمان نجاعة تحقيقها لغاياتها الّتي وجدت لأجلها، وضمان اندماجها بشكل مرن وسلس، وسهولة تكيّفها مع النّظام الّذي وضعت له، فإنْ كان هذا الأمر يقصد الجوانب الماديّة والمعنويّة، فإنّه من باب الأولى أنْ يشمل أيضًا الكوادر البشريّة الّتي تدير هذا النّظام وتندمج فيه، وتسيّره لضمان تحقيقه لأهدافه الّتي وضع لها، وهكذا هو النّظام التّعليميّ، بما يشمله من كوادر بشريّة أهمهّا هو قائد التّغيير في منظومة تعليم مستقبليّة، وصانع الفكر المبدع، ومحفزّ الابتكار، ومسيّر كامل العمليّة التّعليميّة نحو الرّيادة والنّهوض، ألا وهو المعلّم.

فإنْ كان المعلّم يقدّم للنظّام التّعليميّ ما يحتاجه من خطوات ومتطلّبات ومهارات ليشارك في إنجاحه، فإنّه بحدّ ذاته يحتاج من النّظام والمجتمع والقطاعات المعنيّة بالتّعليم أنْ يتعهّدوه بالإعداد العميق ذي الكفاءة والاحترافيّة العالية، ليمتلك أدواته الّتي تؤهله لتولّي تلك المكانة بصفته قائدًا للتّغيير المنشود، وهذه الأدوات تتمثّل بمهارات تعليم وقيادة مستقبليّة معاصرة.

لذلك وجب أوّلاً أنْ نعدّ المعلّم لهذا المسير الحرج الدّقيق من عمر تنمية ونهضة أيّ مجتمع، من خلال تعريضه لتأهيل وتدريب وإعداد عميق متقن، يكسبه ثقة بذاته وبقدراته على قيادة جيل بأكمله نحو الرّيادة والتّميّز، فالمعلّم كالفنّان الّذي يسعى لصنع تحفة إبداعيّة، ولديه تصّوره الخاصّ بها في عقله، ورؤيته المتكاملة عنها، ولن يمتلك ذلك دون تأهيل وإعداد، فالإعداد والتأهيل الجيّد للمعلّم هو ما يزوّده بفهم عميق لغايته وما هو مطلوب منه، فيستشرف رحلته وطريقه الّتي

سيخوضها مع طلبته، نحو تحوّل معرفيّ وتربويّ عميق، إنسانيّ الجوهر، رقميّ المظهر، فهو يقود ركبًا من جيل كامل يؤثّر فيهم، ويؤثّرون فيه، ويسهم بتشكيل عقولهم وصياغة مستقبلهم، ولن يتقن ما يجب عليه إلا إنْ صقل ذاته بالعلم والتّجربة، وامتلك المهارة والفكر، وأثرى روحه بالحكمة، وأدرك جوهره وأطلق إمكاناته للقيادة الرّائدة، لذلك كانت مراحل وخطوات إعداد معلّم المستقبل بشكل عالميّ، والمعلّم العمانيّ على وجه الخصوص ضرورة ملحّة، وفيما يلي سرد لبعض هذه الخطوات:

- تجهيز أسس لإعداده بأطر تتجاوز حدود التّقليد، لتشمل مهارات القرن الحادي والعشرين، من تفكير نقديّ وإبداعيّ، وكفاءة رقميّة، وقدرة على التّكيّف مع المتغيّرات المتسارعة.
- تزويده بفهم عميق للتّحوّلات المعرفيّة والتّكنولوجيّة الحاصلة.
- تزويده بمهارات التّعامل مع الذّكاء الاصطناعيّ والواقع المعزّز والتّعلّم الآليّ.
- توجيهه نحو التّعلّم الذّاتيّ، المستدام وتوجيهه نحو وجوب تحديث معارفه ومهاراته باستمرار، مع بقائه منفتحًا على التّجارب العالميّة في مجال التّعليم والتّعلّم.
- تعزيز مهاراته المتعلّقة بجوانب التّواصل الاجتماعيّ والذّكاء العاطفيّ.
- توجيهه لضرورة فهمه لاحتياجات طلبته النّفسيّة والاجتماعيّة.
- تحفيزه على الخوض في تجارب إبداعيّة وابتكاريّة دون تردّد او خوف.
- تعزيز وعيه بقضايا الاستدامة والمواطنة العالميّة؛ لما سيقوم به من دور في غرس القيم الإنسانيّة والوعي البيئيّ والمسؤوليّة المجتمعيّة في نفوس طلبته.
- إملاكه القدرة على إدارة التّعلّم عن بعد وتوظيف التّكنولوجيا في التّعليم.
- إكسابه لمهارات التّعليم الإلكترونيّ والقدرة على تصميم المحتوى الرّقميّ التّفاعليّ.
- إلحاقه ببرامج إعداد المعلم الّتي تطوّرها وزارة التّربية والتّعليم ليواكب المتطلّبات المستقبليّة لمهنته.

- فتح باب الشّراكات مع المؤسّسات العالميّة لتبنّي أفضل الممارسات في مجال إعداد المعلّمين.
- تنمية مهارات البحث العلميّ والتّفكير النّقديّ والتّحليلي لديهم.
- توجيه نحو تطوير ممارساته التّعليميّة بشكل مستمرّ، وتوظيف نتائج البحوث التّربويّة الّتي يقوم بها بنفسه، أو يزوّد بها من قبل المختصّين لتحسين عملية التّعليم والتّعلّم.
- تدريبه على تطبيق مهارات تدريس متقدّمة من مثل التّعلّم النّشط، والتّعليم المتمايز، والتّقييم المستمرّ، والتّغذية الرّاجعة الفوريّة البناءة، وتشجيعه على ابتكار وسائل وأدوات معاصرة.

ومن نافلة القول أنْ نشير إلى تنظيم المعهد التّخصصيّ للتّدريب المهنيّ للمعلّمين التّابع لوزارة التّربية والتّعليم في سلطنة عمان لملتقى البحوث التّربويّة في نسختيه الأولى في عام ٢٠٢٣م، والثّانية في عام ٢٠٢٤، بمشاركة متحدّثين من منظّمات دوليّة مرموقة، مثل: اليونسكو، والإيسيسكو، والإلكسو، وغيرها من مؤسّسات التّعليم العالي الحكوميّة والخاصّة؛ لتأهيل الهيئات التّعليميّة بما يتوافق ومستجدّات العصر وتقنياته، من خلال تسليط الضّوء على أحدث التّطبيقات في مجال الذّكاء الاصطناعيّ، ومهارات المستقبل، واستخدام التّقنيّات الذّكية مثل تعلّم الآلة لتحسين عمليّات التّعليم، واستخدامها لتحسين جودة التّعليم، وتوظيف مهارات المستقبل في التّعليم، وتطبيق مهارات التّفكير النّقديّ، وحلّ المشكلات، والتّعاون، وعرض أفضل إستراتيجيّات التّعليم والتّعلّم الفاعلة، وتعزيز التّنمية المهنيّة للمعلّمين من خلال البحوث التّربويّة، مع التّركيز على تعزيز التّعاون بين المنظّمات الدّوليّة والمؤسّسات التّعليميّة المحليّة.

إنّ مسألة إعداد المعلم وتمكينه من مهارات المستقبل تتجاوز مجرد التّدريب التّقنيّ أو التأهيل الأكاديميّ، لتشمل تعزيز الهويّة المهنيّة للمعلّم وتعميق فلسفته التّربويّة، فهو ليس أيّ موظّف، هو صانع التّغيير، ومغيّر التّفكير، وسابر بفكره وأسلوبه العقول، على عاتقه مسؤوليّة تشكيل وعي الأجيال القادمة وإعدادهم لعالم دائم التّعقيد والتّغيير.

فإعداده يتطلّب أنْ يجمع المعلّم بين الكفاءة التّقنيّة والحكمة الإنسانيّة، ويحقّق التّوازن بأسلوبه الخاصّ بين متطلّبات العصر الرّقميّ واحتياجات النّفس البشريّة للتّواصل والفهم، ويدرك أنّ التّكنولوجيا أداة وليست غاية، وأنّ جوهر التّعليم بناء العلاقات الإنسانيّة وتنمية القدرات الإبداعيّة للطّلبة، ووعيه بأنّه في مرحلة ما سيكون واقفًا أمام مستقبل مجهول المعالم، ومفروض عليه مجابهته بما يمتلكه من مهارات وأدوات يمكنه تكييفها لمواجهته، ويسعى للبحث عن حلول ومقترحات للخروج من هذه التّحدّيات مجهولة الملامح، بأقلّ الأضرار إنْ لم يكن دون أضرار تذكر، وبفوزٍ نتاجه الابتكار واقتناص الفرص من قلب المخاطر، لتحقيق تعليم مستدام، وتطوير ونهضة إنسانيّة راسخة.

تجذير الرّؤية السّادسة

في جدليّة مثيرة للاهتمام، يتجلّى مستقبل التّعليم في سلطنة عمان ماثلاً بين التّحدي والفرص في الآن ذاته، إذ تسعى سلطنة عمان برؤيتها ٢٠٤٠، لتحقيق أساس راسخ لمنظومة تعليميّة متكاملة وشاملة، لتواكب متطلّبات العصر، وتحقّق بنتاجاتها أهداف التّنمية المستدامة، يقودها طموح جارف لإحداث الفهم والوعي العميق بالتّحوّلات العالميّة في نفوس شبابها، فيدركون الدّور الّذي يقوم به التّعليم في مواجهة التّحديّات وصنعه لجيل قادر على الخوض في غمارها.

إذ تتجلّى أهداف الرّؤية الوطنيّة في بناء نظم تعليم ركائزها الابتكار، وعمادها الإبداع، تربط بين مخرجات التّعليم ومتطلّبات سوق العمل، وتعمل بسعي دؤوب على تطوير المناهج وأساليب التّدريس بشكل دائم وربطها بمهارات القرن الحادي والعشرين، لتحقيق تعليم ذي جودة، مفعّل للأدوات الرّقميّة، ودامج للتّكنولوجيا المتقدّمة في مضامينه، وتطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ في أنشطته ومهمّاته، ومتضمن لبرامج الواقع المعزّز والافتراضيّ في تجاربه، ممّا يسهم في صنع بيئة تعلم تفاعليّة جاذبة تحفز الطّلبة على الإبداع والابتكار.

إلى جانب قيام سلطنة عمان باستلهام المستقبل التّعليميّ واستشرافه عبر التّجارب الدّوليّة، والاستفادة من جوانب قوّتهم لتطوير النّظام التّعليميّ العمانيّ، وسدّ فجوات القصور فيه أينما وجدت، لإحداث تعليم نوعيّ متميّز رأس ماله الكوادر المدرّبة من الهيئات التّعليميّة القادرة على قيادة التّغيير نحو التّنمية، والفئات المؤهّلة لخوض معترك الواقع العالميّ من متعلّمين قادرين على تحقيق ما تدرّبوا عليه وصقلوا فكرهم لأجله، وهو صنع تنمية متوازنة مستدامة.

ولن يتأتّى لهم ذلك دون وجود بيئة تحتضنهم، وتؤمن بقدراتهم، وتعمل على تدريبهم وتأهيلهم لهذه التّحديّات، وهذه البيئة هي بيئة مستقبليّة المنظور والرؤية، وقد قامت سلطنة عمان ضمن خطّتها التّطويرية لنّظام التّعليم بإنشاء المعهد التّخصصّي للتدريب المهني للمعلّمين، الّذي يسعى إلى تدريب المعلّمين والتّربويّين وتأهيلهم بأحدث الطّرق والأساليب التّدريبيّة العالميّة، وتزويدهم بالمهارات العالية والثّقة بالنّفس والدّافعيّة، من خلال برامجه التّدريبيّة الإستراتيجيّة الّتي تصل إلى عامين، أو من خلال برامجه التّدريبيّة القصيرة ، كما يهدف لتعزيز مكانتهم في المجتمع العمانيّ، والمساهمة بفعاليّة في صياغة الإستراتيجيّات التّربويّة الوطنيّة والسّياسات التّعليميّة ذات الصلة، وقد حظيت ستة من برامجه الإستراتيجيّة على مصادقة من كليّة لندن الجامعيّة وذلك في مارس ٢٠١٨م.

هذا إلى جانب قيامها بتجهيز المدارس الّتي تبنى حديثًا، وتجهّز بالعديد من المرافق الّتي تعنى بمتطلّبات التّعليم المستقبليّ، إذ شملت هذه المدارس مختبرات تحفّز على الابتكار، ومراكز تعلّم ذكيّة، ومساحات عمل تعاونيّ، واحتضنت نظامًا تعليميًّا يحقّق التّوازن بين التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، وغيرها الكثير من عوامل وعناصر ومكّونات تضافرت جميعها لتنتج بيئة تعليميّة متكاملة تجمع بين التّقنيات الحديثة والمساحات الإبداعيّة.

ولن تنجح هذه المدارس الذّكية دون كوادر مؤهلة ومدرّبة باحترافيّة ومهنيّة عالية على قيادة هكذا نهضة، لذلك يحظى المعلّم العمانيّ باهتمام وتوّجه كبير في رؤية عمان ٢٠٤٠، لتأهيله وتدريبه وتزويده بالمهارات والكفاءات اللازمة ليتعامل مع متطلّبات العصر الرّقميّ، وتحدّيات صنع تعليم يعزّز الهويّة الثّقافيّة ويحمي القيم الأصيلة للمجتمع العمانيّ، ويوازن ذلك مع متطلّبات العصر والانفتاح العالميّ.

وختام القول بأنّ التّأمل العميق في مستقبل التّعليم في سلطنة عمان، يظهر مشروع حضارة عملاق خطا أولى خطواته المؤثّرة بالفعل نحو النّهضة المتجدّدة والتّطوّر والتّنمية، مشروعًا يحمل سعيًا حثيثًا لصنع إنسان مثقّف واعٍ وقادر على تجاوز العوائق، وردم الفجوات، وإقامة الأسس التّطويريّة، وتمكين ذاتهِ ومجتمعه، وتحقيق تنمية مستدامة في قطاعات وطنه كافّة.

خارطة طريق نحو المستقبل

إنّ رسم خطوط وتوّجهات مستقبليّة لتحقيق تعلّم دائم مدى الحياة، وتعليم مستدام، ومنظومات تبني الإنسان وترقى به، لهو أمر في غاية الأهميّة، وليس من السّهولة بمكان أنْ تحدث بعفويّة ودون تخطيط أو توجّهات ممنهجة، أو سياسات داعمة تستشرف الواقع للمستقبل المنشود، لذلك فقد تحتّم علينا إعادة النّظر في جوهر العمليّة التّعليميّة ذاتها، فها نحن نقف على مفترق طرق تتشابك فيه الطّفرات الرّقميّة والمتطلّبات الحياتيّة، والنّتاجات التّعليميّة، وما تفرضه التّحدّيات العالمية ونتاجات العولمة من سيطرة على القطاعات الحيويّة في الدّول كافّة، هي مشاهد تتطلّب فكرًا واعيًا، وبصيرة عميقة، ورؤية مستقبليّة لإحداث التغيير المنشود رغم كلّ هذه العوائق، والعمل على تجاوزها بأقلّ الأضرار.

من هنا تبدأ الخارطة المستقبليّة بالتّشكّل، فأولى خطواتها الاعتراف بما نواجهه دون خوف وتردّد، والكشف عن عمق خطره وتأثيره على المجتمعات بقطاعاتها وإنسانها، ومن ثمّ تبدأ الخطوات تتوالى لصياغة مستقبل بصمته عمانيّة أصيلة، وقيمه إنسانيّة عالميّة، ونظم تعليمه تتجاوز نقل المعرفة النّظريّة، لتحفّز وعي الإنسان وتعمّق تصوّره المدرك لماهيّة العالم من حوله، وتعزّز فهمه بعمق لجدليّة الفكر الإنسانيّ والطّفرات التّكنولوجيّة، وتتيح له استيعاب آليّة حدوث التّفاعلات بين الإنسان بفكره والأدوات الرّقميّة بعناصرها، لصنع نموذج تعليميّ رقميّ مستدام، يعلي من شأن الطبيعة الإنسانيّة ويستجيب لمتطلّبات العصر الرّقميّة.

إذ يشكّل هذا النّموذج المستقبليّ بعدًا تعليميًّا عميقًا يتجاوز تحديثات المناهج الروتينيّة، ودمج التكنولوجيا في التّعليم والتّعلّم بطرق مكرّرة، وتطبيق أساليب تعليم جديدة بشكل سطحيّ مثقل لعبء المعلّم والمتعلّم على حدّ سواء، إذ يتبنّى هذا البعد المستحدث المستقبليّ إعادة تعريف للمعرفة في عصر تدّفق المعارف من كلّ صوب وحدب، ومنح أدوار الكوادر التّعليميّة من إداريّين ومعلّمين ومشرفين نظرة جديدة وماهيّة مستقبليّة مستحدثة، وإعادة النّظر في سمات ونتاجات المتعلّمين من هذا النّظام المستجدّ، من منطلق ما يجب أن يمتلكوه من قدرات نقدية وأفكار إبداعيّة، ومهارات تعلّم ذاتيّ وتفكير مستقلّ، وهذا يعني بالضّرورة أنّ النّماذج التّقليديّة لن تكون قادرة على إحداث هذه النّتاجات، وسيؤدّي ذلك للانسلاخ عن الأساليب التّقليديّة الّتي تقدّس أساليب المحاضرة والتّلقين والحفظ، لتفعيل أساليب تشبع الفضول المعرفيّ، وتشجّع على الإبداع والابتكار والاستكشاف ونقد المعارف الجاهزة وصنع معارف مستجدّة.

وتتوالى خطوات التّخطيط لهذا الأنموذج، ليصل بنا المآل لغايات هذه الخارطة المستقبليّة ونتاجاتها المطلوبة على مستوى المجتمع والفرد والمحافل العالميّة، فتبدأ النّتاجات من قدرة المنظومة التّعليميّة على إعداد الأفراد لسوق العمل، وصولاً لإحداث التّنمية الإنسانيّة الشّاملة، وفيما بين هذا وذاك، تتوالى نتاجات التّعليم لتشمل تطوير وتنمية الوعي الأخلاقيّ والمسؤوليّة الاجتماعيّة، والحفاظ على الهويّة الثّقافيّة في عالم تتشوّه فيه الهويّات وتختلط البصمات وصياغتها، وتوجيه مسار الشّباب العمانيّ الفكريّ نحو ريادة عمانيّة أصيلة، والسّعي نحو تحقيق توازن بين الخصوصيّة المحليّة والعموميّة الكونيّة العالميّة، وتحقيق موازنة بين التّقدم الرّقميّ والقيم الإنسانيّة، وإحداث تكامل بين متطلّبات العصر وخصوصيّات المجتمع، والتّركيز بقوّة لتحقيق وعي جمعيّ مجتمعيّ قادر على استيعاب المتغيّرات والانفتاح عليها مع الاحتفاظ بجوهر الهويّة الثّقافيّة العمانيّة، ويؤكّد حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه- على ذلك ويقول: **"نهيب بأبنائنا وبناتنا التمسُّكَ بالمبادئ والقيم، التي كانت وستظلُ ركائزَ تاريخنا المجيد، فلْنَعْتزّ بهَويَتنا وجَوْهَر شخصيتنا، ولْنَنْفَتحْ على العالَم، في توازنٍ ووضوح، ونَتَفاعَلْ معه بإيجابية، لا تُفْقِدُنا أصالتَنا ولا تُنسينا هويَتَنا"**.

وقد تجلّت الخطوط العريضة لخارطة المستقبل التّعليميّ العمانيّ في فكر حضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم -حفظه اللّه ورعاه-، إذ استشرف جلالته التّعليم بكونه أداة التّفكير المستنير، ونهج التّنمية الذّاتيّ، وبوتقة لصهر المهارات التّقنيّة والأدوات الرّقميّة مع القيم الإنسانيّة والمبادئ الأصيلة بتوازن، ومصدر دعم وتأييد لصنع القرارات واتّخاذها بشكل مدروس وواعٍ، وفضاء يتّسع للطُّاقات الشّبابيّة الكامنة وإطلاقها بكفاءة وثبات ودافعيّة، ومصنعًا لتنفيذ رؤى وإستراتيجيّات تعليميّة تجعل من التّعليم محورًا للتّنمية الشّاملة، ومشروعًا تنمويًّا لتحقيق النّموّ الاقتصاديّ، وبؤرة تركيز على الجوانب التّقنيّة والابتكار.

فضلاً عن قدرة هذا النّظّام على تحقيق التّوازن بين ثبات القيم وتحوّلات الزّمن، منذ اللحظة الّتي ابتعد فيها عن التّفكير السّطحيّ بتقييم نجاعة المناهج بمحتواها، ليتّجه نحو تقييم قدرتها على التّفاعل مع متّغيرات العالم من حولها، ومدى مرونتها في التّحوّل والاندماج بسلاسة مع الحداثة الفكريّة المعاصرة بأصالة فكريّة موازية لها، ومدى تفعيل أنشطتها لتكون أدوات تحفيز لمهارات تفكير عليا وممارسات واقعيّة مستدامة.

كما أنّ هذه المنظومة المستقبليّة تنظر للابتكار بكونه ضرورة تثبت وجودًا، وليس ترفًا فكريًّا، وبيئة تحفزّ الإنتاج لا مستنقعًا تغرق فيه الإبداعات والابتكارات، فيغدو بيئة تنتج وتبتكر معارف جديدة، لا بيئة تستهلك وتكرّر وتلقّن معارف مطروقة، وهذا من شأنه أنْ ينعكس على واقع الفصول الدّراسيّة الّتي ستتحوّل بفضل ذلك لعوالم افتراضيّة، ومختبرات تفاعليّة، وتجارب معرفيّة واقعيّة، تحفّز الطّلبة على اقتراح حلول، واختبار فرضيّات، ودحض مسلّمات، وإجراء نقاشات مثرية وحوارات هادفة منفتحة، وخروج من قوالب جاهزة جامدة، والانغماس في فضاءات إبداع وابتكار لا يُعرَف لها حدود ولا حواجز مقيّدة، وتكييف للمحتويات المنهاجيّة مع الفكر الفضوليّ والعقل الموجّه نحو التّساؤل والاستفسار، والتّفكير الحرّ، فتصبح أدوات تمكين للوعي والفهم لا أدوات تكميم للفكر والعقل.

وإنْ حدث هذا التّمكين فقد نجحنا بإحداث رسوخ عميق في فكر ووجدان الطّلبة لمعنى الذّات الفعليّ، ودورهم في نهوض مجتمعهم، وإدراك مسؤوليّاتهم وحقوقهم وواجباتهم، فينطلقون بخطوات ثابتة واثقة نحو عوالم العالميّة، وينخرطون بريادة

متفرّدة في الأسواق الفكريّة والعمليّة، فهم قد امتلكوا أدوات ومهارات دمجتهم بريادة الأعمال، وقيادة الابتكار، وعيش الحياة بفلسفة معرفيّة خاصّة بهم، تمازجت فيها خصوصيّتهم الأصيلة وريادتهم المعاصرة، فكانت عوامل معزّزة على استمرارهم مهما وقعوا، وأينما اتّجهوا، وكيفما أنتجوا، ففي هذه العناصر بوصلة لسداد طريقهم، وتصويب توجّههم إنْ حادوا عن جادّة الصّواب.

وهذا التّمكين للشّباب العمانيّ هو المنشود من هذا النّموذج التّعليميّ الحضاريّ، ولا يقف عند حدود تأهيلهم لسوق العمل، بل يتعدّاه لتعزيز نظرتهم تجاه ذواتهم في كونهم صنّاع تغيير، وقادة نهضة، وشركاء صناعة المستقبل، وأصحاب فكر وقّاد، وقرائح نقّادة وحجج مفحمة، وألسنة مبينة، وأذهان مرنة، وقدرات تستوعب مجالات الحياة بسلاسة وسهولة تكيّف.

ولا يقتصر هذا التّمكين على الجوانب الأكاديميّة وحسب، فمن منطلق تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وجب صياغة تعليم يمكّن الأبعاد المهنيّة والتّقنيّة، بطريقة تزيح الفهم الخاطئ الّذي ارتبط بمسارات التّعليم هذه، إذ إنّها مسارات متفرّدة تتطلّب مهارات متفرّدة ولا ترتبط بالتّحصيلات الأكاديميّة المنخفضة، وهي مسارات تكمل المسارات الأكاديميّة دون طغيان أحدها على الأخرى، وتُعطى الأهميّة ذاتها الّتي تأخذها غيرها من مسارات، إنْ لم تكمن تحتاج أهميّة أكبر لكونها الرّابط الفعليّ بين الطّلبة وسوق العمل الواقعيّ العالميّ.

فالتّمكين في هذا الجانب يرتبط بإملاك الطّلبة مهارات واقعيّة عمليّة، وتقليص الفجوة الحاصلة بين النّظريّة والتّطبيق، وبين المدرسة وسوق العمل، وإتاحة فرصة للذّكاء الاصطناعيّ بأخذ دور في هذا المجال التّعليميّ، فتكّيف أدواته وبرامجه لتحقيق توازن بين الفكر والعمل، وبين المأمول والواقع، وإتاحة فرص لممارسات افتراضيّة وموازية للممارسات العملية الواقعيّة، والخوض في تجارب عمليّة تقرّب للطّلبة التّصّور الفعليّ لواقع المسارات المهنيّة والتّقنيّة، ولمنح الطّلبة فرصة ليصبحوا هم من يصنعون هذه الأدوات ويفّعلونها بتوجّهات إبداعيّة ورؤى ابتكاريّة تصنع المستقبل كما يريدونه بخصوصيّتهم هم، وثقافتهم هم، وأصالتهم العميقة، لا كما يفرض عليهم بصبغات رقميّة لا حياة فيها ولا هويّة متفرّدة، فإنْ كان أمامهم مستقبل يسعى لانسلاخهم عن قيمهم وإنسانيّتهم، فبما يملكون من

مهارات أهّلتهم لخوض هذا المعترك الحرج يستطيعون اختيار معطيات مستقبل آخر ببصمة عمانيّة أصيلة وبعد معاصر منفتح بوعيّ دون تنازلات.

وها نحن في ختام خارطة الطّريق ننحو تجاه هذا التّعليم المستقبليّ المنشود، ونعيد النّظر في فلسفة تعليمنا وندير توجّهاته ليكون أداة تنمية مستدامة تطال قطاعات حياتنا كافّة، فيغدو ديدن حياتنا ونهج فكرنا أنّ التّعليم كالماء والهواء للوطن، لا حياة له ولا قومة ولا نهضة دون تعليم مبتكر، موّجه لجهود الشّباب وفكرهم نحو الإبداع والبحث والاستكشاف، والنّقد والتّحليل وصناعة المعرفة وإنتاجها بشكل مستمرّ، دون حدود مكان وزمان وأبنية تربط حددوه وتضيّق الخناق عليه، ونؤمن بعمق أنّ التّعليم يعني تحقيق استثمار ناجح لبناء مستقبل وطن الغد بمعطيات اليوم المتأصلّ من جذور الأمس.

وأخيرًا، في لحظة حاولت أنْ تضع إمضاءها في جهد مقلّ، يرصد مرحلة مهمّة في نهضة عمان المتجدّدة، أرفع قلمي في هذا المكان وهذا الزّمان، ولكنّ الصّحف لم ولن تجفّ، إذ إنّ هناك العديد ممن ستخطّ أقلامهم أسطرًا في خارطة طريق مستقبل التّعليم العمانيّ.

الملاحق

ملحق (١):

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه لله ورعاه - والّتي بنيت الرّؤى عليها.

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

١١ يناير ٢٠٢٠م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه الحكيم المتعال المحمود على السّرّاء والضّرّاء على حدّ سواء، سبحانه لا رادّ لقضائه ولا معقّب لحكمه، يدبّر الأمر ما من شفيع إلا بإذنه، منه المبدأ وإليه الرجعى وله الحمد في الآخرة والأولى، والصلاة والسلام على خير أنبيائه ورسله وعلى آله وصحبه أولي الصدق والوفاء.

أما بعد، فإنّ إرادة اللّه تعالى جارية في خلقه وإنا جميعًا إليه راجعون.. لقد شاءت إرادة اللّه سبحانه أن نفقد أعز الرجال وأنقاهم المغفور له بإذن اللّه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور- رحمه اللّه -رجل لا يمكن لخطاب كهذا أن يوفيه حقه وأن يعدد ما أنجزه وما بناه فلقد بنى دولة عصرية شهد لها القاصي قبل الداني وشيد نهضة راسخة تجلت معالمها في منظومة القوانين والتشريعات التي ستحفظ البلاد وتنظم مسيرتها نحو مستقبل زاهر أراده لها وأقام بنية أساسية غدت محطة أنظار العالم وأسس منظومة اقتصادية واجتماعية قائمة على العدالة وتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإنتاج

وتنويع مصادر الدخل، ممّا أدى إلى رفع مستوى معيشة المواطن العماني وأقام هياكل ثابتة ودائمة للتعليم بجميع مستوياته وتخصصاته فنهلت منه الأجيال وتشربت علمًا ومعرفة وخبرة فجزاه الله خير ما جزى سلطانا عن شعبه وبلده وأمته وأنزله منازل الصالحين وجعل مثواه في جنات النعيم في مقعد صدق عند مليك مقتدر وهيأ لعمان أسباب العز والازدهار والتمكين.

أبناء عُمان الأوفياء، إنّ الكلمات لتعجز والعبارات لتقصر عن أن تؤبن سلطانًا عظيمًا مثله وأن تسرد مناقبه وتعدد إنجازاته، إن عزاءنا الوحيد وخير ما نخلد به إنجازاته هو السير على نهجه القويم والتأسي بخطاه النيرة التي خطاها بثبات وعزم إلى المستقبل والحفاظ على ما أنجزه والبناء عليه هذا ما نحن عازمون -بإذن الله وعونه وتوفيقه- على السير فيه والبناء عليه لترقى عمان إلى المكانة المرموقة التي أرادها لها وسهر على تحقيقها فكتب الله له النجاح والتوفيق.

وعلى الصعيد الخارجي فإننا سوف نترسّم خطى السلطان الراحل مؤكدين على الثوابت التي اختطها لسياسة بلادنا الخارجية القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام سيادة الدول وعلى التعاون الدولي في مختلف المجالات، كما سنبقى كما عهدنا العالم في عهد المغفور له بإذن الله تعالى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور داعين ومساهمين في حل الخلافات بالطرق السلمية وباذلين الجهد لإيجاد حلول مرضية لها بروح من الوفاق والتفاهم، وسنواصل مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون بين دولنا لتحقيق أماني شعوبنا ولدفع منجزات مجلس التعاون قدمًا إلى الأمام.

وفي الشأن العربي سوف نستمر في دعم جامعة الدول العربية وسنتعاون مع أشقائنا زعماء الدول العربية لتحقيق أهداف جامعة الدول العربية والرقي بحياة مواطنينا والنأي بهذه المنطقة عن الصراعات والخلافات والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي يخدم تطلعات الشعوب العربية.

وستواصل عُمان دورها كعضو فاعل في منظمة الأمم المتحدة تحترم ميثاقها وتعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق السلم والأمن الدوليين ونشر الرخاء الاقتصادي في جميع دول العالم وسنبني علاقاتنا مع جميع دول العالم على

تراث عظيم خلفه لنا السلطان الراحل عليه رحمة الله ومغفرته، أساسه الالتزام بعلاقات الصداقة والتعاون مع الجميع واحترام المواثيق والقوانين والاتفاقيات التي أمضيناها مع مختلف الدول والمنظمات.

أيها المواطنون، ما كان لبلادنا عُمان أن تحقق كل ذلك لولا القيادة الفذة للمغفور له بإذن الله حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور- رحمه الله - والأسس الثابتة التي أقام عليها بنيان هذه الدولة العصرية والتفافكم حول قيادته واعتزازكم بما أنجزناه جميعًا تحت قيادته الحكيمة ولولا ثبات ورسوخ الأمن وانتشار الأمان في ربوع هذه البلاد الذي ما كان ليتحقق إلا بوجود قوات مسلحة جاهزة وعصرية ومعدة إعدادًا عاليًا بكل فروعها وقطاعاتها ، وأجهزة أمنية ضمنت استقرار البلاد واحترام المواطنين فنحن نقدر دورها العظيم في ضمان منجزات ومكتسبات البلاد ونؤكد على دعمنا لها واعتزازنا بدورها.

أبناء عُمان الأوفياء، إن الأمانة الملقاة على عاتقنا عظيمة والمسؤوليات جسيمة فينبغي لنا جميعًا أن نعمل من أجل رفعة هذا البلد وإعلاء شأنه وأن نسير قدما نحو الارتقاء به إلى حياة أفضل ولن يتأتى ذلك إلا بمساندتكم وتعاونكم وتضافر كافة الجهود للوصول إلى هذه الغاية الوطنية العظمى وأن تقدموا كل ما يُسهم في إثراء جهود التطور والتقدم والنماء.

وفقكم الله ورعاكم وأسبغ رحمته وغفرانه على السلطان الراحل حضرة صاحب الجلالة قابوس بن سعيد بن تيمور وجزاه الله خير الجزاء وجعل كل ما أنجز وقدم في ميزان حسناته عند رب كريم، وأعاننا على السير على نهجه وإكمال ما أراد تحقيقه لهذا الشعب العظيم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

٢٣ فبراير ٢٠٢٠م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

" رَبَّنَا آتِنَا مِن لَدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا " الحمد للّه حق حمده والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين...

أما بعد... فالسّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته، أيها المواطنون الكرام، لقد فقد وطنُنا العزيز في العاشر من يناير الماضي أعز رجاله باعث نهضته الحديثة ومؤسس دولته المعاصرة رجل الحكمة والسلام ورمز التسامح والوئام المغفور له بإذن اللّه جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور طيب اللّه ثراه وأنزله منازل المتقين الأبرار ولا نقول إلا كما أمرنا اللّه عزّ وجلّ " إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّـا إِلَيْهِ رَاجِعونَ".

لقد كان لهذا الفقد أثرٌ بالغٌ في نفوسنا إلا أننا تلقيناه بقلوب راضية بقضاء اللّه وقدره صابرين محتسبين، وقد تابعنا خلال الأسابيع الماضية مشاعركم النبيلة وتعبيركم الصادق تجاه السلطان الراحل، فشيعتموه بالابتهال والدعاء وودعتموه بالامتنان والعرفان، واستعراض إنجازاته العظيمة ومآثره الخالدة التي ستبقى مفاخر وطنية لعمان الغالية، حاضرًا ومستقبلاً ومصدر إلهام للأجيال القادمة يستلهمون منها الإخلاص والتفاني في خدمة الوطن والحفاظ على قيمه ومكتسباته وصون أمنه واستقراره والإسهام في نمائه وازدهاره.

إنّ ما عبرتم عنه من مشاعرِ المحبة والوفاء للسلطان الراحل رحمه اللّه كان له بالغ الأثر، وأعاننا على الصبر والاحتساب وإننا إذ نثني على تلكم المشاعر النبيلة والدعاء الصادق لنسأل اللّه جلت قدرته أن يحفظكم بعين رعايته، كما نتوجه بالشكر إلى أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقادة

الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وشعوب العالم المختلفة التي شاركتنا العزاء في فقيد عمان العزيز، تغمده الله بواسع رحمته، لقد عكس توافد قادة العالم ووفود الهيئات والمنظمات الدولية، تقديرًا عالميًا، للمكانة الدولية للسلطان الراحل ومكانة السلطنة، التي كرس حياته من أجل تحقيقها.

أبناء عمان الأوفياء، لقد عرف العالم عمان عبر تاريخها العريق والمشرّف، كيانًا حضاريًا فاعلًا، ومؤثرًا في نماء المنطقة وازدهارها، واستتباب الأمن والسلام فيها، تتناوب الأجيال، على إعلاء رايتها، وتحرص على أن تظل رسالة عمان للسلام تجوب العالم، حاملة إرثًا عظيمًا، وغاياتٍ سامية، تبني ولا تهدم، وتقرب ولا تباعد، وهذا ما سنحرص على استمراره، معكم وبكم، لنؤدي جميعًا بكل عزم وإصرار دورنا الحضاري وأمانتنا التاريخية.

إنّ العقود الخمسة الماضية شهدت تحولاً كبيرًا في بناء الدولة العصرية، وتهيئة البنى الأساسية الحديثة والمتطورة في كافة ربوع الوطن، بقيادة باني عمان الحديثة، المغفور له بإذن الله جلالة السّلطان قابوس بن سعيد بن تيمور، طيب الله ثراه، وبجهود المخلصين من أبناء عمان الذين نسجل لهم كل التقدير والإجلال على ما بذلوا من أجل رفعة عمان، وإعلاء شأنها.

وإننا ماضون بعون الله على طريق البناء والتنمية، نواصل مسيرة النهضة المباركة، كما أراد لها السلطان الراحل رحمه الله، مستشعرين حجم الأمانة وعظمتها، مؤكدين على أن تظل عمان الغاية الأسمى في كل ما نقدم عليه، وكل ما نسعى لتحقيقه، داعين كافة أبناء الوطن، دون استثناء، إلى صون مكتسبات النهضة المباركة، والمشاركة الفاعلة في إكمال المسيرة الظافرة، متوكلين على الله عز وجل، راجين عونه وتوفيقه.

أيها المواطنون الأعـزاء، إنّ الشباب هم ثروة الأمم ومواردها الذي لا ينضب، وسواعدها التي تبني، هم حاضر الأمة ومستقبلها، وسوف نحرص على الاستماع لهم وتلمُّس احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم، ولا شك أنها ستجد العناية التي تستحقها، وإنّ الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته وتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي والابتكار سوف يكون في سلم أولوياتنا الوطنية،

وسنمده بكافة أسباب التمكين باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكن أبناؤنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة المقبلة.

إنّنا نقف اليوم، بإرادة صلبة، وعزيمة لا تلين على أعتاب مرحلة مهمة من مراحل التنمية والبناء في عمان، مرحلة شاركتم في رسم تطلعاتها، في الرؤية المستقبلية "عمان٢٠٤٠"، وأسهمتم في وضع توجهاتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يجسد الرؤية الواضحة، والطموحات العظيمة لمستقبل أكثر ازدهـارًا ونمـاءً، وإننا لندرك جميعًا التحديات التي تمليها الظروف الدولية الراهنة، وتأثيراتها على المنطقة وعلينا، كوننا جزءًا حيًّا من هذا العالم، نتفاعل معه، فنؤثر فيه ونتأثر به.

ومن أجل توفير الأسباب الداعمة؛ لتحقيق أهدافنا المستقبلية فإننا عازمون على اتّخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين وآليات وبرامج العمل وإعلاء قيمه ومبادئ وتبني أحدث أساليبه، وتبسيط الإجـراءات وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة؛ لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها، وسنعمل على مراجعة أعمال الشركات الحكومية مراجعة شاملة بهدف تطوير أدائها ورفع كفاءتها وتمكينها من الإسهام الفاعل في المنظومة الاقتصادية، وسنهتم بدراسة آليات صنع القرار الحكومي بهدف تطويرها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وسنولي هذه الجوانب كل العناية والمتابعة والدعم.

كما أنّنا سنحرص على توجيه مواردِنا المالية التوجيه الأمثل، بما يضمن خفض المديونية، وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتِها لانتهاج إدارة كفؤة وفاعلة، تضع تحقيق التوازن المالي، وتعزيز التنويع الاقتصادي، واستدامة الاقتصاد الوطني، في أعلى سُلّم أولوياتها، وأن تعمل على تطوير الأنظمة والقوانين ذات الصلة بكل هذهِ الجوانب بمشيئة اللّه.

أبناء عمان الأعزاء، إنّنا إذ نُدرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتدريب الشباب وتمكينهم؛ للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا القطاعُ الحيوي؛ ليكون لبنةً أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذهِ الجوانب أولاً بأول.

كما سنولي كل الاهتمام والرعاية والدعم، لتطوير إطار وطني شامل للتشغيل، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، يستوجب استمرار تحسين بيئته في القطاعين العام والخاص، ومراجعة نظم التوظيف في القطاع الحكومي وتطويره، وتبني نظم وسياساتِ عمل جديدة تمنح الحكومة المرونة اللازمة والقدرة التي تساعدها على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والخبرات والكفاءات الوطنية، واستيعاب أكبر قدر ممكن من الشباب، وتمكينهم من الانخراط في سوق العمل؛ لضمان استقرارهم، ومواكبة تطلعاتهم؛ استكمالاً لأعمال البناء والتنمية.

إنّ بناء الأمم وتطورها مسؤولية عامة يلتزم بها الجميع ولا يُستثنى أحد من القيام بدوره فيها، كل في مجاله وبقدر استطاعته؛ فقد تأسست عُمان وترسّخ وجودها الحضاري بتضحيات أبنائها ،وبذلهم الغالي والنفيس من أجل الحفاظ على عزتها ومنعتها، وإخلاصهم في أداء واجباتهم الوطنية، وإعلائهم لمصالح الوطن على المصالح الشخصية، وهذا ما عقدنا العزم على إرسائه وصونه؛ حتى نصل للتطور الذي نسعى إليه، والازدهار الذي سنسهر على تحقيقه، والنزاهة التي لا بدّ أن تسود كافة قطاعات العمل وأن تكون أساساً ثابتًا راسخًا لكل ما نقوم به.

إنّ ممّا نفخر به، أنّ المواطنين والمقيمين على أرض عُمان العزيزة يعيشون بفضل الله في ظل دولة القانون والمؤسسات، دولة تقوم على مبادئ الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، قوامها العدل، كرامة الأفراد وحقوقهم وحرياتهم فيها مصانة، بما في ذلك حرية التعبير التي كفلها النظام الأساسي للدولة.

إنّ شراكة المواطنين في صناعة حاضر البلاد ومستقبلها دعامة أساسية من دعامات العمل الوطني، ونحرص على أن تتمتع فيه المرأة بحقوقها التي كفلها القانون، وأن تعمل مع الرجل جنبًا إلى جنب، في مختلف المجالات خدمة لوطنها ومجتمعها، مؤكدين على رعايتنا الدائمة لهذه الثوابت الوطنية، التي لا مُحيد عنها ولا تساهل بشأنها.

أبناء عُمان الأوفياء، إنّ الانتقال بعمان إلى مستوى طموحاتكم وآمالكم في شتّى المجالات، سيكون عنوان المرحلة القادمة بإذن الله، واضعين نُصب أعيننَا المصلحة العليا للوطن، مسخرين له كافة أسباب الدعم والتمكين، وإنّنا إذ نعاهد الله عز

وجل، على أن نكرس حياتنا من أجلِ عُمان وأبناء عُمان؛ كي تستمر مسيرتُها الظافرة، ونهضتها المباركة، فإننا لندعوكم لأن تعاهدوا الله على ذلك، ونحن على يقين تام، وثقة مطلقةٍ بقدرتِكم على التعامل مع مقتضيات هذه المرحلة والمراحل التي تليها، بما يتطلبه الأمر من بصيرة نافذةٍ وحكمةٍ بالغة وإصرار راسخ وتضحيات جليلة.

وفي الختام، نودّ أن نسجل بكل فخر واعتزاز كلمة ثناء وعرفان لجميع العاملين بقواتِنا المسلحة الباسلة في القطاعات العسكرية والأمنية، القائمين على حماية هذا الوطن العزيز، والذود عن حياضه، والدفاع عن مكتسباته، مؤكدين على رعايتنا لهم، واهتمامنا بهم؛ لتبقى هذه القطاعات الحصن الحصين، والدرع المكين في الذود عن كل شبر من تراب الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه.

كما لا يفوتنا الإشادة بالقطاعات المدنية، الإنتاجية منها والخدمية، التي تحرص على ديمومة النشاط الاقتصادي، وتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة، وكذلك القطاع الخاص الذي نُقدّر دوره في التنمية وندعوه لمضاعفة هذا الدور؛ فكلّ يد تبني عُمان، لها منا كل التقدير والامتنان.

وإنّنا إذ نشكر الله عزّ وجل على ما أسدى وأنعم، لنتوجه إليه جلت قدرته بالدعاء، أن يُعيننا على حمل هذه الأمانة العظيمة، وأن يجعل التوفيق والسداد حليفنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأن يحفظكم أبناء عمان الأوفياء أعزةً كرامًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

١٨ نوفمبر ٢٠٢٠م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، له الحمد وله الشكر، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير خلقه، محمد النبي الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أيها المواطنون الأعزاء، نتوجه إليكم جميعًا بحديثنا في هذا اليوم المجيد، من أيام عمان الخالدة، الذي تحل فيه الذكرى الخمسون لنهضة عمان الحديثة والذي كان من المقرر أن تعم فيه الاحتفالات جميع ربوع الوطن، وبما يليق بهذه المناسبة المجيدة، إلا أن الأوضاع الاستثنائية الراهنة التي تمر بها السلطنة والعالم أجمع حالت دون ذلك فقررنا أن تكون الاحتفالات لهذا العام في نطاق محدود وبما يتناسب مع الاحترازات الصحية الواجب اتباعها حفاظًا على صحة وسلامة الجميع.

لقد تمكنت عمان بفضل من اللّه وتوفيقه من تجاوز التحديات التي مرتّ بها خلال العقود الماضية بحكمة وقيادة سلطانها الراحل، جلالة السلطان قابوس بن سعيد- طيب اللّه ثراه- وتضحيات أبنائها، التي ستظل مصدر قوة وفخر واعتزاز لنا جميعًا وللأجيال القادمة، كما تمكنت من بناء نهضة عصرية جعلت الإنسان محور اهتمامها، وقد شكّل إرثنا التاريخي العريق، ودورنا الحضاري والإنساني الأساس المتين لإرساء عملية التنمية التي شملتْ كافة ربوع السلطنة على اتساع رقعتها الجغرافية لتصل منجزاتها لكلّ أسرة ولكل مواطن حيثما كان على هذه الأرض الطيبة ورسّختْ قواعد دولة المؤسسات والقانون، التي سيكون العمل على استكمالها وتمكينها، من ملامح المرحلة القادمة بإذن اللّه.

وسنواصل استلهام جوهر المبادئ والقيم ذاتها، في إرساء مرحلة جديدة، تسير فيها بلادنا العزيزة، بعون الله، بخطىً واثقة نحو المكانة المرموقة، التي نصبو إليها جميعا مكرّسين كافة مواردنا، وإمكانياتنا، للوصول إليها، وسنحافظ على مصالحنا الوطنية باعتبارها أهمّ ثوابت المرحلة القادمة التي حددتْ مساراتها وأهدافها «رؤية عمان ٢٠٤٠» سعيًا إلى إحداث تحولات نوعية في كافة مجالات الحياة، مجسدة الإرادة الوطنية الجامعة.

إنّ إنجاح هذه الرؤية مسؤوليتنا جميعًا، أبناء هذا الوطن العزيز، دون استثناء، كل في موقعه، وفي حدود إمكاناته ومسؤولياته، وفي إطار دعم قدرة الحكومة، على القيام بمتطلبات تحقيق الرؤية، فقد عملْنا على تطوير الجهاز الإداري للدولة، وإعادة تشكيل مجلس الوزراء، وأوكلْنا إليه مسؤولية تنفيذ الخطط التنموية وممكّناتها، بحسب الاختصاصات المنوطة بكل جهة، وبما يعزز الأداء الحكومي، ويرفع كفاءته، كما أنّ العمل مستمر في مراجعة الجوانب التشريعية والرقابية وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، لتكون ركيزة أساسية من ركائز عمان المستقبل، مؤكدين على أهميتها الحاسمة في صون حقوق الوطن والمواطنين ودورها في ترسيخ العدالة والنزاهة.

وستحظى هذه المنظومة برعايتنا الخاصة بإذن الله تعالى. كما وضعنا الأساس التنظيمي للإدارة المحلية، وذلك بإرساء بنية إدارية لامركزية للأداء الخدمي والتنموي في المحافظات، وسنتابع بصفة مستمرة، مستوى التقدم في هذا النظام الإداري، بهدف دعمه وتطويره لتمكين المجتمع من القيام بدوره المأمول في البناء والتنمية.

أيها المواطنون الكرام، يمرّ العالم في هذه الفترة، بأوضاع غير مسبوقة، تزامنتْ فيها الأزمة المالية العالمية والانخفاض الكبير في أسعار النفط، الذي وصل لمستويات قياسية، وانتشار جائحة كورونا. ولأننا جزء حيوي من هذا العالم المترابط نتشارك معه المصالح والمصير، نسرّ لما يسرّه ونأسى لما يضرّه؛ فقد أوْلَيْنا الأمر اهتمامًا خاصًا، متابعين تطوّراته، على المستوى الوطنيّ وعلى المستويات الإقليمية والدولية، مسخرين كافة الأسباب، التي تسهل استيعاب تأثيرات هذه الأوضاع، وتخفيف حدة آثارها، على كافة قطاعات الدولة، وتأتي القطاعات الصحية والاجتماعية، والاقتصادية على رأس أولوياتنا واهتماماتنا، مؤكدين على

استمرار دعمنا لهذه القطاعات لتقديم الخدمات الصحية والتعليم بشتى أنواعه، بأفضل كفاءة ممكنة، لكافة أبناء الوطن العزيز.

وفي هذا الإطار فإنّ ما قمتمْ به، أفرادًا ومؤسسات، من مبادرات وأعمال؛ لدعم ومساندة جهود الحكومة؛ للحفاظ على صحة وسلامة الجميع لهو محلّ تقدير، واعتزاز منّا مثمّنين كلّ ما بذلتموه، من مساعٍ نبيلة وجهود جليلة، فقد أكدتمْ، أبناء عمان المخلصين، ما أثْبته التاريخ، ورسّختم ما أبانتْه التجارب، عن هذا الوطن العظيم وأبنائه الكرام.

أبناء عمان الأوفياء، تمثّل الأزمات، والتحديات، والصعوبات سانحة لأنْ تختبر الأمم جاهزيتها، وتعزّز قدراتها، وقد فتحت الأزمة الراهنة المجال للطاقات الوطنية؛ لتسهم بدورها، في تقديم الحلول القائمة، على الإبداع والابتكار وسرّعت من وتيرة التحول إلى العمل الرقميّ وتوظيف التقنية، في مجالات العمل الحكوميّ والخاص، على نحو لم يكنْ ليجد الاستعداد اللازم، والاستجابة المناسبة، التي وجدها في هذه الظروف.

إنّ التجاوب الذي أبديتموه، مع ما تمّ اتخاذه من إجراءات حكومية في ظلّ الظروف المالية والاقتصادية التي تمرّ بها السلطنة لترشيد الإنفاق وتقليل العجز المالي والمديونية العامة للدولة، كان وما زال محلّ تقدير منا، مؤكدين على أنّ الغاية من هذه الإجراءات وما ترتبط به من خطط وطنية إنما هي لتحقيق الاستدامة المالية للدولة والتهيئة لتنفيذ العديد من الخطط التنموية والمشاريع الاستراتيجية في كافة ربوع السلطنة.

وبالرغم من التحديات التي تواجه اقتصادنا إلا أننا على يقين بأنّ خطة التوازن الماليّ والإجراءات المرتبطة بها، التي تمّ اعتمادها منْ قبل الحكومة مؤخرًا ستكون بلا شك كافية للوصول باقتصادنا الوطنيّ إلى برّ الأمان، وسوف يشهد الاقتصاد خلال الأعوام الخمسة القادمة معدلات نمو تلبي تطلعاتكم جميعًا أبناء الوطن العزيز.

وتأكيدًا على اهتمامنا بتوفير الحماية والرعاية، اللازمة لأبنائنا المواطنين؛ فقد وجّهْنا بالإسراع في إرساء نظام الحماية الاجتماعية؛ لضمان قيام الدولة بواجباتها الأساسية، وتوفير الحياة الكريمة لهم وتجنيبهم التأثيرات التي قد

تنجم عن بعض التدابير، والسياسات المالية، كما سنحرص على توجيه جزء من عوائد هذه السياسات المالية إلى نظام الحماية الاجتماعية؛ ليصبح بإذن الله تعالى مظلة وطنية شاملة لمختلف جهود وأعمال الحماية والرعاية الاجتماعية.

أبناء عمان الأوفياء، نتوجه إليكم جميعًا، في الذكرى الخمسين لنهضة عمان الحديثة، وأنتمْ في ميادين العمل والبناء، بالشكر والثناء، على ما تقومون به من أجل صوْن المكتسبات، التي تحققتْ في بلدنا العزيز، على مدار الخمسين عامًا الماضية.

ونوجه شكرنا وتقديرنا لجميع منتسبي قواتنا المسلحة الباسلة، والأجهزة الأمنية بفروعها وتشكيلاتها المختلفة، مقدرين جهودكم في الحفاظ على سيادة الوطن وسلامة أراضيه والذود عن ترابه الطاهر، في كلّ شبر منه، مؤكدين على رعايتنا، ودعمنا لكم على الدوام.

وإننا لنسأل الله العليّ القدير أنْ يتغمد السلطان الراحل، قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- بواسع رحمته، وأنْ يجزيه عنا خير الجزاء، وأنْ يقدّرنا على ارتسام خطاه، في التأسيس لمرحلة أخرى، من نهْضة عمان المتجددة، تتواكب مع متطلبات المرحلة القادمة، بما يلبي طموح وتطلعات أبناء الوطن نستلْهم فيها أفضل وأعظم ما نعتزّ به من أصالة وعراقة ماضيها التليد وتاريخها الحافل المجيد، لمستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا بإذن الله، وفّقنا الله جميعًا لحمْل الأمانة، وأداء واجباتها تجاه عمان الغالية، وأبنائها الأوفياء المخلصين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

بمناسبة ذكرى تولّي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١ يناير ٢٠٢١م

اللهمَ إنّا نَبتدِئُ الثناءَ بحمدِك، فأنتَ أهلُ الثناءِ والحمد، إذ أعدْتَ علينا هذه الذكرى المباركة، ومسيرتُنَا تتواصلُ، ونهضتُنا تتجدَّدُ، بفضلٍ منكَ وعونٍ في حركةٍ دَؤوبَة، بِقَدْرِ ما تأخذُ من الماضي عِبَرَهَا، ومن التاريخِ دُرُوسَهَا؛ فهي تتطلعُ إلى المستقبلِ بعزيمةٍ وثبات، وبتماسكِ أبنائِهَا ووحدتِهِم.

أبناءَ عُمانَ المخلصين..

من أجلِ صونِ مُكتَسَبَاتِنَا، وما تحققَ على هذه الأرضِ الطيبة، من إنجازاتٍ نشهدُ لها جميعًا، ومن أجلِ بناءِ مُستقبَلٍ زاهرٍ؛ لأبنائِنَا الأوفياء، في كلِّ شِبْرٍ من هذا الوطن؛ فإننا لن نتوانى عن بذلِ كلِّ ما هو متاحٌ لتحقيقِ ذلك.

وإنّنا واثقون أنكم جميعًا، تُدركون ما مرَرْنَا بهِ من تحدياتٍ، تعاملنا معها بحكمةٍ وصبرٍ، ومضينا قُدُماً في تنفيذِ خُطَطِنَا وبرامجِنَا الاقتصاديةِ والاجتماعية، بتوفيقٍ من اللّه سبحانه وتعالى، مُسترشدينَ برؤيةِ عُمان ٢٠٤٠، فتحسَّنَ أداؤنَا الاقتصاديُ والمالي، وبدأنا نُكْمِلُ لكم ومعكم طريقَ النماءِ والازدهار.

لقد كان ولا يزالُ هدفُ استدامةِ قدرةِ الدولةِ على الوفاءِ بالتزاماتِهَا المالية، أسمى أهدافِ هذه المرحلة، وأننا نَشْعُرُ بالرضا تجاهَ التغييرِ الإيجابي؛ لمسارِ الأداءِ المالي، الذي تحسَّنَ كثيرًا -ولله الحمد-، وعزّزه أمْرُنَا، بالتوسعِ في سياساتِ التحفيزِ الاقتصادي، وبناءِ منظومةِ حمايةٍ اجتماعيةٍ تُوفرُ للمواطنينَ حياةً كريمة، لِتُعْطِيَ هذا التحسنَ بُعْدًا إنسانيًا.

المواطنون الأعزاء..

لقد جَعَلْنَا الشبابَ في صميم اهتمامنَا واهتمام حكومتنَا، مُتابعين الجهودَ المبذولةَ؛ لإشراكهم في بناء الوطن، وسنَحْرصُ على أنَ تكونَ هذه الشراكةُ أكثرَ شموليةً، وأعمقَ أثرًا، حيثُ تعملُ مختلفُ مؤسساتِ الدولةِ ومَسْؤُوْلُوْهَا، على اعتمادِ منهجياتِ عملٍ مستدامة؛ تُركزُ على إبرازِ إسهاماتِ الشبابِ الفاعلةِ، في هذه المسيرةِ المباركةِ - بإذنِ اللّه- وتُنَظِّمُ أدوارَهُم في خدمةِ المجتمع.

لقد استبشرْنَا بما أُنجزَ في ملفِ التوظيف، خلالَ العام المنصرم، بتشغيلِ أبنائنا رُغْمَ صُعُوْبَةِ المرحلة، ونتطلعُ بأملٍ مقرونٍ بحزم؛ لأَنْ تقومَ كافةُ قطاعاتِ الدولةِ، والقطاعُ الخاصُ، الذي يُنتَظَرُ منه أن يؤديَ دَورَهُ المأمولَ في حركةِ التوظيف، باعتبارِهِ المحركَ الأساسيَ، للاقتصادِ والتنمية؛ لتوفيرِ فُرَصِ عملٍ لأبنائنَا وبناتنَا المُؤهَّلين، وتأهيلِ مَنْ يَحتاجُ منهم إلى المهاراتِ اللازمة؛ للانخراطِ في سوقِ العمل، أما أبناؤنا وبناتُنَا رُوادُ ورائداتُ الأعمالِ ، الذين يرغبون في تأسيسِ مشاريعِهم الخاصة؛ فإننا عازمونَ على الأخذِ بأيديهم، وتشجيعِ بَرَامِجَ ريادةِ الأعمال، وتقديمِ الدعم، والحوافزِ اللازمة، للمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطة، نظرًا لدورِهَا المحوريَ، في تَنشيطِ الحركةِ الاقتصاديةِ ، وتوفيرِ المزيدِ من فُرَصِ العملِ.

أبناءَ عُمان المخلصين..

يُعتَبَرُ الاستثمارُ المحلي إحدى الركائزِ المهمةِ لتنويعِ مصادرِ الدخلِ الوطني، فبعدَ أن أطلقنا العديدَ من البرامجِ الوطنية، وهيّأنا البيئةَ المساعدةَ، فإنّنَا نحثُّ على استثمارِ رُؤوسِ الأموالِ محليًا، فأمامَهَا فرصُ استثمارٍ مُجْزِيَةٍ، في جميعِ المجالات، ونتطلعُ لأَنْ تكونَ بلادُنَا وِجهةً استثماريةً رائدة، لا سِيَّمَا في المجالاتِ التي تُعزِّزُ توجُّهَاتنا الراميةِ لتوسيعِ حجْمِ اقتصادِنَا الوطني، وتنويعِ مصادرِ الدخل، فبلادُنَا -والحمد للّه- تتمتعُ بمزاياَ تنافسية، وإمكانياتٍ كبيرةٍ، وفُرَصٍ واعدةٍ ينبغي استغلالُهَا، وستُسخِّرُ الحكومةُ ومؤسساتُ الدولةِ جميعًا، كافةَ جُهودِها وطاقاتِها، في تعاونٍ وتكاملٍ، يضمنُ توجيهَ التنميةِ إلى المحافظات، وتعملُ على تعزيزِ جاهزيتِها للاستثمار، وتنميةِ دورِها المحلي، القائمِ على الميزةِ النسبية، التي تمتازُ بها كلُّ محافظة، بما يَخْلُقُ نماذجَ تنموية محليةَ، وستردفُ ذلك ثُلَّةٌ من مشاريعَ استراتيجية، تُنفِّذُها الحكومةُ، ضمنَ خُطَطِها الخمسيةِ، فتتكاملُ حركةُ التنميةِ؛ لتشملَ كلَّ أرجاءِ وطنِنَا العزيز.

وسنحرِصُ خلالَ المرحلةِ القادمةِ، من عمرِ نهضتِنَا المتجددةِ؛ للانتقالِ بالأداءِ الحكومي، من مستوى الحلولِ الاضطراريةِ، إلى مستوى آخر، أكثرَ ديمومةً، يَتِمُّ فيه إرساءُ مجموعةٍ، من الحلولِ الشاملةِ، التي تضعُ النموَ الاقتصادي، والاستدامةَ الماليةَ، ورفاهيةَ المجتمعِ في أولِ سُلَّمِهَا.

المواطنون الكرام..

شاءتْ -إرادةُ اللّه- أنْ تَتَعرضَ بلادُنا الحبيبةُ، للأنواءِ المناخيةِ عدةَ مراتٍ، وحرصًا منا على توفيرِ أقصى مستوياتِ الحمايةِ، والرعايةِ لأبنائِنا المواطنين والمقيمين؛ فإننا نُوَجِّهُ الحكومةَ بالإسراعِ، في دعمِ وتطويرِ منظومةِ الإنذارِ المبكرِ، وتبني أفضلَ منهجياتِ التخطيطِ الحَضَري للحدِّ من آثارِ هذه الأنواءِ.

المواطنون الأعزاء..

إنّ الارتقاءَ بعُمانَ إلى الذُرى العاليةِ، مِنَ السموِّ والرفعةِ، التي تستحقها لَهُوَ واجبٌ وطنيٌ، وأمانةٌ عظيمةٌ، وعلى كلِّ مواطنٍ دورٌ يؤديه في هذا الشأن، ونُهيبُ بأبنائِنَا وبناتِنَا التمسُّكَ بالمبادئِ والقيمِ، التي كانت وستظلُ ركائزَ تاريخِنَا المجيدِ، فَلْنَعْتَزّ بِهَوِيَتِنَا وجَوْهَرِ شخصيتِنَا، ولِنَنْفَتِحْ على العالَمِ، في توازنٍ ووضوحٍ، ونَتَفَاعَلْ معه بإيجابيةٍ، لا تُفْقِدُنا أصالتَنَا ولا تُنسينا هويتَنَا.

أبناءَ عُمان الأوفياء..

لقد كانت الجهودُ الوطنيةُ المخلصَةُ، على الدوام محلَّ إجلالٍ واعتزازٍ لدينا ، ونودُّ في هذا المقام أنْ نُسجِّلَ كلمةَ ثَنَاءٍ واعتزاز ؛ لكافةِ أجهزتِنا العسكريةِ والأمنيةِ، على أدوارِها الوطنيةِ المشرِّفةِ في حمايةِ الوطنِ، والذودِ عن مصالحِه وسيادتِه في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، مُكرّسينَ نُفُوسَهُم فداءً، لكلِ شِبْرٍ من هذا الوطنِ العظيم ، ومنّا كلُّ التقديرِ والثناءِ لكلِ من أسهمَ ويُسهمُ في بناءِ هذا الوطنِ العزيزِ، ورفعةِ شأنه بإخلاصٍ وتفانٍ، سائلينَ اللّه -عزَّ وجل- العونَ والرشادَ، والتأييدَ والسدادَ، في حَمْلِ هذهِ الأمانةِ العظيمةِ، والمسؤوليةِ الجسيمةِ، وأنْ يُوفقَنَا لما فيهِ خيرُ الوطنِ والمواطنين، إنه سميعٌ مجيب.

حَفِظَ اللّه عُمان، وحفَظَكُم أبناءَ عُمان كِرامًا أوفياء.

والسلام عليكم ورحمةُ اللّه وبركاته.

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

بمناسبة الانعقاد السنوي الأوّل للدّورة الثّامنة لمجلس عُمان ٢٠٢٣م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

ربنا آتنا من لدنك رحمةً وهيئ لنا من أمرنا رشدًا.

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

نلتقي بكم في هذا اليوم؛ لنفتتح بعونه تعالى وتوفيقه، دور الانعقاد السنوي الأول للدورة (الثامنة) لمجلس عُمان، مستهلين لقاءنا هذا بحمد اللّه جل في علاه والثناء عليه، وهو أهل الثناء والحمد، على ما أنعم به على وطننا العزيز، من نعم الأمن والأمان، والاستقرار والازدهار، سائلين اللّه جلت قدرته، أن يفيض على وطننا بمزيدٍ من التقدم والنماء ويجعل مستقبله أكثر رقيًا ورخاءً.

إنّنا في مستهل لقائنا، لنوجه الشكر لكافة الجهود المبذولة، والمبادرات الفاعلة لأعضاء مجلس عُمان، خلال الفترات المنصرمة، ونشيد بنضج تجربة المجلس، وتكاملها مع أجهزة الدولة المختلفة، تعزيزًا لفاعلية العمل الوطني، والذي نحرص على أن يحظى بالمزيد من الاهتمام والدعم، بما يعيننا على بلوغ المنجزات المستهدفة، في سبيل تنفيذ توجهاتنا الرامية لتحقيق الرفاهية لأبنائنا المواطنين.

وننتهز هذه المناسبة، لنرحب بأعضاء مجلس الدولة، الذين وقع عليهم اختيارنا من بين كفاءات هذا الوطن، كما نرحب بأعضاء مجلس الشورى، الذين تم اختيارهم من قبل الناخبين، وبأسلوبٍ تقني حديثٍ.

إنّ مجلس عُمان لشريك أساسي في منظومة الدولة، وهذه الشراكة تُلقي عليكم مسؤوليةً كبيرةً، فكونوا على قدر المسؤولية، واضعين مصلحة البلاد نصب أعينكم، مسترشدين في ذلك بمبادئ النظام الأساسي للدولة وبالقوانين المنظمة لعملكم، وما أتاحه لكم قانون مجلس عُمان من صلاحيات، وإننا إذ أوليناكم ثقتنا؛ لنأمل أن يكون لأعمالكم إسهام بارز في إثراء التطور والنماء لمسيرة النهضة الظافرة.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

إنّ ما تحقق خلال الأعوام الأربعة الماضية من إنجازات متواصلة في مسار التنمية الشاملة كان لأبناء عُمان الدور الأساسي فيه، إلى جانب جهود مختلف مؤسسات الدولة، التي عملت لتنفيذ الخطط، التي رسمنا مساراتها، وفق رؤية تهدف في المقام الأول، إلى النهوض بالقطاعات الاجتماعية، والحفاظ على ما تحقق من مكتسبات.

لقد تمكنت بلادنا -بعونٍ من اللّه وتوفيقه- من تحقيق نتائج طيبة، وإنجازات مهمة، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأداء المالي بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي والتي انعكست سلبًا على اقتصادنا وبرامجنا الوطنية، وقد رسمنا خططنا بشكلٍ مدروسٍ بعناية، وبأهداف تلبي متطلبات الحاضر وتسعى لتحقيق النمو المستدام، من خلال إدارة مواردنا الإدارة السليمة؛ لتخفيف أعباء الدين العام، ووجهنا جزءًا من الفوائض المالية؛ لدعم القطاعات الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي.

ولقد كان لخطة الاستدامة المالية الأثر البالغ في المحافظة على المركز المالي للبلاد، ورفع كفاءة الإنفاق، كما أن البرامج الوطنية التي أطلقناها أسهمت بشكلٍ جيدٍ في دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، وإننا لنؤكد عزمنا على الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية؛ لضمان استدامة المالية العامة للدولة، آملين في الوقت ذاته أن يكون نظام الحماية الاجتماعية، الذي أطلقناه شاملاً مستهدفًا كافة فئات المجتمع؛ لينعم الجميع بالعيش الكريم، وإننا لن نتوانى عن بذل كل ما هو متاح لتحقيق ما رسمناه من أهداف وتطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

إنّ إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة أسهمت في زيادة فاعلية الأداء الحكومي وكفاءته، وقد استحدثنا أجهزةً تضمن تحسين عملية اتخاذ القرار، وقياس الأداء المؤسسي، وإننا لنحرص على متابعة ما تم إقراره من أسسٍ لتبسيط الإجراءات وانسيابها لتصبح سمةً بارزةً في الأداء الحكومي.

ولأنّ مرفق القضاء يعد ركنًا أساسيًا من أركان الدولة، فقد حرصنا على تطوير منظومته، وتعزيزها بالقدرات البشرية، وهو يحظى باهتمامنا، كي يؤدي دوره الحيوي المنوط به، في تحقيق العدالة الناجزة، بكفاءةٍ واقتدار.

لقد تجلت الجهود الوطنية -بفضلٍ من اللّٰه تعالى- في استمرار مسيرة تطوير قطاعات الصحة والتعليم والخدمات التي عملنا جاهدين على أن تواكب التزايد في عدد السكان، وحرصنا على تنفيذها وتقديمها وفقًا لاستراتيجياتٍ وخططٍ مدروسة وواقعية، تأخذ هذه العوامل في الحسبان، فشملت جميع المحافظات والولايات دون استثناء.

إنّ الاهتمام بتنمية المحافظات وترسيخ مبدأ اللامركزية نهج أسسنا قواعده من خلال إصدار نظام المحافظات، وقانون المجالس البلدية، استكمالاً لتنفيذ رؤيتنا للإدارة المحلية القائمة على اللامركزية، سواءً في التخطيط أو التنفيذ، ولتمكين المجتمع المحلي من إدارة شؤونه والإسهام في بناء وطنه، مؤكدين على أن دور المجالس البلدية لا يقتصر على الشأن البلدي المحلي فحسب، بل أسندت إليها اختصاصات وأدوار عديدة، موجهين أعضاء هذه المجالس لاستغلال ما أتيح لهم من ممكناتٍ، للعمل بطرقٍ مبتكرةٍ، وفكرٍ متقدمٍ تنعكس آثاره الإيجابية على سعادة المواطنين ورفاهيتهم.

وعملاً بمبدأ التدرج في سياساتنا وقراراتنا، ومتابعةً منا لما سيُثمر من نتائج مأمولةٍ من واقع تنفيذ سياسة اللامركزية في المحافظات، فإنَّنا عاقدون العزم على تقييمٍ هذه التجربة باستمرارٍ، وتوسيع نطاقها بحيث تشمل قطاعاتٍ متعددة، ومناحي شتى، تكريسًا لدور المجتمع المحلي في التنمية والتطوير، وفي الوقت ذاته، فإنه علينا أن نولي تجربة الإدارة المحلية المزيد من الاهتمام لتمكينها من تحقيق الأهداف المنوطة بها ضمن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

إنّنا إذ نرصد التحديات التي يتعرض لها المجتمع ومدى تأثيراتها غير المقبولة في منظومته الأخلاقية والثقافية؛ لنؤكد على ضرورة التصدي لها، ودراستها ومتابعتها، لتعزيز قدرة المجتمع على مواجهتها وترسيخ الهوية الوطنية، والقيم والمبادئ الأصيلة، إلى جانب الاهتمام بالأسرة؛ لكونها الحصن الواقي لأبنائنا وبناتنا من الاتجاهات الفكرية السلبية، التي تخالف مبادئ ديننا الحنيف وقيمنا الأصيلة، وتتعارض مع السمت العُماني الذي ينهل من تاريخنا وثقافتنا الوطنية.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

إنّنا إذ ننظر إلى المؤسسات التعليمية، والمراكز البحثية والمعرفية بجميع مستوياتها، على أنها أساس بنائنا العلمي والمعرفي، ومستند تقدمنا التقني والصناعي؛ لنؤكد على استمرار نهجنا الداعي إلى تمكين هذا القطاع، وربط مناهج التعليم بمتطلبات النمو الاقتصادي، وتعزيز الفرص لأبنائنا وبناتنا، متسلحين بمناهج التفكير العلمي، والانفتاح على الآفاق الرحبة للعلوم والمعارف، وموجهين طاقاتهم المعرفية والذهنية إلى الإبداع والابتكار والتطوير؛ ليصبحوا أسسًا للاستثمار الحقيقي وقادةً للتطوير الاقتصادي.

وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات، ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، كما وجهنا بضرورة إعداد برنامج وطني لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعاتً التي ستسهم في جعل هذه التقنيات كأحد المكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات.

وإيمانًا منَّا بأهمية معالجة التأثيرات المتعلقة بتغير المناخ، والبحث عن مصادر للطاقة المتجددة النظيفة، وفي إطار سعي الحكومة المتواصل لتحقيق الحياد الصفري الكربوني الذي سبق أن اعتمدنا عام ٢٠٥٠ موعدًا للوصول إليه؛ فقد وجهنا بالعمل على تسريع إجراءات قطاع الطاقة المتجددة، ووضع الأطر القانونية،

والسياسات اللازمة لنموه، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والصناعات المحلية، والعمل على توطين هذه التقنية.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

إنّنا إذ نتابع بكل أسى ما يتعرض له الأشقاء في فلسطين المحتلة، من عدوانٍ إسرائيلي غاشم، وحصارٍ جائر؛ لنؤكد على مبادئنا الثابتة لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، ومؤكدين على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته والتزاماته تجاه القضية الفلسطينية، والمسارعة في إيجاد حلولٍ جذرية لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وبذلك يعم السلام في منطقتنا وينعم العالم أجمع بالأمن والأمان.

ونود هنا أن نؤكد على ثوابتنا السياسية المبنية على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وعلى إرساء نظامٍ عادلٍ لتبادل المنافع والمصالح، وعلى إقامة أسس الاستقرار والسلام والإسهام فيها بإيجابية.

أعضاء مجلس عُمان الكرام،

وفي الختام، لا بُد من كلمات شكرٍ وتقديرٍ، للقطاعات المدنية والعسكرية والأمنية في الدولة، على جهودها الرامية إلى إنجاحٍ وتحقيق الأهداف والتطلعات التنموية فما كانت المحافظة على ما تم من مكتسبات أن تتحقق لولا استتباب الأمن والأمان، ورسوخهما في ربوع البلاد، وما كان للأمن والأمان أن يعما البلاد من أقصاها إلى أقصاها لولا يقظة الأجهزة العسكرية والأمنية، التي تذود عن حياض الوطن، فسلام وتحية لأبنائنا المرابطين في كل جزءٍ من أجزاء هذا الوطن، يحرسون ترابه، ويصونون مكتسباته، مشيدين بدور هذه الأجهزة وجميع منتسبيها.

داعين الله عز وجل أن يسدد خطانا، وأن يلهمنا سبل الرشاد، وأن يحفظ عُمان، آمنةً مطمئنةً ينعم أبناؤها وكل مقيمٍ عليها بعميم فضائله وفيوض خيراته، وكل عامٍ وبلادنا العزيزة وأبناؤها الأوفياء في خيرٍ ومسرةٍ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكلمة السّامية لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

أثناء زيارته مدرسة السُّلطان فيصل بن تركي للبنين
بولاية العامرات بمحافظة مسقط
للاطّلاع على كثب على سير العملية التربوية والتعليمية ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥م

دوّن -أبقاه الله- في ختام زيارته كلمة في سجل الزوار بالمدرسة، جاء نصها كالآتي

سُررنا كثيرًا بزيارة هذه المدرسة التي تحمل اسم سلطان فذ من سلاطين عمان، وتضاعف سرورنا بما لمسناه من انتظام وجدّ من قبل أسرة التعليم والإداريين في المدرسة وطلابها، إنّ هذه المدرسة هي نموذج لما نتطلع إليه لمستقبل التعليم في عمان، بعيدًا عن التلقين والحفظ، وقائم على البحث والابتكار، فمتطلبات التنمية الشاملة التي رسمنا خططها، إلى جانب ما تحتاج إليه من جهد إنساني ومساهمة سيقدمها طلاب هذه المدرسة وغيرهم من شباب عمان، فإنها تتطلب معرفة بعلوم العصر من تقانة وقدرة على استيعابها واستعمالها وتسخيرها لدوران عجلة التنمية في كل مجالات الحياة.

ونحن إذ نشيد بما رأيناه، فإننا قبل ذلك ندعو الله أن يوفقكم جميعًا لما فيه خير عمان.

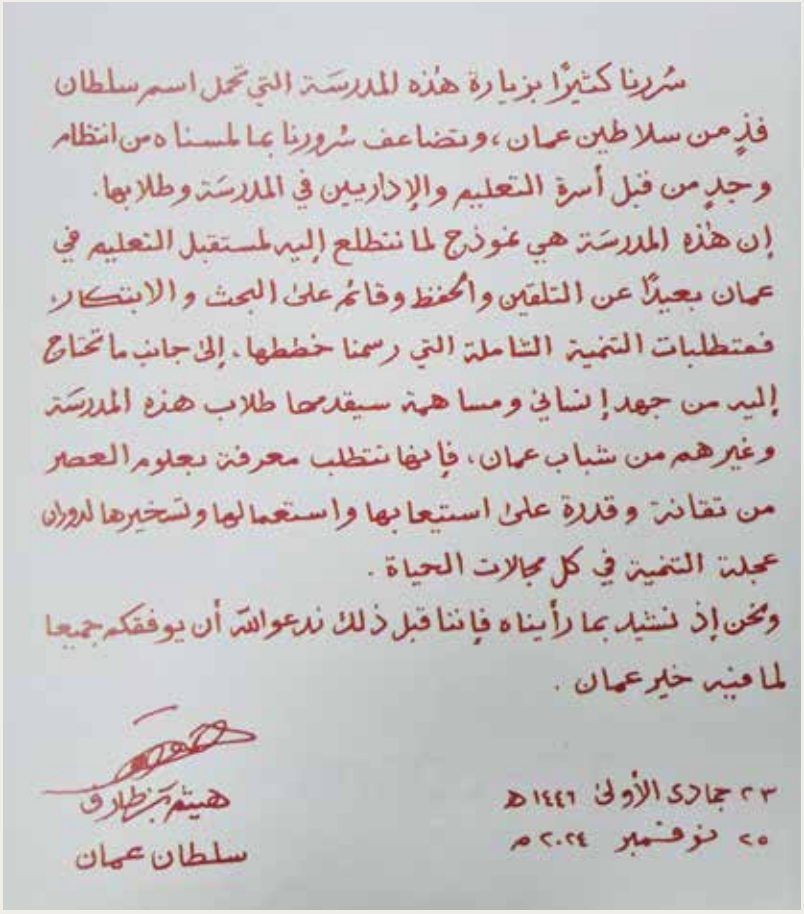
سُررنا كثيرًا بزيارة هذه المدرسة التي تحمل اسم سلطان
فذٍ من سلاطين عمان، وتضاعف سُرورنا بما لمسناه من انتظام
وجدٍ من قبل أسرة التعليم والإداريين في المدرسة وطلابها.
إن هذه المدرسة هي نموذج لما نتطلع إليه لمستقبل التعليم في
عمان بعيدًا عن التلقين والحفظ وقائم على البحث والابتكار،
فمتطلبات التنمية الشاملة التي رسمنا خططها، إلى جانب ما تحتاج
إليه من جهد إنساني ومساهمة سيقدمها طلاب هذه المدرسة
وغيرهم من شباب عمان، فإنها تتطلب معرفة بعلوم العصر
من تقانة وقدرة على استيعابها واستعمالها وتسخيرها لدوران
عجلة التنمية في كل مجالات الحياة.
ونحن إذ نشيد بما رأيناه فإننا قبل ذلك ندعو الله أن يوفقكم جميعا
لما فيه خير عمان.
هيثم بن طارق
سلطان عمان
٢٣ جمادى الأولى ١٤٤٦هـ
٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤م

النّطق السّامي لحضرة صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم - حفظه الله ورعاه-

بمناسبة تولّي السلطان مقاليد الحكم في البلاد ١١من يناير ٢٠٢٥م

إنّهُ لمن دواعي سُرورِنا أن نحتفلَ معكم في هذا اليوم من أيام عُمانَ المجيدة بالعديدِ من الإنجازاتِ التي تحقّقت في بلادِنا العزيزةَ خلالَ الأَعوامِ الخمسةِ الماضية من عُمرِ نهضتِنا المتجدّدة بفضلِ اللّه تعالى وبجهودِكم جميعًا.

لقد منَّ اللّه تعالى على هذا البلد الطيّب - ولهُ عزَّ وجلَّ الحمدُ والشُّكر- بنِعَم لا تُعدُّ ولا تُحصى ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّه لَغَفُورٌ رَّحِيم﴾، وإنَّ من شُكرِ النِّعَمْ الحفاظَ عليها وصونَها، ومن أعظم هذه النِّعم الأمنُ والأمان فلا يستقيمُ لأمّةٍ دونَهُما أمرٌ ولا يَصِحُّ لدولةٍ دونَهُما استقرارٌ وازدهارٌ.

لقد أثبتَ أبناءُ هذا الوطن العزيز عبرَ العصور أنّهم صفٌّ واحدٌ كالبنيان المرصوص يَسيرونَ على بصَيرةٍ مصَدرُها العقيدةُ السّمحةُ نابذينَ كلَّ تعصّبَ، رافضينَ كلَّ استقطابٍ يُجزِّئُ الأمّةَ ويَفُتُّ في عَضُدِها مَتمسّكينَ بكلِّ ما يجمعُهُم على الحقِّ مُبادرينَ للخيرِ وثّابينَ لبناءِ وطنِهم وأمَّتِهم.

لقد حافظتْ بلادُنَا العزيزةُ على كَيْنُونَتِها كدولةٍ مستقلةٍ ذاتَ سيادةٍ عبرَ العصور، وقد تعاقبتْ عليها أنماطُ حُكمٍ عديدةٍ أدَّى كلٌّ منها دورَهُ الحضاريّ وأمانتَهُ التاريخيّةَ، وإننا نستذكرُ في هذا اليوم الأغرِّ قادةَ عُمانَ الأفذاذ على مرِّ التاريخ قادةً حملوا رايةَ هذا الوطنِ ووحَّدوا أُمَّتَه وصانُوا أرضَه الطاهرةَ ودافعوا عن سيادتِه، ونحملُها من بعدهم على الطريقِ ذاتِه معاهدينَ اللّه عزّ وجل ألا يُثنينا عن عزمِنا عزمٌ ولا تُشغلُنا عن مصلحةِ وطننا مصلحةٌ، تعضُدُنا في ذلك أمّةٌ مباركةٌ بفضلِ اللّه مشرَّفةٌ بدعاءِ نبيِّهِ الكريم.

إنّهُ لمن دواعي سُرورنا وتكريمًا لأسلافنا من السّلاطين، واستحضارًا ليوم مجيد من تاريخ عُمانَ الحَافلِ بالأيام المشرقةِ أن نُعْلِنَ في هذا المقام بأن يكونَ يومُ العشرينَ من نوفمبر من كلِّ عام يومًا وطنيًّا لسلطنةِ عُمان وهو اليومُ الذي تشرَّفتْ فيه الأسرةُ البوسعيديّة بخدمةِ هذا الوطنِ العزيز منذُ العام (١٧٤٤) ألف وسبعمائة وأربعة وأربعينَ للميلاد على يدِ الإمامِ المؤسّسِ السّيِّد أحمدَ بنِ سعيدٍ البوسعيدي الذي وحَّدَ رايةَ الأمَّةِ العُمانيةِ وقادَ نضالَها وتضحياتِها الجليلةِ في سبيلِ السّيادةِ الكاملةِ على أرضِ عُمانَ والحريّةِ والكرامةِ لأبنائِها الكرام، وجاءَ من بعدِهِ سلاطينٌ عِظامٌ حملوا رايَتَها بكلِ شجاعةٍ واقتدارٍ وأكملُوا مسيرَتَها الظافرة بكلِ عزمٍ وإصرارٍ.

إنّ احتفاءَنا بهذا اليوم إنما هو تخليدٌ لسيَرهم النبيلة ومآثرهم الجليلة والتزامٌ أكيدٌ منّا بالمبادئ والقيَمَ التي شَكَّلتْ نسيجَ أُمَّتَنا العُمانية، نصونُ وحدَتَها وتماسكَها ونسهرُ على رعايةِ مصَالحِ أبنائِها رافضينَ أيَّ مساسٍ بثوابتِها ومقدَّساتِها.

شهدت الأعـوامُ الماضيةُ انطلاقة رؤيـة عُمان ٢٠٤٠ رؤيـةِ العُمانيين جميعًا وطريقِهم الواضح نحو المستقبل، ولقد حَقّقنا - بحمدِ اللّه وتوفيقه - أهدافَ هذه المرحلةِ من عُمرِ النهضةِ المتجدِّدة حيث شهدنا -بفضله تعالى - التحسُّنَ المستمرَّ في العديدِ من المؤشّراتِ الوطنيّةِ والدّوليّة والتي ما كانت لتتحقّقَ لولا تكاتُفُ الجميعِ ومساندةُ أبناءِ هذا الوطنِ جميعًا لجهودِ الحكومةِ ومساعيها.

سنعملُ على مواصلةِ هذا التقدّم في الأعوام القادمة - بإذن اللّه تعالى - بما يُحسِّنُ الخدماتِ المَقدّمةِ للمواطنين لتصبحَ في مستوى الجودةِ والكفاءةِ التي يتطلّعون إليها وبما يتيحُ لهم المجالَ للإسهام في تطويرِ منظومةِ الخدماتِ العامة التي نريدُ لها أن تكونَ مجالاً حيويًّا للتميُّزِ الحكومي وركيزةً من ركائزِ التنافسيةِ، وقد حَرصْنَا على أنْ يترافقَ هذا التحسّنُ مع التوسّعِ في خدماتِ البنيةِ الأساسيةِ والمرافقِ الصحيّةِ والتعليميّةِ وتطويرِ المدنِ المتكاملةِ والمشاريعِ الاستثماريّةِ الكبرى كلما أتاحتْ لنا الإمكانياتُ الماليةُ ذلك كما وضعنا الأسسَ لنظامِ إدارةٍ محليّة يُسهِمُ في تسريعِ تنميةِ المحافظات وبناءِ قاعدةٍ اقتصاديّةٍ واعدةٍ فيها وتطويرِ شراكةٍ شاملةٍ مع المجتمع.

إنّنا إذ نُشيدُ بما تحقّق في هذه المحافظات من مشاريع تنمويّة وحَراك اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ لنؤكّدُ عَزْمَنا على مواصلة منح المحافظات المزيدَ من الصلاحيات والدّعم في مختلف القطاعات لتصبحَ مراكزَ اقتصاديةً تقُودُ النموَّ الاقتصاديَّ بالبلادِ كما أرسينا منظومةً شاملةً للحمايةِ الاجتماعيةِ والتي باشرتْ حكومتُنا العملَ بها ووجّهنا بأن تَتمَّ مراجعةُ آلياتها وبرامجِها بين فترةٍ وأخرى لينعمَ الجميعُ بالعيشِ الكريم ولتحقيقِ العدالةِ المنشودةِ منها.

كما تابعْنا خلالَ الفترةِ الماضية جهودَ الحكومةِ الراميةِ لاستيعابِ طاقاتِ أبنائنا الشبابِ وفتحِ آفاقِ العملِ والإبداعِ أمامهم ووجّهْنا مؤسساتِ الدولةِ المعنيةِ بمراجعةِ منظومةِ التشغيلِ وربطِها بالقطاعاتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ كما أكّدنا على الحكومةِ بالعملِ الحثيثِ على مواءمةِ مسارِ التنميةِ الاقتصاديةِ في البلادِ وأنظمةِ التعليمِ والتدريبِ مع متطلّباتِ الشّبابِ وتهيئَتِهم لفرصِ العملِ المناسبةِ لهم بما يخدمُ حاضرَهُم ومستقبلَهُم.

إن تطويرَ البيئةِ الاستثماريّة والتجاريّة يُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد، ولذلكَ فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمةِ والحوافزِ التنافسيّة والبيئةِ الدّاعمةِ للاستثمار بما يسهل ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطني وتحقيقِ نموٍّ مستدام ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفةِ وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي، ولتحقيقِ هذا الاندماجِ فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئِ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديّةِ الخاصّةِ والمناطقِ الصناعيّةِ المتكاملةِ وتقديمِ الدعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمالِ وصناديقِ الاستثمارِ الوطنيّةِ منها والمشتركةِ مع الدولِ الشقيقةِ والصديقة.

إن إدراكنا لحجمِ التحدّياتِ المحليَّةِ والعالميّةِ ومعرفتَنا بخارطةِ الصراعاتِ والمصالحِ في العالمِ وفهمِ طبيعتِها وحدودِ تأثيرِها يُعزِّزُ قدرتَنا على التعاملِ معها كفرصٍ مواتيةٍ لتبنّي سياساتٍ فاعلةٍ لإرساءِ السّلامِ وتنميةِ الاقتصادِ وتعميقِ الشّراكاتِ الاستراتيجيّةِ القائمةِ على التّعاونِ والتّكاملِ الاقتصاديِ انطلاقًا من ثوابتِنا ومصالحِنا الوطنيةِ العُليا.

ومِنْ هذا المنطلق فإننا ندعو كافّة دول العالم للتضافر من أجل بناءِ عَالَم تسودُهُ قيمُ الإنسانيةِ والعدالةِ تُحترَمُ فيه مُقدَّساتُ كلِّ أمَّةٍ وَهُويَّتُها وَدينُها ومعتقداتُها وأخلاقُها، وكرامةُ الإنسانِ فيه مُصانةٌ وحقوقُهُ مكفولةٌ في عالَم ينشأُ شبابُه في توازنٍ وانسجام بين أساسِه الروحي ومتطلباتِه المادية، وفيٍّ هذا الجانبِ فإننا نوليِ أبناءَنا مِن الأطفالِ والناشئةِ والشّبابِ العنايةَ الكاملةَ والاهتمامَ المتواصلَ.

ونسعى دائما لتعزيز الجهودِ والبرامج الحكوميّة للحفاظ على إرثنا الأخلاقيِّ والقيميِّ والسُلوكيِّ وَعلى تبني مبادراتٍ حكوميّةٍ ومجتمعيّةٍ واسعةَ تُمكِّنُ هذه الأجيالَ من استلهامِ موروثِنا الوطنيِّ والتسلُّحِ بمبادئِه الصّافيةِ والاحتكامِ لمنظومتِنا الأخلاقيّةِ السّاميةَ كما ندعو أبناءَنا الأعزَّاء إلى التّعاونِ والتّكاتفِ فيما بينهم فإنهُما أساسٌ راسخٌ للنّجاح والتّقدم والرّيادة وأن يستفيدوا من التقنيات الحديثة في بناءِ قدراتِهم وتوظيفِ مهاراتهم في نقلِ وتبادلِ المعرفةِ.

لم تكن التحدّياتُ يومًا عائقًا في طريق أسلافنا لتأسيس دولة شهدَ لها العالمُ بالسّيادةِ والرّيادة ولن تكونَ لنا إلا دَافعًا للبَناءِ على مَا أسّسوا سَائرينَ على هَدْيِ من ثوابتِنا الحضاريةِ الراسخة نتقدّمُ بثقةٍ في سبيلِ الوصولِ بهذا البلدِ العظيمِ إلى مكانتِه الأسمى التي يستحقّ.

نوجّه في ختام حديثِنا إليكم كلمةَ شكرٍ وتقديرٍ لكل يدٍ تسهمُ في بناء هذا الوطنِ العظيم من كَافةِ القطاعات وفي كلِّ الميادينِ والمجالات، كما نوجّهُ كلمةَ شكرٍ واعتزازٍ لأبنائنا المخلصينَ الأوفياء في ميادينِ العزِّ والشرّفِ من القطاعاتِ العسكريّةِ والأمنيّةِ بكافةِ وحداتِها وتشكيلاتِها، حفظَ اللّه عُمانَ آمنةً مطمئنّةً، وحفظ شعبَها الوفيَّ في رخاءٍ وازدهار وأمدَّنا بالتوفيقِ والسداد.

ملحق (٢):
شرح بعض المصطلحات والعبارات الواردة في الكتاب

المصطلح/ العبارة	المقصود
الأنضدة	من يتبنّى فكرة ملازمة للضدّ دون تفكير أو تمحيص للقول الّذي طرح عليه، فلسان حاله يقول دومًا: أنا ضدّ ما تقول.
الإمّعة	من يتبنّى فكرة ملازمة للموافقة مع الآخرين، دون اقتناع أو تمحيص، فهو دومًا مع الرأي الآخر دون أن يكون له رأي، فلسان حاله يقول: أنا مع ما تقول.
التّعليم الرّقميّ	هو نظام تعليميّ يعتمد على استخدام التّكنولوجيا والأدوات الرّقميّة في عمليّة التّعلّم، يشمل استخدام الحواسيب، الأجهزة اللوحيّة، المنصّات التّعليميّة الإلكترونيّة، والفصول الافتراضيّة، ويهدف إلى جعل التّعليم أكثر مرونة وتفاعليّة وتواجدًا.
الاقتصاد المعرفيّ	الاقتصاد المعرفي: هو اقتصاد يعتمد على إنتاج المعرفة واستثمارها كمورد أساسي للنمو الاقتصادي. يركز على الابتكار، والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي. في هذا النوع من الاقتصاد، تكون المعرفة والخبرات والمهارات البشرية أهم من الموارد المادية التقليدية.

المصطلح/ العبارة	المقصود
الاقتصاد البنفسجيّ	يُعرف باسم «اقتصاد الرعاية»، يمثل رؤية جديدة استمدت لونها من الحركات النسائية المعنية بقضايا تمكين المرأة، والتي تتبنى اللون ذاته، كما يعترف بأهمية أعمال الرعاية وتمكين المرأة واستقلالها ودور ذلك في أداء الاقتصادات، ورفاهيّة المجتمعات، والتّنمية المستدامة، ويجمع بين الثّقافة والإبداع والتّكنولوجيا، مع التّركيز على الصّناعات الإبداعيّة مثل الفنون، التّصميم، الموسيقى، صناعة الأفلام، والألعاب الإلكترونيّة، ويهدف إلى تحويل الإبداع والثّقافة إلى قيمة اقتصاديّة.
الاستدامة التّعليميّة	هي نهج يهدف إلى ضمان استمراريّة وجودة التّعليم على المدى الطويل، وتشمل تطوير أساليب تعليميّة فعّالة، وتوفير موارد تعليميّة مستدامة، وضمان وصول جميع فئات المجتمع للتّعليم، وتركّز على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم التّعليميّة.
المدارس الخضراء	هي مدارس صديقة للبيئة تمّ تصميمها وبناؤها وتشغيلها بطريقة مستدامة بيئيًا، تتميّز باستخدام الطّاقة المتجدّدة، وإدارة النّفايات بشكل مسؤول، وتوفير المياه، واستخدام مواد بناء صديقة للبيئة، كما تركّز مناهجها على التّوعية البيئيّة وتعليم الطّلبة أهميّة الحفاظ على البيئة.
عبارة" الفيل في الغرفة"	هي عبارة رمزيّة مترجمة عن أصل أجنبيّ، يقصد بها: المعضلة والمشكلة الكبيرة الّتي تفرض وجودها، وتضرب كقول لمن يحاول تجاهل هذه المشكلة ويدّعي عدم رؤيتها، فيقال له: ألا ترى الفيل في الغرفة؟.
هرمون الدّوبامين	هرمون موجود في جسم الإنسان يعدّ من النّاقلات العصبيّة المُهمّة في الدماغ، إذ إنّه مسؤول عن العديد من الوظائف والأنشطة الرّئيسة في جسم الإنسان، يؤثر في المشاعر، والحركة، والإحساس بالسّعادة والألم، ويعمل على تنظيم المزاج والسّلوك والإدراك، ويساعد على اتّخاذ القرارات والإبداع.
الطّوبولوجيا/ هندسة مطّاطيّة	دراسة خصائص الأشياء في ظلّ التّغيّرات المستمرّة، من مثل المرونة وسهولة التّكيّف وسرعة التّشكّل وفقًا للضّغط الحاصل عليه من مستجدّات ومعطيات حاصلة.

ملحق (٣):
الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
الجدول (١)	أبعاد التّنمية المستدامة للشّخصيّة العمانيّة.
الجدول (٢)	إستراتيجيّات تفعيل التّعليم لبناء القدرات الإنسانيّة.
الجدول (٣)	أدوات تمكين التّعليم.
الجدول (٤)	مجالات التّنمية لصقل الشّخصيّة العمانيّة.
الجدول (٥)	إحصائيات التّعليم في سلطنة عمان للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٣).
الجدول (٦)	أبعاد تنمية الشّباب في المجتمعات.
الجدول (٧)	التّحدّيات الّتي تواجه الشّباب.

ملحق (٤):
الأشكال

رقم الشّكل	عنوان الشّكل
الشّكل ١	الرّؤى القياديّة في بناء الإنسان.
الشّكل ٢	الرّؤية الأولى: التّعليم بوصفه حجر الزّاوية للتّنمية.
الشّكل ٣	الرّؤية الثّانية: الابتكار والبحث العلميّ.
الشّكل ٤	الرّؤية الثّالثة: استثمار طاقات الشّباب.
الشّكل ٥	الرّؤية الرّابعة: متطلّبات التّعليم لعصر جديد.
الشّكل ٦	الرّؤية الخامسة: التّعليم والقيم الإنسانيّة.
الشّكل ٧	الرّؤية السّادسة: مستقبل التّعليم في سلطنة عمان.

المراجع

المراجع العربيّة:

١. أبو النصر، مدحت (٢٠١٦). **رؤية مستقبليّة لتطوير العمل التّطوعيّ في الوطن العربيّ**، المكتب الجامعيّ الحديث.

٢. البسطويسي، محمد. (٢٠٢٢) **مكّونات نظام التّعليم في سلطنة عمان، مسقط**، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم.

٣. بطرس، سليم (٢٠٠٦). **إدارة الابداع والابتكار**، دار كنوز المعرفة العلميّة.

٤. بكّار، عبد الكريم (٢٠٢٠)، **التّعليم من أجل الرّيادة**، دار السّلام للنّشر والتّوزيع.

٥. بلانك، ريكاردو لو (٢٠١٦). **تقوية الرّوابط بين المدرسة والأسرة**، ترجمة أسماء عليوة، مجموعة النّيل العربيّة.

٦. بن عربية، حبيب (٢٠٢٠). **التّربية البيئيّة في المناهج التّربويّة**، ألفا للوثائق.

٧. بن نبي، مالك (٢٠١٣). **مشكلة الثّقافة**، دار الفكر.

٨. بيدار، دونيس. بيشار، جون بيير (٢٠٠٧). **الابتكار في التّعليم العالي**، ترجمة: محمد الجوادي، بيروت، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

٩. التيتون، أمينة (٢٠١٧). **التّعليم مفتاح التّنمية المستدامة**، دار الفكر العربيّ.

١٠. الحاجّ، أمجد. البوصافي، ماجد. الهاشمي، أمل. (٢٠٢٢) **احتياجات الشّباب العمانيّ في قطاع المشروعات الصّغيرة والمتوسّطة**، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد٤٩، المجلّد ٦.

١١. حافظ، عماد (٢٠١٥). **التفكير المستقبليّ**: المفهوم - المهارات - الإستراتيجيّات، دار العلوم للنّشر والتّوزيع.

١٢. الحبسي، سهى (٢٠٢٤). **تحدّيات تواجهها الشّركات العمانيّة في توظيف المواهب وطرق التّغلّب عليها** www.elevatus.io.

١٣. حجازي، أسماء (٢٠٢٤). **الهدف الخامس من أهداف التّنمية المستدامة وتمكين المرأة في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠**، مجلّة اتّجاهات سياسيّة: تحليلات سياسيّة، العدد٢٧: ص٢٧٣-٢٧٥.

١٤. الحضرميّ، فضل قاسم. (٢٠٢٣) **مهارات الحياة والمواطنة: رؤية علميّة تحويليّة لأنظمة تعليم معاصرة**. القاهرة، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ.

١٥. خصاونة، سامي. جرادات، عزّت. حؤبشة، منى (٢٠١٦). **واقع التّعليم العام في الوطن العربيّ وسبل تطويره**، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم.

١٦. دراكر، بيتر. (٢٠٢٢) **الابتكار وريادة الأعمال**، الرّياض، شركة رفّ للنّشر.

١٧. دوفور، ريتشارد. مارزانو، روبرت. (٢٠١٤) **قادة التعلّم: كيف يحسّن القادة التربويون تحصيل الأطفال في المناطق التّعليميّة والمدارس والصّفوف**، دار الكتاب التّربويّ، ط١.

١٨. الزّدجالي، سعود (٢٠١٤). **المواطنة في سلطنة عمان**، دار الفارابي.

١٩. زين الكاف، عبد الله بن عمر (٢٠١٣). **مهارات الإبداع والابتكار**، مكتبة القانون والاقتصاد للنّشر والتّوزيع.

٢٠. السّويديّ، لافي عليق (٢٠٢٤). **التّربية الحديثة في ضوء التّحوّل الرّقميّ**.

٢١. عبد السلام، محمد حسن. (٢٠٢٠) **الذّكاء الاصطناعيّ وتطبيقاته التّعليميّة**، دار الفكر العربيّ.

٢٢. عمر، أحمد السيد (٢٠٢١). **مهارات ريادة الأعمال**، دار الحلم للنّشر والتّوزيع والتّرجمة.

٢٣. العنزي، بتلة (٢٠١٦). **دور الجامعات في تنمية القدرات الإبداعيّة لدى الطّلبة**، المجلّة العلميّة لكليّة التّربية النّوعيّة، العدد٦، ج١: ص ٦١٧-٦٤٢.

٢٤. العيبيناتي، شيخة. الحنيان، أحمد (٢٠٢٣). **دور الأنظمة التّعليميّة في بناء مهارات القرن الحادي والعشرين**، المؤسّسة العامّة للحيّ الثّقافيّ، كتارا، إدارة البحوث والدّراسات.

٢٥. الفريجات، غالب (٢٠١٩). **مستقبل التّربية والتّنمية المستدامة**، الآن للنّشر والتّوزيع..

٢٦. كافي، مصطفى يوسف. (٢٠٢٢) **الابتكار وريادة الأعمال**، عمان، مؤسّسة الورّاق للنّشر والتّوزيع.

٢٧. الكامل، توفيق عبدالله (٢٠٢٤). **الذّكاء الاصطناعيّ والتّعليم**، اليمن، جامعة حضرموت.

٢٨. كروي، آرثر (٢٠١٠). **الابتكار في التّعليم والتّعلّم: دليل إرشاديّ**، القاهرة، دار الفجر للنّشر والتوزيع.

٢٩. كريم، أكرم جلال (٢٠٢٢). **محوريّة التّعليم في بناء الإنسان وعمارة البلدان: مَبَاحِثُ في تبيانِ الأبعادِ المَفاهيميَّة**، والأطروحات الفَلْسَفيَّة، والمَضامينِ الفِكريَّة، والآثارِ الواقعيَّة للتَّعليم، منصة E-KUTUB.

٣٠. المركز الدّيمقراطيّ العربيّ (٢٠٢٤). **الذّكاء الاصطناعيّ ومستقبل التّعليم**، الملتقى الدّولي العلميّ بألمانيا.

٣١. المركز الدّيمقراطيّ العربيّ. (٢٠٢٤) **الذّكاء الاصطناعيّ والتّعليم: تقنيّات المستقبل: تحسين تجربة التّعلّم وتطوير القدرات البشريّة**، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ للدّراسات الإستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة.

٣٢. المصريّ، منذر. الجمني، محمد. الغسانيّ، أحمد، بدوي. أبو بكر (٢٠١٠)، **التّعليم للرّيادة في الدّول العربيّة: مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسّسة STRATREAL البريطانيّة، مركز اليونسكو**، يونيفوك الدّوليّ للتّعليم والتّدريب، بون، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليميّ.

٣٣. المطيري، صفاء (٢٠١٩). **التّعلّم الرّياديّ**، الكويت، معهد التّخطيط العربيّ، العدد١٤٩.

٣٤. المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (ألكسو). (٢٠٢٠) **واقع التّعليم العامّ في الوطن العربيّ وسبل تطويره، تونس**، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم.

٣٥. موزي، سوزان (٢٠٠٩). **الثّورة المعلوماتيّة والتّكنولوجيّة وسياسات التّنمية**، دار المنهل اللبنانيّ للطّباعة والنّشر.

٣٦. نعمة، علي عبّودي (٢٠٢٤). **كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدَّوليّ العلميّ: جودة المؤسّسات التّعليميّة والتّنمية المستدامة ٢٠٣٠: التّحديات والفرص والمستقبل أيّام ١٨ - ١٩ / ٠٩ / ٢٠٢٤ م**، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ.

٣٧. الهادي، محمد. (٢٠٢١) **الذّكاء الاصطناعيّ: معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التّنموية والمجتمعيّة**، الدّار المصريّة اللبنانيّة.

٣٨. الهمامي، عبد الله (٢٠٢٤). **أهميّة الثّقافة في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة**، مجلّة الدّراسات الثّقافيّة واللغوية والفنيّة، العدد٣٣، المجلد ٨: ص ٦٥-٧٦.

٣٩. هوّاري، غيّاث. سويدان، طارق (٢٠١٨). **سلسلة إعداد القادة**، دار الإبداع الفكريّ للنّشر والتّوزيع.

٤٠. وزارة التّربية والتّعليم (٢٠٠٦). **لمحات عن ماضي التّعليم في سلطنة عُمان**، مسقط، وزارة التّربية والتّعليم.

٤١. وزارة التّربية والتّعليم (٢٠٢٠). **محطّات مشرقة في مسيرة التّعليم في سلطنة عُمان**، مجلس التّعليم، مسقط.

٤٢. وزارة التّربية والتّعليم. (٢٠٢٠) **رؤية عمان ٢٠٤٠ وأهدافها التّعليميّة**، مسقط، وزارة التّربية والتّعليم.

٤٣. ياسين، دلال (٢٠١٦). **سيناريوهات التّعليم من أجل التّنمية المستدامة**، دار الفكر العربيّ.

المراجع

المراجع الأجنبيّة:

1. Bell, W. (1997). **Foundations of Futures Studies: History, Purposes, and Knowledge**. Routledge.
2. Bonk, C. J., & Graham, C. R. (2006). **The Handbook of Blended Learning: Global Perspectives,** Local Designs. Pfeiffer.
3. Christensen, C. M., Horn, M. B., & Johnson, C. W. (2010). **Disrupting Class: How Disruptive Innovation Will Change the Way the World Learns.** McGraw-Hill.
4. Dewey, J. (2004). **Democracy and education: An introduction to the philosophy of education.** Dover Publications.
5. Fayolle, A., & Gailly, B. (2008). **From Craft to Science: Teaching Models and Learning Processes in Entrepreneurship Education. Journal of European Industrial Training,** 593-569 ,(7)32. https://doi.org/0309059081089983810.1108
6. Fullan, M. (2011). **Change Leader: Learning to Do What Matters Most.** Jossey-Bass.
7. Halstead, J. M., & Taylor, M. J. (2000). **Learning and Teaching about Values: A Review of Recent Research**. Cambridge University Press.
8. Heick, T. (2018). **The Role of Technology in Teaching and Learning.** Edutopia.
9. Inayatullah, S. (2008). **Six Pillars: Futures Thinking for Transforming.** Foresight, 21-4 ,(1)10.https://doi.org/14636680810855991/10.1108
10. Neck, H. M., Greene, P. G., & Brush, C. G. (2014). **Teaching Entrepreneurship: A Practice-Based Approach.** Edward Elgar Publis hing.
11. OECD. (2023). **Education at a glance 2023: OECD indicators.** OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/eag-2023-en

12. Prensky, M. (2010). **Teaching Digital Natives: Partnering for Real Learning.** Corwin Press.
13. Sahlberg, P. (2021). **Finnish lessons 3.0: What can the world learn from educational change in Finland?** Teachers College Press.
14. Selwyn, N. (2011). **Education and Technology: Key Issues and Debates.** Continuum.
15. Smith, R., & Jenkins, A. (2015). **Building Innovative Societies through Education.** Routledge.
16. UNESCO. (2019). **Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives.** UNESCO.
17. UNESCO. (2023). **Digital transformation of education systems: Guidelines for policy-makers.** UNESCO Publishing.
18. UNESCO. (2023). **Global education monitoring report 2023: Technology in education: A tool on whose terms?** UNESCO Publishing.
19. Williamson, B. (2023). **Digital education transformation: Critical perspectives on machines, data and infrastructure.** Palgrave Macmillan.
20. World Bank Group. (2023). **Unleashing the digital transformation of education: A systematic approach.** World Bank Publications.
21. World Economic Forum. (2022). **Digital learning: Exploring the future of education.** WEF Publishing.
22. World Economic Forum. (2023). **Schools of the future: Defining new models of education for the fourth industrial revolution.** WEF Publishing.

المراجع

المواقع الإلكترونيّة:

١. أثير. (٢٠٢٣) **مجلة ماليزية تنشر بحثًا عمانيًا حول رؤية عُمان ٢٠٤٠.** متاح على: Atheer

٢. جريدة عمان. (٢٠٢٣) **تقرير رؤية عُمان ٢٠٤٠: رصد ومراجعة.** متاح على: Oman Daily

٣. الخطابات السّامية – **صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم حفظه الله ورعاه.** متاح على: His Majesty Sultan Haitham

٤. كونسيكت (٢٠٢٠). **تحليل كامل رؤية عُمان ٢٠٤٠.** متاح على: Connsect

٥. المنظومة العمانيّة للمعرفة. (٢٠٢٠) **تقرير رؤية عُمان ٢٠٤٠.** متاح على: Oman Info

٦. المنظومة. (٢٠٢٠) **الرّؤية المستقبليّة عُمان ٢٠٤٠ والبحث العلمي والابتكار.** متاح على: Mandumah

٧. موقع لنبتكر. (٢٠٢١) **المناهج الأردنيّة.** متاح على: لنبتكر | المناهج

٨. وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠. (٢٠٢٠) **الأسئلة الشّائعة عن رؤية عُمان ٢٠٤٠.** متاح على: Dhofar Government

٩. وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠. (٢٠٢٠) **وثيقة الرّؤية ٢٠٤٠.** متاح على: Oman 2040

١٠. وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠. (٢٠٢٣) **تقرير رؤية عُمان ٢٠٤٠.** متاح على: X.com

١١. وكالة الأنباء العمانية. (٢٠٢٠) **محاور الرّؤية وركائزها.** متاح على Oman News

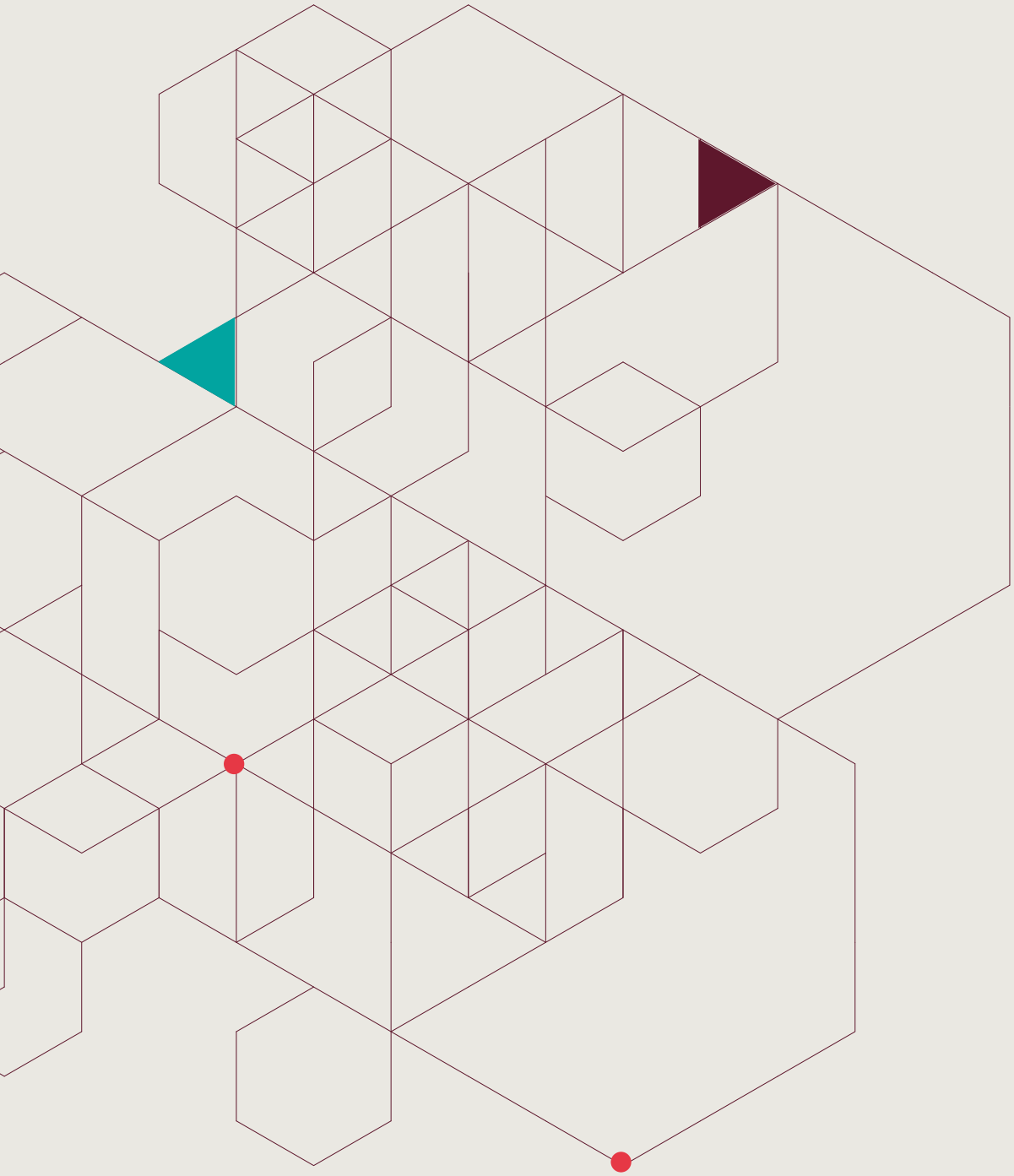

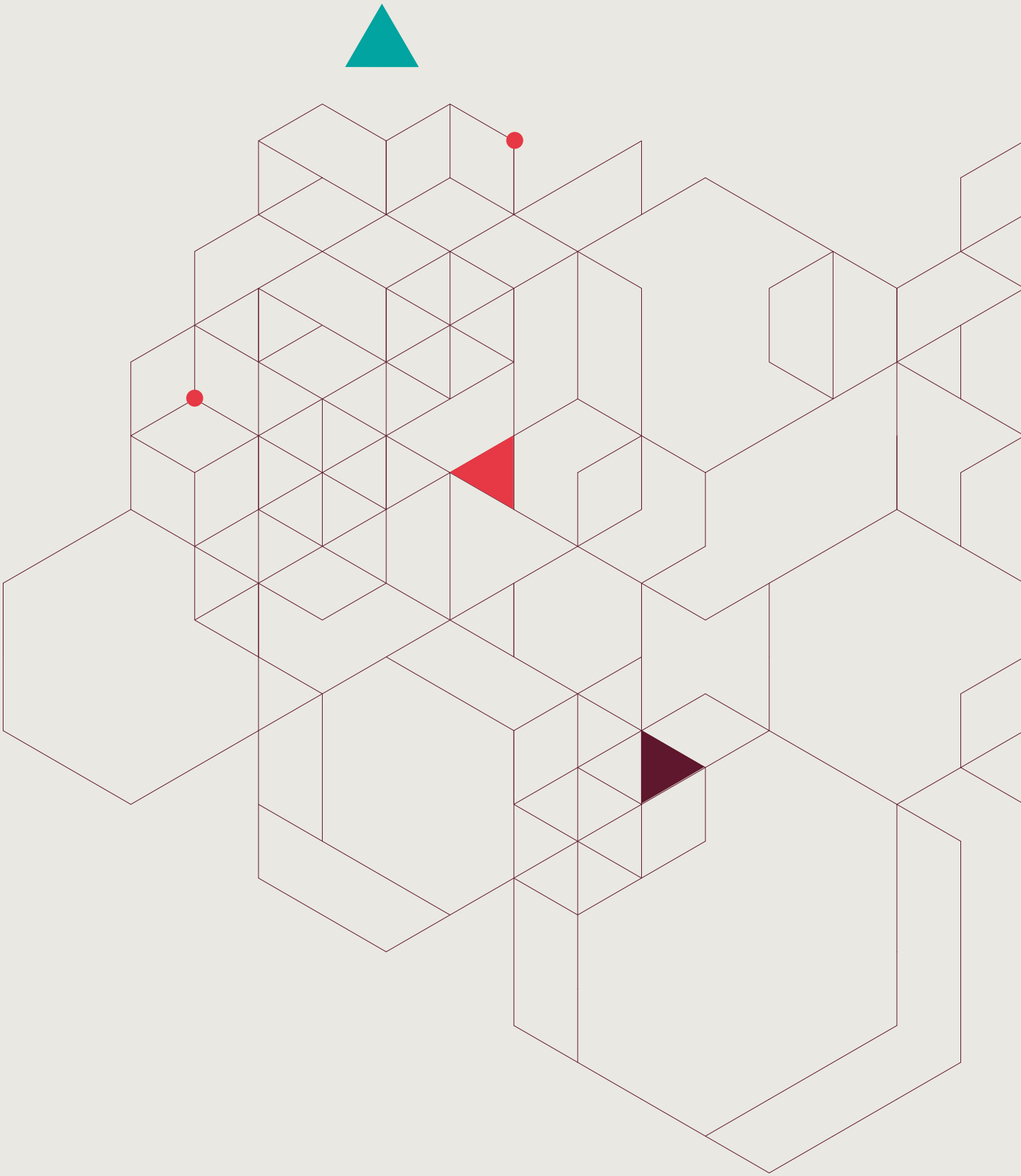

الدكتور خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

الدّكتور خميس بن عبيد العجميّ، رئيس مجلس إدارة مجموعة تمكين الاستثماريّة، الّتي سطّرت بوتيرة عالية مكانةً مرموقةً، فعرفت كونها من بين أكثر المجموعات الاستثماريّة نشاطًا في سلطنة عمان حاليًا، وهو من مواليد عام ١٩٦٧ في ولاية الخابورة في سلطنة عمان.

شخصيّة قياديّة متفرّدة السّمات، جُبلت وتكوّنت ملامحها من خلال مسيرته العلميّة والعمليّة الحافلتين؛ فعلميًا يحمل شهادة الماجستير في تخصص إدارة المنظومة اللوجستيّة من إنجلترا، إذ تخرّج في جامعة ريتشموند عام ٢٠٠٥، ويحمل شهادة الدكتوراه في تخصّص التّحوّل الإستراتيجيّ للتّعليم من جامعة فيكتوريا في بريطانيا عام ٢٠٢٣.

وعمليًا فقد التحق بسلاح الجوّ السّلطانيّ العمانيّ عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٨٩ تخرّج ضابطًا من كلية (كرانول) العسكريّة بالمملكة المتّحدة، إلّا أنّ شغفه بريادة الأعمال دفعه للتّقاعد في عام ٢٠٠٤.

اتّخذ الدكتور بعد تقاعده مسارًا جديدًا وحافلاً بالإنجازات في القطاع الخاص، فخاض ميدان الاستثمار وريادة الأعمال، فقد آمن بفكرة الاستثمار في رأس المال البشريّ، وكان كلّ إنجاز له يحاكي شغفًا وحلمًا في داخله يريده واقعًا ماثلاً أمامه، فكان له ما كان من آثار توثقها سطور يحفظها الزّمن لتكون فخرًا في سجلّه، ويبقى في شخصيته رجلاً قياديًا، ومواطنًا عمانيّ الانتماء، وإنسانًا عربيّ الولاء، بفكر عالميّ منفتح، واقعيّ التّطبيق، منطقيّ الخطوات، رجل عميق الرؤية، يتّسم ببصيرة واعية، ترجمت هذه الصفات في أعماله الحاضرة، فكان منها:

١. **تأسيس مجموعة من الشّركات النّاجحة في كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة**، المملكة المتّحدة، مملكة هولندا، الجمهوريّة التّركيّة ودولة قطر، فضلاً عن سلطنة عمان.

٢. **تطوير الأعمال وإطلاق المبادرات ذات البعد الإنسانيّ**، فكانت هذه المبادرات نتاج شغفه وتفانيه والتزامه تجاه دعم التّعليم وتطوير مهارات روّاد الأعمال من قطاع الشّباب.

٣. **إقامة المشاريع الّتي تستهدف تنمية المجتمعات**، وتنفيذ البرامج ذات الأثر الاجتماعيّ المستدام، وما هذه الإنجازات إلّا أثر يعكس عمق الخبرة الّتي امتلكها في هذا المجال.

٤. **تأسيس مجموعة مدارس (كينو الخاصة) بسلطنة عمان**، الّتي جاءت تجسيدًا لانتمائه والتزامه تجاه تطوير التّعليم وتمكين الشّباب والاهتمام بالنّشء، فكانت هذه المدارس انعكاسًا لطموحه، وشغفه الحالي بإقامة المزيد من الأفرع لمدارس (كينو) في بعض الدول العربيّة.

٥. **تأسيس الاتّحاد العربيّ للمدارس الخاصّة**، للإسهام بتطوير المنظومة التّعليميّة في الوطن العربيّ، وهو حاليًا رئيس هذا الاتّحاد الّذي شمل عشر مدارس من عشر دول عربيّة.

٦. **تأسيس شراكة إستراتيجيّة مع أكاديميّة (ريال مدريد) الإسبانيّة**، وتأسيس فروع عديدة لها في سلطنة عمان ومملكة البحرين، ودولة قطر وجنوب إفريقيا، وتأتي هذه الخطوة لتعكس إسهاماته النّشطة في المجال الرياضيّ أيضًا.

٧. **إنشاء مؤسّسة تمكين الخيريّة**، ومقرّها مسقط، إذ يرأس حاليًا مجلس إدارتها، وتأتي هذه المؤسسة لتعكس الجانب الإنسانيّ والخيريّ لديه.

٨. **إنشاء مدرسة (كينو ٣٦٠) الرقميّة**، بخاصيّة الذكاء الاصطناعيّ، ومقرّها المملكة المتّحدة.

٩. **افتتاح فرع مدرسة(كينو) في المملكة العربيّة السّعوديّة**، في مكّة المكرّمة من خلال منح حقّ الامتياز لمؤسسة مجموعة مدارس روّاد التّميّز العالميّة.

التّعليم المستقبليّ في سلطنة عمان رؤية القيادة في بناء الإنسان

الدكتور خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة